

الإستثمار الرياضي

في التنمية الإقتصادية

الأستاذ الدكتور

كمال جميل الربضي



الطبعة الأولى
2015

نشر بدعم من مجموعة شركات
المهندس زياد المناصير



لتحميل المزيد من الكتب

تفضلوا بزيارة موقعنا

www.books4arab.me

الاستثمار الرياضي في التنمية الاقتصادية

تأليف

الأستاذ الدكتور

كمال جميل الرضي

الجامعة الأردنية – كلية التربية الرياضية

الطبعة الأولى

2015

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

2015م

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(2014/11/5232)

796.06

الربضي، كمال جميل

الاستثمار الرياضي في التنمية الاقتصادية / كمال جميل الربضي.-

عمان : المؤلف، 2014

(336) ص

ر.إ : (2014/11/5232)

الواصفات : / الرياضة//الاستثمار//التنمية الاقتصادية/

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا
المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

الإهداء

إلى الذين يقبلون الحق
وإن بدا من أناس بُسطاء
ويرفضون الباطل
وإن بدا من أناس عظماء

الفهرس

الصفحة	الموضوع
10-7	مقدمة الكتاب.....
11	الفصل الأول
26-13	مقدمة في الاستثمار والتنمية البشرية.....
12-27	الفصل الثاني
31-29	معنى التنمية.....
42-32	نظريات التنمية الاقتصادية.....
43	الفصل الثالث
55-45	الاستثمار والتنمية البشرية في الأردن.....
62-56	كليات التربية الرياضية والتنمية البشرية.....
65-63	المشاريع الصغيرة والكبيرة في التنمية البشرية.....
96-66	الاستثمار الرياضي والتنمية البشرية في الأردن/دراسة تحليلية...
97	الفصل الرابع
110-99	الأبعاد الأساسية للتنمية الرياضية.....

الصفحة	الموضوع
111	الفصل الخامس
128-113	الاستثمار والتنمية في الوطن العربي.....
129	الفصل السادس
144-131	ثورات الربيع العربي والتنمية الرياضية.....
145	الفصل السابع
147-147	الرياضة والتنمية البشرية والعولمة.....
158-148	عولمة كرة القدم وهدم الاستثمار.....
161-159	تتأخر الكرة العربية الدامية.....
165-161	الردح واللطم الإعلامي.....
167-165	الكرة المنفوخة وأحداث بورسعيد.....
168-167	خسارة للبورصة المصرية بعد الكارثة.....
169	الفصل الثامن
170-171	نماذج استثمارية لشركات رياضية عالمية.....
178-171	شركة نايك (نايكي) الأمريكية.....
183-179	شركة أديداس الألمانية.....
184-183	شركة أديداس ودعمها لتنظيم مارثون تهويدي في القدس.....
196-184	حرب اقتصادية بين أديداس ونايكي على ملاعب الكرة.....
202-197	شركة بوما Puma الألمانية.....

الصفحة	الموضوع
203	الفصل التاسع
211-205	الاستثمار الرياضي في مونديال البرازيل 2014.....
214-212	فساد مالي في مونديال البرازيل 2014.....
217	الفصل العاشر
225-219	الاستثمار الرياضي في مونديال قطر 2022 وردود الأفعال...
240-225	انتقادات عالمية لقطر على فوزها باستضافة مونديال 2022...
246-241	الاستثمار في مونديال قطر 2022.....
247	الفصل الحادي عشر
250-249	الاستثمار والتنمية في الألعاب الأولمبية.....
254-250	أحداث اقتصادية رافقت الأولمبياد.....
257-255	فرص توظيف غير مسبقة.....
258-257	السياحة المستفيد الأكبر من الأولمبياد.....
261-258	التغير الاقتصادي بعد الأولمبياد.....
262-261	البعد الاجتماعي.....
266-262	الأولمبياد والاستثمار العقاري.....
267-266	دورة الألعاب الأولمبية الشتوية في سوتشي/روسيا 2014.....
269-267	الاستثمار في الاتصالات والطاقة في سوتشي/روسيا 2014....
270-269	دورة ريو دي جانيرو الأولمبية في البرازيل 2016.....
276-270	غياب الاستثمار عن بعض الألعاب يهدد بقاءها.....

الصفحة	الموضوع
277	الفصل الثاني عشر
286-279	الاستثمار الرياضي على المستوى الفردي للاعبين.....
287	الفصل الثالث عشر
290-289	نماذج من الاستثمارات لأندية عالمية.....
290-288	نادي ريال مدريد الأسباني.....
292-291	نادي مانشستر سيتي البريطاني.....
296-293	نادي برشلونة الأسباني.....
299-296	النادي الأهلي المصري والأكاديميات الرياضية.....
301	الفصل الرابع عشر
316-303	الاستثمار والتجنيس الرياضي.....
318-317	التجنيس في موندريال البرازيل عام 2014.....
319	الفصل الخامس عشر
326-321	الرياضة في الاستثمار السياحي.....
329-327	أشكال السياحة الرياضية.....
334-331	المراجع.....

مقدمة الكتاب

تُعتبر مقممة أي كتاب المدخل الأساس للغوص في أعماقه وتقليب صفحاته لعل القارئ يجد فيه ما يضيفه من معارف ومعلومات جديدة، وهذا الكتاب الذي عانيت طويلاً لإخراجه إلى حيز الوجود لضعف المراجع وشحها، لأن ما كتب حول هذا الموضوع قليل إلى أبعد الحدود. والتنمية البشرية هدف أساس لكل دولة تريد الخير والصالح لأبنائها، فهي عصب الحياة وروحها والدولة بلا تنمية لا نرى ضرورة بوصفها بهذا الاسم، لذا التنمية البشرية موجودة منذ زمن، لكن التنمية الرياضية لم تعطى أهمية تذكر لا من قبل الدول ولا من قبل المؤسسات الرياضية فيها. لكن في الآونة الأخيرة بدأ الاهتمام بالاستثمار الرياضي حيث بدأ يظهر إلى حيز الوجود، وبدأ الحوار والمناقشات والمؤتمرات الرياضية تعقد هنا وهناك؛ كي تساهم الأنشطة الرياضية بمواجهة تحديات العصر الممتلئة بالفقر والبطالة وإعطاء فرصة حقيقية للرياضة لتساعد في التخفيف من حدتها لتحقيق الأهداف المرجوة من العملية التنموية الخاصة بالرياضة ليس فقط في الجوانب التجارية البحتة بل لا بد من استغلال هذا الجانب الرياضي التنموي في تحسين صحة الإنسان ورفع قدرته البدنية لمقاومة الأمراض ويكون قادراً على ممارسة أعماله اليومية الاعتيادية دون تعب أو ملل، كما لا بد من استغلال الأنشطة الرياضية في تنمية روح الجماعة وتعزيز الثقة بينهم، وتنمية روح المقاومة لكل مظاهر العنف والتعصب الأعمى والتمييز التي باتت هذه الأمراض تهدد مجتمعاتنا وأصبح الانتماء الرياضي بديلاً عن الانتماء السياسي والانتماء الوطني فاللاعب بدأ يتعصب لفريقه وناديه وينسى وطنه، كما لا بد لممارس الرياضة أن يكون نموذجاً إيجابياً للناس جميعاً في الخلق واحترام القانون وزيادة وتعميق العلاقات الاجتماعية كل هذه الظواهر الإيجابية تعزز من قدرة الفرد في زيادة التنمية وتحسين الإنتاجية.

والتنمية الرياضية يجب أن تمتد إلى خارج الدولة الواحدة وبناء شراكات بين الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، ومن خلال هذه المشاركات الدولية والتجمعات البشرية لشباب دول العالم، يمكن من خلال ذلك التقليل من الفوارق الطبقيّة والثقافة بين الناس وما يقوم به المجلس الأعلى للشباب في الأردن شاهد على ذلك حيث يقيم المعسكرات الصيفية السنوية داخل الأردن ويدعو له الشباب العربي ويمتد إلى العالمي، فتشكّلت الصداقات والاتصالات بين هذه الفئات من الناس، وشكل عند البعض منهم صفتات للتبادل

التجاري بالأجهزة الرياضية ومستلزماتها، وكانوا حلقة وصل بين رجال الأعمال في الدول المشاركة في تلك المعسكرات.

وقد أدركت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن المبادرات الرياضية لا تحظى بالدعم اللازم من الحكومات مما دفعها إلى إصدار قرار رقم (5/58) والمعنون الرياضة وسيلة لتطوير التعليم والصحة والاستثمار والتنمية والسلام، واعترفت الأمم المتحدة بالتحديات التي تواجه الرياضة اليوم واعتبرت أن سنة 2005، هي السنة الدولية للرياضة ويدعو جميع الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة إلى إدراج التربية الرياضية في برامج التنمية وعلى الحكومات تنفيذ مبادرات الشراكة التي تهدف إلى دعم المشاريع التنموية القائمة على الرياضة والدعوة إلى التقارب بين الشعوب للتخفيف من حدة الصراعات الدولية ومساهمتها أي الرياضة في بناء وتأسيس مشاريع رياضية كبيرة تستقطب الموظفين إليها لتخفيف حدة البطالة والفقر، ويكفي في هذا المجال أن أقول أن شركة أديداس الألمانية المتخصصة بتصنيع الملابس والأدوات الرياضية وكل مستلزمات الرياضة أن عدد الموظفين في هذه الشركة وصل إلى (42) ألف موظف، وهذا عدد ممتاز، وبقية الشركات الخاصة في هذا الجانب هي الأخرى تستقطب أعداداً كبيرة من الموظفين والعاملين فيها، هذه بعض النماذج وسأعرض في هذا الكتاب مواضيع في غاية الأهمية تهم القارئ الرياضي ورجل الأعمال والمواطن العادي وسيكون معروضاً بعض التجارب الكبيرة التي عكست أهمية الرياضة في رفع مستوى التنمية في الدول التي تريد الخير لشعوبها.

لقد جاء هذا الكتاب في خمسة عشر فصلاً تناولت فيها مواضيع في غاية الأهمية والروعة ولم أدعي فيها بلوغ الكمال؛ لأن الكمال كما يقول محمد حسنين هيكل هو قبر أنيق، وأكون شاكراً لكل من يقرأ فصول هذا الكتاب أو بعض منها إذا تقدم لي بملاحظاته الإيجابية والسلبية على حدٍّ سواء كي تكون منارة لنا في المستقبل.

الأستاذ الدكتور كمال جميل الربضي

0795888083

ص.ب: 13133

الجامعة الأردنية

الفصل الأول

مقدمة في

الاستثمار والتنمية البشرية

الفصل الأول

مقدمة في الاستثمار والتنمية البشرية

مع انتهاء السنوات الأخيرة من القرن الماضي (العشرون) جرت أحداث عالمية مثيرة للجدل والحيرة والتأمل، انهيار الاتحاد السوفياتي ومنظومته الاشتراكية في أوروبا الشرقية، وانهدم جدار برلين واشتعلت الحرب في الخليج هذه الأحداث قلبت موازين القوى ليس سياسياً فقط فحسب بل غيرت معالم الاقتصاد العالمي، وأصبحت المجتمعات تنتظر لما يجري في العالم وما سيحدث لاحقاً أمام هذه الهزات المثيرة للجدل فالإتحاد السوفياتي أكثر دعاة العالم للسلم والإخاء العالمي أصبح في خبر كان وأوروبا بدأت تنهياً لتقود العالم ولو اقتصادياً، والصين بدأت تطل على العالم بقوة اقتصادها لا بل أصبح الناس يتربعون قدوم اللون الأصفر ليحل محل أمريكا التي وقفت داعمة ومتداخلة في شؤون دون العالم الداخلية وأصبحت تسعى جاهدة لاحتضان كل الدول التي كانت في ظل الاتحاد السوفياتي وجعلها تحت إمرتها عسكرياً واقتصادياً سعياً وراء مصالحها قبل مصالح تلك الدول وشعوبها، وبدأت الشركات الأمريكية تتصارع مع بعضها ويبحثون عن قيادات جديدة لشركاتهم لديهم القدرة على التعامل مع ما يجري في العالم من أحداث وتغيرات جذرية في السياسة والاقتصاد معاً، وإذا ما تمكنت من اللعب جيداً مع كل الأوراق المطروحة سوف تفوز بالتأكيد، لكن الأوراق اختلطت والتعقيدات اتسعت، والارتباك في

الأعمال قد زاد عن حدة والاستقطاب والازدواجية والتناقضات أصبحت أصعب من قدرة أية شركة أو منظمة على فهمه، كل هذه الظروف المضطربة لا يمكن لأحد أن يتنبأ بمستقبلها ولم يعد المستقبل مفهوماً لأي شركة أو منظمة كما اعتادت عليه سابقاً، وأكثر ما يزعج مدراء الشركات هو التغيير المستمر وهذا يزعج أيضاً عامة الناس فالتغيير الدائم يحدث فوضى داخل الشركات والمنظمات الاقتصادية والاجتماعية ويقلل من سعة الإنتاج بدأ العالم في تسارع مع الزمن في أخذ القرار المناسب طبقاً للتغيرات الجديدة التي أصبحت سائدة في العالم، فعلى القادة أن يتعاملوا مع الحدث الجديد بذكاء فالتكنولوجيا الحديثة والتحويلات الديمقراطية واسعة الانتشار في العالم، والشركات والمنظمات أصبحت أمام واقع التغيير إذا أرادت أن تحافظ على بقائها وديمومة عملها لمواجهة تحديات جديدة أصبحت واقعاً حياً أمامها لا يمكن أن تقوى هذه الشركات والمنظمات بقادتها وقراراتها على التهرب منها، فالعالم اليوم أصبح من نصيب القادة المتحمسين والمندفعين نحو العمل الجاد وامتلاكهم القدرة على استقطاب قادة جدد لشحن قدرات من سبقهم كي يتعاملوا مع العاملين في الشركات بمنهجية جديدة فالكل يساهم في العمل المدراء والقادة والعاملين كلهم مطالبون باستمرارية العمل.

التغيير طبقاً للظروف العالمية الجديدة ليس سهلاً حتى عند الذين يسعون للتغيير ويكرسون وقتهم له، والسلوكيات القديمة طبقاً لتلك الظروف من الصعوبة بمكان تناسيها بسهولة وخاصة إذا كانت ظروفًا سببت لهؤلاء القادة (قادة الشركات) نجاحاً كبيراً في الماضي، والآن في واقع مختلف تماماً، لذلك

قادة الشركات العالمية يواجهون اختبارات جديدة ممثلة بكيفية قيادة أناس لا يرجعون إليهم في الجوانب العملية، كيف يمكنك أن تقود في وسط هذه البيئة التي تفيض أفكاراً وشبكات العمل التي تعتمد على بعضها البعض، إنها أفكار مثيرة للجدل تحتاج إلى مجموعة كبيرة من المهارات التي تعتمد على الأفكار ومهارات العاملين في الشركات.

نعم إنه مستقبل جديد أمام شركات العالم فهي عبارة عن شبكات عمل وتجمعات متداخلة مع بعضها البعض، والناجح من هذه الشركات والمنظمات هي التي تحقق أهدافها العامة وأكثر ارتباطاً بها وهي لا تعود إلى الرئيس وتستشيريه في كل صغيرة وكبيرة، فالشركة أو المنظمة التي تعتمد وتركز على المرونة والصدق والمتعة في العمل والصدقة. فالعالم الآن عالم غير هادئ وغير مستقر ولا يمكن التنبؤ بما سيحصل غداً، فالتغير داخل الشركات والمنظمات التتموية أصبح واقعاً ملموساً ولم يعد رئيس المنظمة أو الشركة مسيطراً على العاملين بشركته، وأصبحت الرسالة واضحة وهي أن نموذج التغيير في القيادة بات مطلوباً وإجبارياً وليس اختيارياً.

وحقيقة أصبحت أمام المدراء والرؤساء واضحة كل الوضوح وهي أن المنافسة أصبحت واقعاً كنتيجة حتمية لعالمية الأسواق وأصحاب رؤوس الأموال والعمالة وتكنولوجيا المعلومات ولكي تنجح هذه المؤسسات لا بد من أن يكون لها بنية مرنة تمكنها من السرعة في التجاوب مع متطلبات الزبون، وأن تتكيف مع التغييرات الحاصلة في بيئة المنافسات، وعلى هذه المؤسسات أو الشركات أن تعمل بجد وتكون قادرة على الارتباط بتحالفات دولية جديدة

وغير تقليدية تتمشى مع الظروف العالمية الجديدة، بثقافات وممارسات على المستوى العالمي، وإذا حصل لهذه الشركات أي تباطؤ أو أي ارتباط بما كان موجوداً قبل الظروف التي أشرنا إليها في البداية سوف تفشل وتدمر نفسها بنفسها في المستقبل، لذا لا بد من تنظيم سلوكيات العاملين بالأنماط الجديدة والاختلاط معهم وكسر الحواجز التي كانت موجودة بين قائد المنظمة أو الشركة والعاملين بشركته، ولا بدّ من إيجاد الإحساس بالأهداف المشتركة التي تستحق دعم العاملين، وبهذه الطريقة تتحول الأهداف إلى أعمال حقيقية ملموسة.

دائماً ندعو إلى التخيل أو التصور للشيء لأن التصور يعطي الأمل ويبعث الحياة في الروح ويساهم في تحويل الهدف إلى عمل حقيقي ملموس والالتزام به حتى العشق، وتجسد هذا الالتزام في نوعية الإنتاج، فحب العمل حالة أساسية ومهمة في حياة العامل وفي هذه الحالة لا نعتقد أن العامل الذي يحب عمله أنه يحتاج إلى الأمل في الحصول على المكافأة أو أن يخاف من العقاب.

أمام هذه التطورات والأحداث الجديدة على قادة الشركات أن يبتكروا أفكاراً وثقافة تنظيمية متطورة تتغلغل بين صفوف الناس دون أن يعيقها أحد قادة لديهم القدرة على التعرف على المشاكل والعمل على حلها، ولديهم القدرة على تقبل النقد والاعتراف بالخطأ والفشل، لأنهم يعرفون أن هذا سيقودهم إلى النجاح، نعم لا بدّ من القول أن القائد المميز والفعال يوجد مؤسسات لديها القدرة على الإبداع والتعلم وأهم من هذا وذاك لديها القدرة على التكيف للبيئة التي يتواجدون فيها، ولدى القائد القدرة على التعرف على المشاكل مهما

كانت صغرها والعمل على حلها قبل أن تصبح أزمة كبيرة يصعب الخروج منها وخاصة إذا كان القائد قادراً على جمع الأفكار والمعلومات الضرورية لحلها، وإن مراجعة الأفكار والأعمال والقرارات السابقة والعمل على تقييمها من العوامل الأساسية لبناء الشركة أو المنظمة ونقلها إلى حالة أفضل مما كانت عليه، وعلى قادة هذه الشركات أن يؤمنون بأن لما يفعلونه معنى ومغزى، وعلى القائد للشركة أن يصل في علاقاته مع العاملين معه إلى حالة من الثقة والاحترام والتقدير لجهودهم وهذا يمنحهم الثقة في أن يعملون دون أن يطلبوا الإذن من قائدهم، هذا هو الأسلوب الذي يخلق الإبداع وزيادة الإنتاج كماً ونوعاً، وهذا سوف يؤدي إلى مَدِّ الجسور نحو التعاون العالمي والتعاون المحلي أيضاً، وأصبح هذا واضحاً في السياسات العالمية وتعايش الهويات العرقية والقومية، وهذه الظواهر سوف تعطي كثيراً من الشركات التي لها طموح واسع لإثبات وجودها في الاقتصاد العالمي ولديها القدرة في التعبير عن ذاتها قومياً.

ومهما تحدثنا عن طبيعة وقدرة هذه الشركات سيبقى التنافس حاصلاً بينها وخاصة في تطوير وتحسين قدرة العاملين فيها، وإن طبيعة قيادة هذه الشركة أو تلك سوف يكون قادتها من نوع مختلف تماماً عما كانت عليه قيادتها السابقة من ناحية تعاملهم مع العاملين أو مع الزبائن داخل البلاد وخارجها، وسيكون للقادة الجدد الشجاعة والقدرة على قول لا، ولا يمكن أن يكون القائد الناجح هو صاحب الصوت الأقوى أو الأعلى بل صاحب القدرة على سمع الآخرين وتكون قدرة القائد ليس في الإنجازات الشخصية بل في

القدرة على الكشف عن إبداعات ومواهب العاملين في شركته أو منظمته ومنحهم الحرية في أعمالهم بطريقتهم الخاصة، مع التسارع العالمي في نشر المعرفة والأفكار الجديدة، وخلال هذه الفترة الانتقالية الخاصة في القوى العاملة والإدارة لا بد من التحضير بصورة أفضل للمستقبل لأن الاعتماد الجديد سيكون على سعة المعرفة والتكنولوجيا بدلاً من الأيدي العاملة وهذا واحد من التحديات الكبيرة التي تواجه العالم الآن لذا على المدراء أن يعرفوا كيف يحفزوا ويواجهوا القوى العاملة في معاملهم ومصانعهم وعليهم أي المدراء أن يتبنوا منهجاً جديداً كي يتمكنوا من المنافسة حاضراً ومستقبلاً، وهذا لا يتم إلا إذا استمع المدير العام للشركة للعاملين فيها مما يجعل الشركة أو المنظمة الاقتصادية غير مترهلة وقادرة على العمل الدؤوب بسرعة أكبر ونشاط أعظم مما يؤدي دون شك إلى تحقيق نجاحات كبيرة وعلى المستويين العالمي والمحلي، وهذا هو العالم الجديد لقيادة العمل داخل الشركة أو المنظمة، وهو الهدف الجديد المطلوب وهو الانتشار عالمياً في هذا الزمن الجديد، وهذا لا يخص فقط الإنتاج بل يمتد إلى أخذ القرارات الصائبة، وعلى القائد أن يتمتع بقدر كافٍ من الصبر وسعة الأفق لفهم ما يدور حوله في العالم وكيفية التعامل معه. فالمعرفة في هذا الوقت تضاعفت عما كانت عليه سابقاً وزاد سرعة انتشارها من خلال تكنولوجيا الاتصالات الحديثة، والشيء الذي كان يحتاج إلى سنين لإنتاجه أصبح اليوم ينتج في أشهر قليلة وهنا يعتمد على الإدارة والتنظيم الذي كان سائداً في الماضي. وأصبح الاعتماد على الموهبة أكبر من أي وقت مضى، وبدأت جميع الشركات والمنظمات

تعتمد على مواهب الناس أكثر مما كانت عليه سابقاً، وبدأت دول العالم تتسابق على استقطاب الموهوبين إليها وخاصة في أمريكا حيث الشركات والمنظمات داخل أمريكا تتنافس فيما بينها لكسب هذا الموهوب أو ذاك وعلى المدير أن يُوظف أفضل مَنْ يجد من الأشخاص وأن يحفزهم على القيام بالعمل، وأن يسمح لهم بإنجازه بطريقتهم الخاصة، وهذه مهمة مدير الشركة في هذا الوقت تحديداً كي يضمن تنمية دائمة ومستمرة وبجودة عالية، لأن عصرنا الآن عصر إعادة البناء وهذا الأمر يخلق نوع من المنافسة النظيفة داخل السوق، مما يجعل الشركات أن تعيد بنيتها بين الحين والآخر كي تتمكن من البقاء والاستمرارية، ومن المعروف أن كل الشركات والمنظمات التنموية العاملة لا تحب الخسارة بل تسعى باستمرار للربح والربح الفاحش لذا نرى أن مدراء هذه الشركات أصبحوا ينصتون ويستمعون بانتباه إلى العاملين معهم وفي شركاتهم لأن إنتاجيتهم أصبحت متوقفة عليهم وعلى جديتهم وعلى رضاهم من صاحب العمل وما يوفره لهم من امتيازات، وخاصة أن رجال الأعمال يسعون للتوسع في شركاتهم ومنتجاتهم إلى خارج الدولة الواحدة فيضع هدفاً أساسياً في مخططه أن يغزو السوق العالمي ويتنافس مع شركات عالمية أخرى، لم يسبق أن سمعت عنها شيء وهذا يتطلب منك مهارات جديدة في الإدارة والتنظيم كي تتمكن من التعامل مع هذا الحدث الجديد، وهذا الأمر لا ينطبق على الشركات والمنظمات الكبيرة بل شاملاً حتى الشركات والمؤسسات الصغيرة أيضاً، فهذا أصبح سوق عالمي للشركات الكبيرة منها والصغيرة، وربما الصغيرة منها تكون أحياناً أكثر جدوى وفائدة لصاحبها من

الكبيرة، ونحن في الأردن والوطن العربي بشكل عام علينا التركيز على هذا النوع من الشركات الصغيرة والكثيرة العدد لأننا حتى الآن لم تصل قدراتنا وإمكاناتنا إلى تبني وإدارة شركات عملاقة وكبيرة تستوعب آلاف من الموظفين وإنتاجيتها تغطي الأسواق العالمية كما في الشركات الأمريكية واليابانية والألمانية وغيرها من الدول العالمية، لذلك الحديث مع أشخاص يفهمون بعضهم البعض في غاية الأهمية وخاصة أنهم يمتلكون المواهب والإبداعات التي يحتاجها العمل المشترك، وخاصة أن ما هو مطلوب هو ظاهرة التحالفات بين الشركات العالمية، والكل يسعى بطريقته الخاصة في تسويق منتجه في هذه البلاد أو تلك من خلال إيجاد اتفاقيات رسمية للتسويق هذا الأسلوب يُعلم مدراء الشركات أسلوب أو طريقة التنافس على شركات أخرى وعلى المستوى العالمي، وهذا يساعد رجال الأعمال على التدفق على الدول التي يعملون فيها لا بل يسعون للتوسع على الساحة الجغرافية الدولية أكثر فأكثر، مما زاد شد العالم إلى بعضه البعض وهذا يفرض على رجالات السياسة في أنحاء العالم أن يقبلوا بهذا الواقع الذي فرض نفسه بنفسه في هذا الوقت تحديداً، وهذا لم يكن موجوداً في نهاية القرن الماضي (العشرون) فظروف العمل مثلاً هي التي فرضت على الدول الأوروبية بإنشاء السوق الأوروبية المشتركة عام 1992 وبدأت الدول الأوروبية تدخل هذا السوق عنفاً عن قادتها السياسيين فالكل يبحث عن تحالفات اقتصادية وأسواق جديدة لمنتجاتهم، ثم بدأ العالم كله يعيد بناء نفسه بالاعتماد على الوعي والإدراك إن هذا سوق عالمي مفتوح لبني البشر والأجود هو الذي في النهاية سيسود

العالم، إذن الانتشار العالمي هو أحد التغيرات الكبرى التي يواجهها مدراء الشركات العالمية، وعلينا جميعاً في كل دول العالم أن لا نتجاهل الحقائق الجديدة عن مجتمع المعلومات المعاصر، والمهم في العمل اليوم هو الرأسمال الفكري الممثل في البرمجيات الإلكترونية التي تدير المصنع وتدير العمليات بشكل عام وتجعلها منتجة وإذا اختفت هذه العقول الإلكترونية سوف يتوقف كل شيء عن العمل، لذا علينا أن ننمي العاملين بالمعرفة مقارنة بالعاملين باليد لأن ذلك سيوفر علينا جهداً بدنياً ووقتاً وسرعة في الإنتاج، هذا هو الشيء الذي يجب أن يعرفه كل مَنْ يعمل في السوق، وأن نتنبه للخطأ قبل وقوعه لأنه إذا وقع خطأ ما وبدأ الناس يتنبهون له فإننا نبادر ونعمل على إصلاحه وهذا ما هو موجود في بلادنا للأسف الشديد، ولم يعد الآن شيء في العالم محجوب عن الأنظار في هذا العصر عصر المعلومات فالتلفاز اليوم يقتحم أي مكان وأي حدث في الدنيا ويمكن نقله إلى كل بقاع العالم في آن واحد، فالتعرف على أحدث الصناعات العلمية أمر ضروري ومهم للإنسان ولل بشرية جمعاء، فدور الإعلام مثلاً وخاصة التلفاز هو إلقاء الضوء على عناصر الخل بهدف التغيير والإصلاح وبناء جسور من التوافق والتفاهم بين الأطراف التنموية الحريصة على الشركة أو المنظمة التي تعمل لأجل النهوض بالتنمية وحاجة الناس للمنتج.

أعتقد أن المشكلة الكبيرة التي تواجه التنمية في بلاد الدنيا هي عدم مواجهة الحقيقة وإظهارها أمام الناس حتى لو كانت قاسية، لأننا دائماً ننظر إلى الحالة كما نتمناها وليس كما هي على أرض الواقع، لكن الناس أذكىء

ويعرفون ما يجري في السوق وعلى معرفة تامة بحقيقة الواقع ولو كان مرأً، ويعرفون أيضاً أن هذا المدير يريد التغيير وذلك يقول اتركونا على حالنا ولا يريد أن يتغير ولو قيد أنملة، حتى ولو أنه يتراجع بإنتاجه ويتقرب لحظة بعد أخرى لازدهار السوق، هذا الواقع التنموي المتغير يحتاج إلى شجاعة وجرأة كبيرة لمواجهته وهذا يحتاج إلى الثقة بالنفس والصبر لكن بنفس الوقت لا بدّ من تحليل الواقع والنظر للأمام برؤيا واضحة للجميع وخاصة للمدير نفسه وللعاملين معه، والنظر دائماً إلى المواضيع الهامة وليس التفاصيل الثانوية داخل الشركة أو المنظمة وهذا يستوجب من قائد العمل أو مدير الشركة أن ينزل بنفسه إلى الميدان ويشاهد بعينه ما يجري داخل الشركة وبين العاملين ويرفع من شأنهم وقدرهم وليس العكس كما يعمل البعض منهم أحياناً يكونون مصدراً هائلاً من القيم والسلوكيات الرائعة المضافة للمؤسسة أو الشركة، لكن كيف يمكن لمدير الشركة أن يجعل العاملين على خطوط الإنتاج أكثر فاعلية؟

إنني أعرف جيداً في الماضي كان الدافع لتكليف العديد من الموظفين بمهام من خلال المراقبة وباعتقادنا أن المدير الذي يلجأ لهذه الطريقة يقوم بهدم مؤسسته أو شركته دون أن يدري، لذا لا بدّ من التعامل معهم كموجّه ومعلم ومشجع وليس المراقب وأحياناً يجري تبادل للأفكار والمعلومات وبصراحة مطلقة، مع التأكيد على الملاحظات والبرامج الفاشلة في المناقشة وكيفية إصلاحها وتجاوزها بأقصى سرعة ممكنة قبل استفحالها داخل الشركة أو المؤسسة مما يؤدي إلى سقوطها وانهيار منظومتها، فالشركة الناجحة هي

التي تسعى باستمرار إلى تجديد ذاتها ونقل أفضل التجارب والخبرات إلى مؤسستهم أو شركتهم وهذا يحتاج إلى تفاعل العاملين مع هذه الأحداث الجديدة، والاستفادة منها، ومن الممكن إعطاء فرصة وخاصة لقادة الشركة لتقديم آرائهم وخططهم وبرامجهم وعرضها على المجلس الأعلى للشركة أو المؤسسة ويرى الجميع ما هو معروض وأي من البرامج التابعة لها أي الشركة بمواقع النجاح والمباشرة بتطبيقها والاستفادة منها، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن البساطة في البرنامج الجديد أو المشروع الجديد لا تعني السهولة وخاصة حينما يتم نقل هذا المنهج أو البرنامج الجديد إلى المراتب الدنيا في الشركة أو المؤسسة، فبعض من هؤلاء لا يرضى بالجديد ويريد البقاء على حاله ربما لأنه غير قادر على التكيف للحالة الجديدة أو أنه لا يريد أن يبذل جهداً إضافياً على الحالة الجديدة التي هي أفضل بالتأكيد من سابقتها وسترفع من حجم ومستوى التنمية البشرية التي يطمح للوصول إليها، لكن أحياناً يحصل تعقيدات في العمل وسبب هذه التعقيدات هو حجب المعلومات التي يحتاجها القائد المسؤول أو المدير، وهذه مشكلة كبيرة تواجه الكثير من العاملين في الشركات والمؤسسات ذات العمالة الواسعة. وحتى البسيطة منها وهذا ما هو واجب تغييره في هذا الزمن تحديداً، ويجب إعادة توضيح العلاقة بين الرئيس والمروءوس، وإذا وصلنا إلى الحد الذي يمكن فيه للعامل الاعتراض على رئيسه، ومصارحته له بقوله لماذا تطلب مني القيام بهذه الأشياء وهي غير مجدية؟ اتركني أن أعمل ما هو مناسب للشركة ولنا جميعاً وأنا أعرف أكثر منك في هذا الجانب أو ذاك مهمتك كقائد للشركة التجديد

وليس المرافقة وعليكم أن تثق بعلمي ولا تدعني أن أهدر وقتي في التفاوض معك حول المراقبة، وعلى القائد أن يضع كل العاملين في شركته في قاعة واحدة ويجري حواراً معهم ومع بعضهم البعض بصراحة مطلقة هذا هو الطريق الصحيح للنجاح. وزيادة الإنتاجية وتحسينها مما ينعكس إيجاباً على التنمية البشرية بشكل عام. إذن تغيير سلوك العاملين أصبح ضرورة ملحة كي يزيد الإنتاج وترفع الحالة التنموية للشركة والمجتمع بشكل عام، ولكن يجب أن يرافق هذا التغيير في طريقه تعويض العاملين ومكافأتهم لأن هذا التغيير يخلق حالة نفسية مريحة للعامل في الشركة أو المؤسسة لأنه أصبح مطمئن على مستقبله ومستقبل أبنائه وأسرته وهذا الأمر يستوجب وجود خطة واضحة المعالم للعلاوات والمكافآت وغير ذلك، ويجب أن يكون معلوماً للعاملين جميعاً وليس مرهون بالصدف والمناسبات فقط، ولا بدّ لقادة المؤسسة أو الشركة وخاصة إذا كانت أرباحها مقبولة لديهم أن يفاجئوا العاملين معهم بأشياء لم يعتادوا عليها سابقاً، وهذا بالتأكيد سيزيد العامل ثقة وإيماناً بقادتهم، ويزدادوا حباً لشركتهم مما يؤدي إلى مضاعفة الإنتاجية كمّاً ونوعاً وهذا ما يدعو له قادة الشركة أو المؤسسة.

وهناك طريقة أخرى للتأثير على سلوك العاملين ممثلاً في أسلوب وطريقة ترقية العاملين طبقاً لمواصفاتهم وطبقاً لإنتاجيتهم وانتمائهم إلى الشركة أو المؤسسة التي يعملون بها، وحقيقة هذا الأمر يحتاج إلى مواصفات شخصية، ممثلة بقدرة العامل في التخفيف من حدة الكلفة الإجمالية دون أن يكون على حساب الجودة والكمية، إضافة إلى قدرة العامل في السرعة بأخذ القرار في وسط

عالم يسوده التغيير السريع مع التحسين في المنتج، إضافة إلى ذلك قدرة العامل على الإبداع في العمل وطرحه لأفكار جديدة ترضي الزبون ولديه القدرة على الثقة بالنفس حيثما يريد إشراك الآخرين في مواضيع تهتم الشركة أو المؤسسة من خلال المصارحة بالمعلومات بشكل كامل دون تردد أو خوف كي يتمكن المسؤول من الانفتاح على الأسواق العالمية بثقة مطلقة بإنتاجيته، كل هذه الملاحظات وغيرها الكثير لا بد من أن تدخل في عملية ترقية الموظف من حالة إلى حالة جديدة تبعث في نفسه الرضا والطمأنينة لأن ذلك يُشعر العامل أو الموظف بأهمية الاهتمام بعمله خلال تواجده في شركته أو مؤسسته، حيث يشعر العاملون بأن ما يفعلونه مهم جداً ويكافأ إحساسهم بالإنجاز مادياً ومعنوياً وبهذا يقدمون ولاءهم وجهودهم مقابل الاعتناء بهم، ويتربحون الأوامر والمعلومات من أعلى ليفعلوا ما يطلب منهم.

نعم هذا حديث عام وشامل ولا يقتصر على جهة دون أخرى، وأي شركة مهما كان حجمها كبيراً أم صغيراً، إذا أرادت النجاح لا بد لها من الالتزام والتقيد بالمفاهيم الواسعة التي أشرنا لها والشركات التي تعمل في الحقل الرياضي واحدة من هذه الجهات فشركة نايكي وأديداس وبوما وغيرها الكثير من الشركات المهتمة بشؤون الرياضة والرياضيين فهذه شركات أصبح رأس مالها بالمليارات من الدولارات، وسنشير إلى هذا في فصل خاص بذلك فالمهم هو قدرة القائد على التغيير نحو الأحسن والتكيف للمتغيرات الجديدة وخاصة إذا كانت تعود بالفائدة على الشركة والعاملين فيها وعلى المجتمع بشكل عام.

سُئِلَ الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتي، ما الذي يجعل من شخص
ما قائداً؟ أجاب الرئيس بقوله القدرة على التكيف مع ضغوطات عالم متنافس
في إحدى المتطلبات الأساسية للنجاح. وأضاف أن القدرة على العمل مع
الآخرين، وتوسيع العقل والقلب مع مرور الأيام مع الصفات المميزة التي تقرر
النجاح.

جزء كبير من هذه المقدمة أُخِذَ من كتاب القيادة الإدارية - آراء
مجموعة من كبار المدراء التنفيذيين في أميركا والعالم. ترجمة هشام عبدالله.

الفصل الثاني

معنى التنمية

الفصل الثاني

معنى التنمية

أدرك الإنسان الأول من خلال التجارب المبكرة التي عملها أن التغيرات التي تحصل من حوله في الموجودات كفصول العام الواحد والنبات والإنسان والحيوان، حيث أكدت تلك التغيرات والتحويلات أن هذا العالم في حركة دائمة غير متوقفة وفي تغير مستمر، وهذه الظواهر المختلفة والمتناقضة أحياناً أدت إلى ظهور نقاشات فلسفية حادة حول ماهية الأشياء وطبيعة المتغيرات التي تحدث فيها، وأصبحت هذه التغيرات الطبيعية مادة غزيرة أمام الفلسفة لإظهار حقيقتها ووجودها وحصل اختلافات هائلة بين الفلاسفة أمثال أفلاطون وتلميذه أرسطو والفيلسوف الكبير سقراط وغيرهم الكثير من الفلاسفة الذين أدلو بدلوهم حول أسرار هذا الكون والطبيعة المتغيرة التي تحيط بهم فاختلّفوا فيما بينهم حول كثير من النقاط والتقوا حول كثير من النقاط أيضاً، لكن النقاش والحوار والتأملات في هذه الاختلافات في تفاسيرهم لها مثار جدل ومثار إعجاب والذي يزيدك دهشة أنهم جميعاً لا يبحثون إلا عن الحقيقة ولا يريدون شيئاً إلا الوصول إليها وإبرازها أمام الناس كمعرفة لما يدور من حولهم والتغيرات التي تحصل أمامهم يوماً بعد

يوم فالأشياء تنمو وتتطور، وكلها يستفيد منها الإنسان في حياته اليومية، ولا يستغني عنها أبداً فهي أساس التنمية وهي الثروة الحقيقية أمام الإنسان الذي يسعى لاستغلالها لفائدته وفائدة الناس جميعاً من هذا المنطلق وهذه المفاهيم يمكننا أن نقول بأن التنمية كما عرفها الكثير من العلماء والباحثين بأنها عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن في الإنتاج والخدمات نتيجة استخدام الجهود العلمية والبحثية لتنظيم الأنشطة المشتركة حكومية كانت أم شعبية.

والتنمية تكون على أشكال مختلفة فمنها التنمية الشاملة والمتكاملة ومنها ما هو تنمية في جانب واحد من جوانب الحياة المختلفة مثل التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية والتنمية الاجتماعية ومن هذه الأشكال يمكن أن يخرج منها فروعاً كالتنمية الزراعية والصناعية والرياضية الخ.

وهذا يعني تغيير اجتماعي منظم ومخطط له يقوم به الإنسان للانتقال بالمجتمع من حالة إلى حالة أفضل بما يتناسب مع احتياجاته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية.

وقد عرفها البعض (التنمية) بأنها العملية التي ينتج عنها زيادة فرص حياة بعض الناس في مجتمع ما دون نقصان فرص حياة البعض الآخر في نفس الوقت، ونفس المجتمع وهي زيادة محسوسة في الإنتاج والخدمات الشاملة المرتبطة بحركة المجتمع تأثيراً وتأثراً بالاعتماد على الأساليب

العلمية الحديثة في التكنولوجيا والتنظيم والإدارة وغيرها من تغيرات علمية حديثة تخدم عملية التنمية بشكل عام. وقد عرفت هيئة الأمم المتحدة التنمية بأنها العمليات التي بمقتضاها توجه لجهود الكل من الأهالي والحكومات بتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمم والمساهمة في تقدمها بأفضل ما يمكن.

على أية حال أهم أشكال التنمية هي التنمية البشرية للإنسان وبإنسان لنفسه ومعارفه فالتنمية تنتقل من جيل إلى جيل لذا لابد لكل جيل أن يحافظ عليها كي تبقى مستمرة ودائمة الحركة فالتنمية متغيرة كما يتغير الإنسان الذي يبدأ بالولادة ثم النضوج ثم الاضمحلال فالموت كما يقول الفيلسوف الإغريقي أرسطو.

فالتنمية المستدامة عملية تلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية وهذا يعني تماسك النظم الاجتماعية والتوازن بينها.

نظريات التنمية الاقتصادية

بما أنني أكتب عن الاستثمار في الجانب الرياضي مثله مثل بقية الجوانب الاستثمارية الأخرى وخاصة كما ذكرت في إحدى محطات هذا الكتاب أنه كلما توفر المال كلما زاد الاستثمار في الجانب الرياضي وغير الرياضي وكلما زاد وتحسن الإنجاز الرياضي لدى أي فريق رياضي في أي دولة كانت، وحقيقة كتابتي في هذا الموضوع الممثل بالتنمية الرياضية فتح أمامي أبواباً واسعة ومعارف كثيرة لها أول وليس لها آخر ما كنت أعرفها كما ينبغي، لكن هذا الكتاب أجبرني على القراءة والاطلاع على حيثيات هذا العلم الواسع، الذي أعتقد جازماً أنه يفوق العلوم جميعها لأن له علاقة بالتنظيم والإدارة والمال والاجتماع وغيرها الكثير.

لذا أحببت ان أضع بين يدي القارئ والذي سيكون بالتأكيد متابعاً وقارئاً وكاتباً في شؤون الرياضة أحببت هنا أن أتطرق إلى نظريات التنمية الاقتصادية كما نقلتها إحدى شبكات الانترنت ملخصاً لها في بعض جوانبها الهامة وهي النظريات التي يتعامل بها كل رجالات الدول والرأسماليين في العالم، وحقيقة أنني استمتعت بمحتويات هذه النظريات استمتاعاً لا مثيل له ربما لأن هذه النظريات تتعامل مع الواقع الذي أعيشه وأطبقه كبقية الناس يومياً، وهذا هو السبب باعتقادي بأنني لا أريد أن أنتهي من قراءة أي نظرية من النظريات الاقتصادية العميقة التي نقلت تصوراتي وأفكاري في الاستثمار لحالة جديدة عليّ لأنها ليست من اختصاصي، لكن الفضل يعود بذلك إلى البحث بالاستثمار

الرياضي الذي يعتبر من المواضيع الجديدة في الاستثمار الذي لا يخطر على بال أحد للكتابة به بهذا التفصيل والتوسع.

أولاً- نظرية آدم سميث الاقتصادية.

عارض سميث تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ويرى أن الأرباح هي الأساس في تكوين المدخرات وفي زيادة معدلات التكوين الرأسمالي ومن سمات نظريته:

- **القانون الطبيعي:** يعتبر آدم سميث كل فرد مسؤولاً عن سلوكه وأنه أفضل من يحكم على مصالحه وأن كل فرد إذا ما ترك حراً فسيبحث عن تعظيم ثروته وكان سميث ضد تدخل الحكومات في الصناعة والتجارة.

- **تقسيم العمل:** يعد تقسيم العمل نقطة البداية في نظرية النمو الاقتصادي لدى آدم سميث حيث تؤدي إلى أعظم النتائج في القوى المنتجة للعمل.

- **عملية تراكم رأس المال:** يعتبر سميث التراكم الرأسمالي شرطاً ضرورياً للتنمية الاقتصادية ويجب أن يسبق تقسيم العمل فالمشكلة هي مقدرة الأفراد على الادخار أكثر ومن ثم الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني.

- **دوافع الرأسماليين على الاستثمار:** وفقاً لأفكار سميث فإن تنفيذ الاستثمارات يرجع إلى توقع الرأسماليين بتحقيق الأرباح وأن التوقعات المستقبلية فيما يتعلق بالأرباح تعتمد على مناخ الاستثمار السائد إضافة إلى الأرباح الفعلية المحققة.

- عناصر النمو: تتمثل عناصر النمو عند سميث في كل من المنتجين والمزارعين ورجال الأعمال ويساعد على ذلك أن حرية التجارة والعمل والمنافسة تقود هؤلاء إلى توسيع أعمالهم مما يؤدي إلى زيادة التنمية الاقتصادية.

- عملية النمو: يقول سميث أن الاقتصاد ينمو مثل الشجرة فعملية التنمية تتقدم بشكل ثابت ومستمر فبالرغم من أن كل مجموعة من الأفراد تعمل معاً في مجال إنتاجي معين إلا أنهم يشكلون معاً الشجرة ككل.

نظرية جون ستيوارت ميل:

ينظر ميل للتنمية الاقتصادية كوظيفة للأرض والعمل ورأس المال حيث يمثل الأرض والعمل عنصرين أصليين للإنتاج في حين يعد رأس المال تراكمات سابقة لنواتج عمل سابق ويتوقف معدل التراكم الرأسمالي على مدى توظيف قوة العمل بشكل منتج، فالأرباح التي تكتسب من خلال توظيف العمالة غير المنتجة مجرد تحويل للدخل. ومن سمات هذه النظرية:

- التحكم في النمو السكاني: اعتقد ميل بصحة نظرية مالتوس في السكان وقصد بالسكان الذين يؤدون أعمالاً إنتاجية واعتقد أن التحكم في السكان يعد أمراً ضرورياً للتنمية الاقتصادية.

- معدل التراكم الرأسمالي: يرى ميل أن الأرباح تعتمد على تكلفة عنصر العمل ومن ثم فإن معدل الأرباح يمثل النسبة ما بين الأرباح والأجور فعندما ترتفع الأرباح تتخفض الأجور ويزيد معدل الأرباح والتي تؤدي بدورها إلى

زيادة التكوين الرأسمالي وبالمثل فإن الرغبة في الادخار هي التي تؤدي إلى زيادة معدل التكوين الرأسمالي.

- **معدل الربح:** يرى ميل أن الميل غير المحدود في الاقتصاد يتمثل في أن معدل الأرباح يتراجع نتيجة لقانون تناقص قلة الحجم في الزراعة وزيادة عدد السكان وفق معدل مالتوس وفي حالة غياب التحسن التكنولوجي في الزراعة وارتفاع معدل نمو السكان بشكل يفوق التراكم الرأسمالي فإن معدل الربح يصبح عند حده الأدنى وتحدث حالة من الركود.

- **حالة السكون:** اعتقد ميل أن حالة السكون متوقعة الحدوث في الأجل القريب ويتوقع أنها ستقود إلى تحسين نمط توزيع الدخل وتحسين أحوال العمال ولكن ذلك يمكن أن يكون ممكناً من خلال التحكم في معدل الزيادة في عدد طبقة العمال بالتعليم وتغيير العادات.

- **دور الدولة:** كان ميل من أنصار سياسة الحرية الاقتصادية التي يجب أن تكون القاعدة العامة لذلك فقد حدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي عند حده الأدنى وفي حالات الضرورة فقط مثل إعادة توزيع ملكية وسائل الإنتاج.

النظرية الكلاسيكية: تتمثل العناصر الأساسية لتلك النظرية في:

- **سياسة الحرية الاقتصادية:** يؤمن الاقتصاديون الكلاسيكيون بضرورة الحرية الفردية وأهمية أن تكون الأسواق حرة من سيادة المنافسة الكاملة والابتعاد عن أي تدخل حكومي في الاقتصاد.

- الربح هو الحافز على الاستثمار: الربح هو الحافز الرئيسي الذي يدفع الرأسماليين على اتخاذ قرار الاستثمار وكلما زاد معدل الأرباح زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار.

- التكوين الرأسمالي هو مفتاح التقدم: ينظر جميع الكلاسيكيين على التكوين الرأسمالي على أنه مفتاح التقدم الاقتصادي ولذلك أكدوا جميعاً على ضرورة تحقيق قدر كاف من المدخرات.

- ميل الأرباح للتراجع: معدل الأرباح لا يتزايد بصورة مستمرة وإنما يميل للتراجع نظراً لتزايد حدة المنافسة بين الرأسماليين على التراكم الرأسمالي ويفسر سميث ذلك بزيادة الأجور التي تحدث بسبب حدة المنافسة بين الرأسماليين.

- حالة السكون: يعتقد الكلاسيكيون حتمية الوصول إلى حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي، وذلك أنه ما أن تبدأ الأرباح في التراجع حتى تستمر إلى أن يصل معدل الربح إلى الصفر ويتوقف التراكم الرأسمالي ويصل معدل الأجور إلى مستوى الكفاف ووفقاً لآدم سميث فإن الذي يوقف النمو الاقتصادي هو ندرة الموارد الطبيعية التي تقود الاقتصاد إلى حالة من السكون.

نظرية شومبيتر

تقوم هذه النظرية على أساس أن المنظم الفرد يضع خططاً إنتاجية بدافع الحصول على أقصى ربح ممكن حيث يشعل المنافسة بينه وبين الآخرين ولذا

فإن النمو الاقتصادي عند شومبيتر يعتمد على عنصرين رئيسيين هما المنظم ثم الائتمان المصرفي الذي يوفر للمنظمة الإمكانات المادية اللازمة للابتكار والاختراع والتجديد. تفترض هذه النظرية اقتصاد تسوده حالة من المنافسة الكاملة، وفي هذه الحالة لا توجد أرباح ولا أسعار فائدة ولا مدخرات ولا استثمارات كما لا توجد بطالة اختيارية ويصف شومبيتر هذه الحالة بالتدفق النقدي ومن خصائص هذه النظرية:

- الابتكارات: تتمثل الابتكارات بنظر شومبيتر في إدخال أي منتج جديد أو تحسينات مستمرة وتشمل الابتكارات العديد من العناصر مثل إدخال منتج جديد، طريقة جديدة للإنتاج إقامة منظمة جديدة لأي صناعة.

- دور المبتكر: خصص شومبيتر دور المبتكر للمنظم وليس لشخصية الرأسمالي فالمنظم ليس شخصاً ذا قدرات إدارية عادية ولكنه قادر على تقديم شيء جديد تماماً فهو لا يوفر أرصدة نقدية ولكنه يحول مجال استخدامها.

- دور الأرباح: يقول شومبيتر في ظل التوازن التنافسي تكون أسعار المنتجات مساوية تماماً لتكاليف الإنتاج من ثم لا توجد أرباح.

- العملية الدائرية: طالما تم تحويل الاستثمارات من خلال الائتمان المصرفي فإنها تؤدي إلى زيادة الدخول النقدية والأسعار وتساعد على خلق توسعات تراكمية عبر الاقتصاد ككل، وذلك مع زيادة القوة الشرائية للمستهلكين فإن الطلب على المنتجات في الصناعات القديمة سوف يفوق المعروض منها ومن ثم ترتفع الأسعار وتزيد الأرباح.

نظرية كينز.

اهتمت نظرية كينز بتحليل مشاكل الدول المتقدمة فقط ويرى أن الدخل الكلي يعتبر دالة في مستوى التشغيل في أي دولة فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي والأدوات الاقتصادية هي:

- **الطلب الفعال:** وفقاً لكينز فإن البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعالي وللتخلص منها يقترح كينز حدوث زيادة في الإنفاق سواء على الاستهلاك أو الاستثمار.

- **سعر الفائدة:** العنصر الثاني المحدد للاستثمار بجانب الكفاية الحدية لرأس المال في النموذج الكينزي ويتحدد سعر الفائدة بدوره بتفضيل السيولة وعرض النقود.

- **المضاعف:** يقوم المضاعف الكينزي على أربعة فروض: وجود بطالة لا إرادية، اقتصاد صناعي، وجود فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية، يقسم العرض بدرجة مرونة مناسبة وتوفير سلع رأس المال اللازمة للزيادة في الإنتاج.

- **السياسات الاقتصادية:** هناك مجالات أخرى لا تتوافق فيها الظروف السائدة بالدول النامية مع متطلبات عمل السياسة الكينزية.

نظرية روستو

قدم روستو نموذجاً بما فيها الواردات الرأسمالية التي يتم تمويلها من خلال الإنتاج الكفؤ والتسويق الجيد للموارد الطبيعية بغرض التصدير ومن خصائص هذه النظرية:

- **مرحلة الانطلاق:** تعتبر هذه المرحلة المنبع العظيم للتقدم في المجتمع عندها يصبح النمو حالة اعتيادية وتنتصر قوى التقدم والتحديث على المعوقات المؤسسية والعادات القديمة البالية، وتراجع قيم واهتمامات المجتمع التقليدي أمام التطلع نحو الحداثة والتجديد. الشروط اللازمة لمرحلة الانطلاق:

1. ارتفاع الاستثمار من نحو 5%-10% من الدخل القومي.

2. تطوير بعض القطاعات الرائدة بمعنى ضرورة تطوير قطاع أو أكثر من القطاعات الصناعية الرئيسية بمعدل نمو مرتفع كشرط ضروري لمرحلة الانطلاق وينظر روستو لهذا الشرط باعتباره العمود الفقري في عملية النمو.

- **مرحلة الإطار الثقافي واستغلال التوسع:** بمعنى وجود قوة دفع سياسية واجتماعية ومؤسسية قادرة على استغلال قوى التوسع في القطاعات الحديثة.

- **مرحلة الاتجاه نحو النضج:** عرفها روستو بأنها الفترة التي يستطيع فيها المجتمع أن يطبق على نطاق واسع التكنولوجيا الحديثة، يرتبط بلوغ الدول مرحلة النضج التكنولوجي بحدوث تغيرات ثلاث أساسية:

_ تغير سمات وخصائص قوة العمل حيث ترتفع المهارات ويميل السكان للعيش في المدن.

_ تغير صفات طبقة المنظمين حيث يتراجع أرباب العمل ليحل محلهم المديرين الأكفاء.

_ يرغب المجتمع في تجاوز معجزات التصنيع متطلعاً إلى شيء جديد يقود إلى مزيد من التغيرات.

- **مرحلة الاستهلاك الكبير:** تتصف هذه المرحلة باتجاه السكان نحو التركيز في المدن وضواحيها وانتشار المركبات واستخدام السلع المعمرة على نطاق واسع، في هذه المرحلة يتحول اهتمام المجتمع من جانب العرض إلى جانب الطلب.

نظرية لبنشتين

يؤكد لبنشتين على أن الدول النامية تعاني من حلقة مفرغة من الفقر بحيث تجعلها تعيش عند مستوى دخل منخفض.

- **عناصر النمو:** تعتمد الحد الأدنى من الجهد الحساس على وجود عدة عناصر موائمة ومساعدة على تفوق عوامل رفع الدخل عن العوامل المعوقة.

- **الحوافز:** يوجد نوعين من الحوافز: - الحوافز الصفريّة - وهي التي لا ترفع من الدخل القومي وينصب أثرها على الجانب التوزيعي. و- الحوافز الإيجابية - وهي التي تؤدي إلى زيادة الدخل القومي ومن الواضح أن الأخيرة وحدها تقود إلى التنمية.

نظرية نيلسون

يقول نيلسون يمكن وضع الاقتصاديات المتخلفة كحالة من التوازن الساكن عند مستوى الدخل عند حد الكفاف عند هذا المستوى من التوازن الساكن للدخل الفردي يكون معدل الادخار وبالتالي معدل الاستثمار الصافي عند مستوى منخفض، ويؤكد نيلسون أن هناك أربعة شروط اجتماعية وتكنولوجية توصل لهذا الواقع:

- الارتباط القوي بين مستوى الدخل الفردي ومعدل نمو السكان.

- انخفاض العلاقة بين الزيادة في الاستثمار والزيادة في الدخل.

- ندرة الأراضي القابلة للزراعة.

- عدم كفاية طرق الإنتاج.

نظرية الدفعة القوية

تتمثل فكرة هذه النظرية في أن هناك حاجة إلى دفعة قوية أو برنامجاً كبيراً ومكثفاً في شكل حد أدنى من الاستثمارات بغرض التغلب على عقبات التنمية ووضع الاقتصاد على مسار النمو الذاتي ويفرق روزنشتين رودان بين ثلاثة أنواع من عدم القابلية للتجزئة والوفورات الخارجية:

الأول: عدم قابلية دالة الإنتاج للتجزئة.

الثاني: عدم قابلية دالة الطلب للتجزئة.

الثالث: عدم قابلية عرض الادخار للتجزئة.

ويعتبر رودان أن نظريته في التنمية أشمل من النظرية التقليدية لأنها تتعارض مع الشعارات الحديثة وهي تبحث في الواقع عن المسار باتجاه التوازن أكثر من الشروط اللازمة عند نقطة التوازن.

نظرية النمو المتوازن

النمو المتوازن يتطلب التوازن بين مختلف صناعات سلع الاستهلاك وبين صناعات السلع الرأسمالية الاستهلاكية، كذلك تتضمن التوازن بين الصناعة والزراعة، وقد تم معالجة هذه النظرية من قبل روزنشتين ورانجر وآرثر لويس وقدمت هذه النظرية أسلوباً جديداً للتنمية طبقتها روسيا وساعدتها على الإسراع

بمعدل النمو في فترة قصيرة وقد يكون لهذه النظرية آثار سلبية ممثلة في أن الدول النامية تفتقر إلى الموارد اللازمة لكسر الحلقة المفرغة المتمثلة بصغر السوق وتعمل هذه النظرية على إحلال الواردات مقابل المواد المستوردة من الخارج مما يحرم الدول النامية من التطور بسرعة كافية للحاق بالدول المتقدمة لأن هذه النظرية تدعو إلى نمو كامل القطاعات من أجل النمو الاقتصادي.

نظرية النمو غير المتوازن

تأخذ نظرية النمو غير المتوازن اتجاهاً مغايراً لفكرة النمو المتوازن حيث أن الاستثمارات في هذه الحالة تخصص لقطاعات معينة بدلاً من توزيعها بالتزامن على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني وفقاً لما جاء فيه هيرشمان فإِنْ إقامة مشروعات جديدة يعتمد على ما حققته مشروعات أخرى من وفورات خارجية، إلا أنها تخلق بدورها وفورات خارجية جديدة يمكن أن تستفيد منها وتقوم عليها مشروعات أخرى تالية بحيث تستهدف السياسات الإنمائية ما يلي:

- تشجيع الاستثمارات التي تخلق المزيد من الوفورات الخارجية.

- الحد من المشروعات التي تستخدم الوفورات الخارجية أكثر مما تخلق منها.

النمو المتوازن عكس النمو غير المتوازن حيث تستند هذه النظرية على حقيقة أن حلقة الفقر المفرغة ترتبط بصغر حجم السوق المحلي تواجه هذه الاستراتيجية نقد أساسي يتضمن عدم توفر المواد اللازمة لتنفيذ هذا القرار من الاستثمارات المترامنة في الصناعات المتكاملة خاصة من حيث الموارد البشرية والتمويل ومواد الخام، أما المؤيدون لهذه الاستراتيجية فإنهم يفضلون الاستثمار في قطاعات أو صناعات مختارة بشكل أكثر من تأييدهم للاستثمارات المترامنة.

الفصل الثالث

الاستثمار والتنمية البشرية في الأردن

الفصل الثالث

الاستثمار والتنمية البشرية في الأردن

الثقافة أساس التقدم والإصلاح وهي السبب الحقيقي في تغيير حياة الشعوب وإبراز ثقافة المشاركة الدولية التي تعني الانفتاح والتواصل مع الآخرين على المستوى العالمي، كما يقول المدير التنفيذي لمركز الشراكة العالمية مايكل كريزانك، والمشاركة ليس فقط في رؤوس الأموال بل المشاركة في الأفكار مع الآخرين والتفاعل معهم، ووضع الإستراتيجيات التي تساعد الاقتصاد الوطني على تجاوز التحديات ونشر ثقافة الاستثمار وزيادة التنمية والتنافسية نحو الإنتاج لخلق فرص عمل وتخفيف البطالة. ويساعد هذا التوجه طبيعة النظام الأردني الذي ينظر دائماً إلى الأمام واستطاع أن يبني علاقات قوية ومتينة مع دول العالم، والشعب الأردني بطبيعته يتجاوب مع هذا التوجه فهو شعب مسالم بعيداً عن التطرف يعشق الوسطية والاعتدال، ويسعى لبناء علاقات طيبة مع الآخرين وخاصة أن هناك نصوص قانونية ودستورية تنادي بالعدل والمساواة بين المواطنين والحفاظ على حقوق الإنسان كل هذه المظاهر جعلت الأردن بلداً عصرياً متقدماً على الكثير من بعض الدول من حولنا، واستطاع أن يكسب رضا دول العالم وينال إعجابها باستقرار النظام وأمنه، رغم أنه يعيش في وسط منطقة مضطربة وغير مستقرة لا بل تشتعل حروباً واضطهاداً وتشريداً ولا أحد يدري إلى متى ستبقى هذه المنطقة على هذا الحال الذي يسوده العنف والتعصب

والكراهية، بين أبناء الوطن الواحد، رغم صعوبة هذه الظروف وقساوتها إلا أن الأردن بقي محافظاً على وضعه السياسي والاقتصادي والاجتماعي فاستطاع أن يستثمر في كل جوانب الحياة المختلفة فاستثمر في البنية التحتية والتعليم والسياحة والصحة والتدريب والقوات المسلحة وغيرها الكثير يجعلنا نقول أننا في مقدمة دول المنطقة، فلا مشكلات سياسية أو اجتماعية أو عرقية فالمشكلة الكبيرة التي يعاني منها الأردن هي شح الموارد المالية وقلة المياه التي تعتبر عصب الحياة والاختلالات الحاصلة بين السكان والموارد وهُم الدولة الآن هو القدرة على حل هذا الاختلال وهذا يتطلب جهداً مضاعفاً من المعنيين بذلك، وباعتقادنا النمو الاقتصادي هو المطلوب الآن وهذا ما يشغل المسؤول الأردني حيث يسعى لتخفيف تدني مستوى المعيشة والفقر والبطالة والمديونية.

الحل الوحيد لهذه المشاكل الكبيرة هو النمو الاقتصادي وبناء المشاريع الكبيرة منها والمتوسطة والصغيرة لأنها تخلق فرص عمل ويعزز إيرادات الدولة وفتح خطوط إنتاج جديدة، وهذا يبعدنا عن الاقتراض ويخفض من المديونية، إن النمو الاقتصادي يجب أن يقوم على أساس ثابت يضمن الاستمرارية دون أن يتراجع بسبب إجراءاتنا وشروطنا الشديدة على المستثمر، ومن السهل جداً أن نتخلى عن الشروط التعجيزية للمستثمر كي يبقى الاستثمار دائماً ومستمراً أمريكاً مثلاً تمنح جنسية للمستثمر هل لدينا مثل هذا التوجه؟

الدلائل والقراءات تشير إلى أن قانون الاستثمار لن يلبي الطموح اللازم وحقيقة أن الأردن ما زال مقصراً في استثمار الأنشطة الرياضية واستغلال

الساحات الرياضية لأغراض تنموية وتربوية، لكن في الآونة الأخيرة وقعت وزارة التربية والتعليم واتحاد كرة القدم اتفاقية على ضرورة استثمار الملاعب في المدارس بما يتناسب مع الأهداف التربوية والرياضية والتنموية؛ باعتبار أن الرياضة كما أشار سمو الأمير علي جزء لا يتجزأ من أي نظام تعليمي ناجح ليس لفوائدها الصحية فحسب بل لدورها المهم في غرس قيم إيجابية كالتعاون والانضباط وروح العمل ضمن الفريق الواحد، وقد جاء هذا الاتفاق بين وزارة التربية والتعليم واتحاد كرة القدم مع اقترابنا من موعد استضافة كأس العالم للشابات تحت سن (17 عاماً)، وباعتقادي أن الفرصة الآن سانحة أمام الاتحاد لتأهيل وبناء ملاعب في كافة محافظات المملكة، ولا بدّ من الحفاظ على هذه المنشآت خلال البطولة وبعدها لاستخدامها بعد البطولة من قبل الشباب والشابات ومن قبل المجتمع المحلي، وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أن وزارة التربية والتعليم تعتبر رافداً أساسياً ومهماً للرياضة الأردنية بأنواعها المختلفة بمواهب رياضية مميزة، والعمل على تطويرها وتعزيز قدرات الشباب البدنية والعقلية والنفسية وتحقيقاً لأهدافها الوطنية المشتركة في توفير البيئة الملائمة لإعداد الشباب عقلياً وبدنياً وصحياً. وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أن وزارة التربية والتعليم تمتلك العديد من الملاعب في كافة المحافظات وتعطيها أهمية بالغة في صيانتها ورعايتها على مدار العام، وهذا ما قلناه منذ زمن على وزارة التربية والتعليم أن تفتح ملاعبها وساحاتها أمام المجتمع المحلي وأمام الفرق الرياضية الوطنية ضمن اتفاقيات وشروط واضحة للحفاظ عليها من العابثين بها ويمكن استثمار

هذه الساحات وتأجيرها للأندية والمنتخبات الوطنية وحتى إلى عامة الناس مع توفير مراقبين ومدربين للحفاظ على سلامة المنشآت وديمومتها.

علينا أن نعرف جيداً أن الرياضة وأحداثها المختلفة محرك ومؤثرة في حياة المجتمعات فالأحداث الرياضية وخاصة القوية منها تجذب الناس إليها وتجعلهم في حالة استثنائية على العكس من الأحداث السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية تمر على الناس دون أي تفاعل يذكر، لا بل وكأنها لم تكن موجودة، فالرياضة تهم قطاعات واسعة من المجتمع وخاصة أن المسابقات الرياضية كثيرة ومتنوعة، فكرة القدم لها زبائنها وكرة السلة لها عشاقها والمصارعة والملاكمة والتايكواندو كل هذه الأشكال الرياضية لها عشاقها ومتابعيها؛ لذلك أقول أن الرياضة ليست موسمية كما يعتقد البعض بل أنها حالة دائمة على مدار العام والمسابقات الدائمة تثير الجماهير وتجذب الأنظار إليها، لذلك الاستثمار في الحقل الرياضي واسع وكبير جداً وخاصة على النطاق المحلي والعربي والدولي إذا أحسنا استغلاله ورسخنا فيه قيماً تربوية وأخلاقية ورياضية وأحسنا رعايته بدنياً وثقافياً وصحياً ونفسياً إذا تم ذلك برعاية واهتمام نكون بذلك قد حققنا تنمية اجتماعية رياضية واسعة، وحقيقة لا بد من قولها أنه كلما توفرت القدرات المادية كلما زاد الاستثمار في قطاع الرياضة. هل هناك مستثمراً أردنياً فكر في بناء صالة رياضية خاصة به لغرض استثمارها وتأجيرها للمنتخبات الوطنية أو للأندية أو لعامة الناس؟ شاهدت في دول كثيرة أن هناك رجالاً قد استثمروا في هذا الجانب وحينما تحدثت معهم حول طبيعة هذا الاستثمار شكر الله على هذه

النعمة وقال لم أندم إطلاقاً على الخوض في هذا المشروع لأنه درّ عليّ أرباحاً كبيرة جداً ومستمرة دون انقطاع على مدار العام وستبقى في نمو دائم. هذا واحد من نماذج عديدة سائدة في أرجاء العالم، كم نحن بحاجة لمثل هذا الاستثمار لأنه مهم للمجتمع ومهم لتشغيل الكثير من العاملين بهذه المنشأة، لكن كما سمعت من أحد المهتمين في هذا الموضوع يقول لي أن التكنولوجيا الحديثة أبعدت الشباب الأردني والعربي وربما العالمي عن الأندية والمؤسسات الرياضية المختلفة. ربما يكون هذا صحيحاً إلى حد ما لكنني لا أعتقد ذلك وإن وُجد فهو قليل جداً.

هذا الأمر يحتاج إلى دعم وتشجيع من الدولة ذاتها؛ فدولة قطر مثلاً تتصدى لتنظيم البطولات العربية والقارية والعالمية وفي كافة الأشكال الرياضية المختلفة بحكم البنية التحتية الهائلة التي تمتلكها هذه الدولة الصغيرة، وقد استضافت في الآونة الأخيرة أكبر الشخصيات الرياضية في العالم والنجوم والخبراء العالميين هذا مثل شاخص أماننا ولا أعتقد أن أماننا صعوبة في هذا المجال وخاصة أن الإنسان الأردني أثبت حضوره في التنمية البشرية وفي كافة الحقول ومنها الحقل الرياضي وخاصة في كرة القدم حيث وصل المنتخب الوطني الأردني إلى مرحلة متقدمة عالمياً وأصبح قريباً من نهائيات كأس العالم مع أن دولاً غنية وأكثر تقدماً وعراقة في كرة القدم لم تصل إلى ما وصل إليه المنتخب الأردني في كرة القدم.

مهما تحدثنا عن التقدم والتطور في كل مجالات الحياة والرياضة واحدة منها، لا يمكن أن نصل إلى ما نصبو إليه طالما النظام القطري الواحد هو السائد في الوطن العربي ولا بد من معرفة أن التكامل العربي هو أساس النجاح لهذا

الوطن الواحد، إضافة إلى قدرته على مواجهة التحديات الكبيرة التي تواجهه من المحيط إلى الخليج، ولا بد من استغلال دور سمو الأمير علي بن الحسين نائب رئيس الاتحاد الدولي لكرة القدم للمساهمة في تطوير المنظومة العربية والتلاحم بين الأشقاء من خلال الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا).

من المعروف أن الأردن بلد يعيش في أمن واستقرار ويمتلك كنوزاً هائلة ممثلاً في موقعه الجغرافي ومناخه المعتدل الطيب وما يمتلكه من مواقع سياحية وأثرية ودينية وعلاجية، لماذا لا تستثمر هذه الثروات من خلال إقامة البطولات العربية والقارية والعالمية، وخاصة أن المسابقات الرياضية كما هو معروف لدينا تستقطب الكثير من السواح لمشاهدتها ثم لمشاهدة كل هذه المواقع السياحية والأثرية والدينية.

لماذا لا تستثمر هذه الثروات ليكتفي الأردن ذاتياً؟ باعتقادي أن التقصير واضح وملحوظ في بعض مؤسسات الدولة من خلال التسويق الإعلامي على المستوى العالمي، فمقومات الحياة والسياحة والثقافة وتنوع المواقع وسباقات الهجن في الصحراء وتنوع المناخ كل هذا المخزون كفيل في أن يجذب الزوار والسياح العرب والأجانب لكن هذه المواقع المثيرة للدهشة والعجب بحاجة إلى تنمية بنيوية، بحاجة إلى مواقع ترفيهية وفنادق فاخرة كي يبقى السائح فيها أكثر من يوم على الأقل وليس سائحاً متفرجاً ومشاهداً للمكان ساعات قلئل ويعود إلى عمان دون أن يصرف قرشاً واحداً في نفس الموقع، نعم مواقعنا السياحية بكافة أشكالها وأنواعها بحاجة إلى تنمية شاملة لتؤدي دورها الوطني

والاقتصادي، وباعتقادي أن الرياضة يجب أن يكون لها دوراً مميزاً في تفعيل العملية التنموية من خلال تفعيل دور الشباب مع مساهمة كل الدوائر الحكومية والهيئات المحلية والعمل مع مراكز تابعة للمجلس الأعلى للشباب لعقد ورشات عمل لتدريب الشباب والعاملين معهم، وهذا يحتاج إلى معرفة ما يريدونه من برامج تنموية ترفع من مهاراتهم المختلفة وخاصة المهارات الأساسية التي تؤهلهم للدخول في سوق العمل، وتحديد العديد من النشاطات الاجتماعية والرياضية وحملات التوعية التي تعزز مشاركات الشباب ضمن مجتمعاتهم لإحداث التغيير نحو الأفضل.

الاستثمار من جهة واحدة يبقى الاستثمار ناقصاً، وهذا يدركه المستثمرون جيداً؛ لذا تسعى كل الشركات وأصحاب رؤوس الأموال إلى ضرورة تعميق علاقات التعاون والشراكة بين المستثمرين ولا يتم هذا إلا من خلال الزيارات إلى مواقع الاستثمار ومشاهدة الحدث على أرض الواقع والاطلاع على تجارب الغير ودراسة البيئة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية في البلد المراد الاستثمار فيه، ومدى تسهيل مهمة المستثمرين لتساعد في زيادة أعمالهم واستثماراتهم، كما للموقع الجغرافي أهمية بالغة للمستثمرين، حينما يكون البلد المراد الاستثمار به قريباً من الأسواق العالمية سوف يشجع المستثمر على الاستمرارية في الاستثمار لأنه يوفر قدراً كبيراً من الكلفة الخاصة بنقل البضاعة للدولة أو الجهة المراد الوصول إليها، وهذا ما كان يدعو له جلالة الملك من خلال زيارته لأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، فالأردن مثلاً، يعتبر بوابة نافذة للأسواق العربية

التي يصل عدد المستهلكين حول الأردن إلى 400 مليون مستهلك كما أن الموقع الجغرافي للأردن يصل إلى قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا، وهذا بعداً مهماً وأساسياً للمستثمرين، إضافة إلى الإجراءات الحكومية الممثل في الإعفاءات الضريبية وإعفاء مدخلات الإنتاج من الرسوم الجمركية، هذا حافز مهم جداً لأصحاب رؤوس الأموال، مما يؤدي إلى التوسع والإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالاستثمار إذا لم يوفر فرصاً للعمل ورفع مستوى المعيشة والقدرة على التصدير القائم على التنافس يعتبر استثماراً فاشلاً لا قيمة له. ومن المعروف أن الأردن يقع بين ثلاث قارات وبالتالي فهو حلقة وصل بينها، ويمتاز بعلاقات دولية جيدة واتفاقيات تجارة حرة متعددة، وهناك العديد من المشاريع والعديد من المستثمرين يتخذون من الأردن مقراً لهم تتمكن من الوصول إلى أكثر من مليار مستهلك في العالم.

لكن للأسف لحد الآن ما زال الاستثمار في الجانب الرياضي معدوماً رغم كثرة جوانب الاستثمار ممثلاً في الملابس الرياضية والأحذية الرياضية والأجهزة الإلكترونية الخاصة في مراكز اللياقة البدنية، لكن هناك بعض المستثمرين في هذا الجانب استهلاكيين وليس مصدرين وهذا هو المهم في عمل الاستثمار والإنتاج وتشغيل الأيدي العاملة. وخاصة أن لدى الأردن مواهب شابة وطموحة ملمة في ثقافة العالم وأحواله وظروفه، ولدى الأردن كثير من الشباب المستثمر منتشرون في أنحاء العالم وخاصة أمريكا، والشباب الأردني يستخدم بحرفية مطلقة الانترنت ووسائل الإعلام الاجتماعية والتكنولوجية الحديثة وقد

نجحت الشركات الأردنية في بناء شراكات عالمية مع أبرز الشركات العالمية في صناعات مختلفة، ولدى الأردن كوادر بشرية موهوبة ومؤهلة لجعل الأردن نقطة انطلاق لدول الإقليم. ومن الضروري إعطاء فرصة للشركات الأردنية وخاصة الناشئة منها للتعرف إلى الشركات العالمية التي توفر بدورها الدعم المادي والفني تمكنها من الانطلاق نحو دول الإقليم وهذا بالتأكيد سيؤدي إلى توفير فرص عمل كثيرة وخاصة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وعلى الحكومة دعم هذه الشركات لتطوير عملها إلى مستويات متقدمة وخاصة أن الأردن أصبح واحة تمنح الأمل للمنطقة بأسرها.

كما كان لقدرات الشباب الأردني وخبراته ومؤهلاته دوراً مميزاً في صناعة الأفلام والإنتاج السينمائي لما يمتاز به الأردن من مظاهر طبيعية مهمة كالبتراء وجرش والبحر الميت ووادي رم حيث أصبحت هذه المناطق السياحية والجمالية التي حباها الله الأردن فيها مكاناً مميزاً لصناعة الأفلام وإنتاجها على المستوى العالمي وهذا يؤدي بالتأكيد إلى استقطاب المستثمرين في هذه الجوانب الحيوية والمهمة في حياة البشر، وإنني أرى هذا بعداً مهماً وجديداً لتوفير فرص عمل. وباعتقادنا أن النجاح مرهون باتباع نهج تشاركي وتشاوري مع جميع الجهات والفعاليات للوصول إلى خطط عمل قابلة للتنفيذ وفق برامج زمنية واضحة، والعمل على دعم البرامج الموجهة لمحاربة البطالة والفقر وحماية المستهلك من خلال الارتقاء بنوعيه وجوده الخدمات المقدمة للمستهلك.

وقد استطاع الشباب الأردني استثمار النشاطات الرياضية لأغراض إنسانية وإحداث التغيير الإيجابي المطلوب، واستثمارها في مجالات متعددة لتحقيق الصالح العام، فمنهم من استثمرها لتحقيق الأمن والاستقرار وعقد المؤتمرات لهذا الغرض، دور الرياضة في تحقيق الأمن والتخفيف من الجريمة، وهذا العنوان كان لمؤتمرات رياضية عديدة، وهناك دراسات وبحوث أعدت لهذا الغرض، والبعض استثمر الرياضة لغرض مكافحة التدخين لتحسين الصحة العامة، والبعض استثمرها للحصول على إيرادات عالية للإنفاق على نشاط يكافح امراضاً تحتاج إلى علاجات دائمة، والبعض استثمر الأنشطة الرياضية تحت عنوان سباق الرياضة للجميع ورصد ريعها لمصلحة أعمال خيرية، وفي هذا الصدد لا أنسى المباراة التي جرت بين إحدى الفرق المصرية بكرة القدم على ستاد عمان حيث رصد ريعها لمصلحة جمعية العناية بمرضى الأعصاب والدماغ، والبعض استثمر الرياضة من خلال بطولات لألعاب رياضية مختلفة كالمشي مثلاً لمكافحة تعاطي المخدرات أو لدعم مرضى السكري والوقاية منه أو لمكافحة التدخين. ولا ننسى في هذا الصدد مبادرة سمو الأمير فيصل بن الحسين باستثمار قوة الرياضة وانتشارها عالمياً في صنع السلام تحت مسمى السلام من خلال الرياضة وبعد ذلك تغير المسمى ليصبح هيئة أجيال السلام⁽¹⁾ التي ذاع صيتها في أرجاء العالم، ونادى بضرورة توظيفها لخدمة السلم والاستقرار وخاصة في المجتمعات التي تشهد صراعات ونزاعات داخلية وأصبح لهذه الهيئة

(1) جريدة الرأي الأردنية، 2013.

شعارها المحبة والتعاون ونبذ العنف وتقبل الآخر والحوار والتفاهم معهم من أجل إيجاد بيئة آمنة للناس جميعاً تحظى بنعمه الأمن والاستقرار وترفض التعصب والعنف والنزاعات على مستوى العالم وليس دولة دون سواها.

وكما نلاحظ دائماً أن اللجنة الأولمبية الأردنية دور مميز في هذا الجانب فهي تستثمر الرياضة في تنظيم المسابقات والمسيرات الاحتفالية باليوم الأولمبي العالمي، وهناك بعض المؤسسات الوطنية التي نظمت سباقات مختلفة لدعم جمعية العناية بمرضى الدماغ ومساعدة مرضى السكري واستثمرت الرياضة أيضاً لتنظيم سباق التراماثون على شواطئ البحر الميت يرصد ريعه لمؤسسة ومركز الحسين للسرطان، وعلى المستوى العالمي تم استثمار الأنشطة الرياضية من قبل منظمة اليونسيف التابعة للأمم المتحدة، حيث وضعت شعارها على قمصان فريق نادي برشلونة الأسباني لما يمتاز به هذا النادي من إنجازات عالمية ويحظى بشعبية كبيرة على مستوى الساحة الدولية في لعبة كرة القدم. وقامت هيئة الأمم المتحدة بوضع نجوم الألعاب الرياضية المشهورين سفراء لها يجوبون العالم لإحياء لقاءات رياضية داعمة لأعمال الخير.

نعم أصبحت الرياضة وأنشطتها وألعابها المختلفة قوة كبيرة وأصبح الاستثمار فيها كبير وواسع ومفيد، لأن قوتها في أهدافها النبيلة فهي لغة المحبة والتعاون والتسامح، وبذل الجهد والتدريب الدائم لتحقيق إنجازات رياضية محلية وعالمية.

كليات التربية الرياضية والتنمية البشرية

كان لكليات التربية الرياضية بالجامعة الأردنية منذ أكثر من ثلاثة عقود ماضية دوراً فعالاً ومميزاً في زيادة التنمية البشرية من خلال رفد الحركة الرياضية الأردنية، ممثلة في وزارة التربية والتعليم، والقوات المسلحة والاتحادات الرياضية والأندية والمنتخبات الوطنية ومراكز اللياقة البدنية بكادر علمي لديه من المعرفة الكافية لإدارة هذه المؤسسات فنياً وعلمياً وإدارياً، وحقيقة أن كليات التربية الرياضية في المملكة سدت فراغاً كبيراً في هذه المؤسسات التي كانت بأشد الحاجة لهذا التخصص، حيث ساهمت في تغيير مفهوم التربية الرياضية في هذه المؤسسات وفي المجتمع الأردني بشكل عام، مما أدى إلى رفع كفاءة ومستوى الإنجازات الرياضية محلياً وعربياً وأحياناً عالمياً، جاء هذا نتيجة للبرامج التدريبية المبنية على أسس علمية تعلمها خريجنا داخل كليته.

وقد كان لكليات التربية الرياضية دوراً مميزاً في التوجه للمجتمع المحلي وفتح منشأتها المتعددة منذ نشأتها وما زالت سائرة في هذا النهج، وقد أعطت الكليات اهتماماً بالغاً لصحة الفرد من خلال دورات اللياقة البدنية واعتبرت ذلك ضرورة ملحة من الطفولة حتى الشيخوخة لقناعتنا الأكيدة، وكما أشارت الدراسات الحديثة أنه كلما تحسنت صحة الفرد ولياقته البدنية كلما زادت إنتاجيته كماً ونوعاً، إلى جانب ذلك كان للكليات دوراً مميزاً في تقليص

أمراض قلة الحركة الممثلة في أمراض القلب والجهاز التنفسي والسكري وضغط الدم وهذا ما أشار إليه الكثير من رواد دورات اللياقة المصابين بهذه الأمراض، وهذا ما أكده أطباؤهم لهم أيضاً، حيث أدت الأنشطة الرياضية التي يشرف عليها نخبة من كادر الكليات إلى الابتعاد عن شراء الأدوية المخصصة لذلك، فالرياضة أصبحت وسيلة وقائية وعلاجية لكثير من الأمراض حتى كما تشير الدراسات أنها تدخل كمناعة ضد الأمراض السرطانية، وهذا يصب في الجانب التنموي فبدلاً من شراء الأدوية بأسعار باهظة ربما يستخدمها المصاب لأغراض تنموية تساهم في رفع مستوى حياة الأسرة، ونحن هنا نتحدث عن أعداد كبيرة في المجتمع الأردني المصاب بهذه الأمراض التي تجاوزت 60%، كما تشير تقارير وزارة الصحة الأردنية.

كما لخريجنا دوراً في الإشراف وإدارة مراكز اللياقة البدنية التي أصبحت أكثر من ثلاثمائة مركز للياقة البدنية تدار فنياً وإدارياً من قبل خريجنا، كل هذا الاندفاع من قبل المجتمع نحو ممارسة الأنشطة الرياضية ساهم في ظهور شركات كبيرة وأصحاب رؤوس أموال إلى البدء بتصنيع كثير من الأجهزة الرياضية المحلية، وهذا أدى إلى رفع مستوى التنمية وساهمت هذه الشركات في التخفيف من حدة البطالة داخل الوطن. وأصبحت تكنولوجيا الرياضة تشكل حيزاً كبيراً في برامج الشركات المحلية والعالمية، حتى في بيوتنا أصبحنا نستخدم مثل هذه الأجهزة كالتريدميل (Treadmill) مثلاً وغيره الكثير من الأجهزة، وساهم ذلك في تحريك السوق المحلي والإقبال على شرائها لما لها من

فائدة كبيرة على الفرد صحياً وترويحياً، إضافة لهذا هناك المختبرات الرياضية الخاصة في فسيولوجيا الرياضة والبايوميكانيك وعلم النفس الرياضي كل هذه المختبرات تحتاج إلى عناصر بشرية وأيدي عاملة مدربة ولديها المعرفة الكاملة لتشغيلها وصيانتها للحفاظ على ديمومتها لأطول زمن ممكن، كما أشرفت كليات التربية الرياضية من خلال كوادرها العلمية على إقامة المؤتمرات الرياضية الدولية، والدورات الرياضية العربية والإقليمية والدولية داخل الأردن كل ذلك له دوراً كبيراً في زيادة التنمية وتحريك السوق من خلال تشغيل الفنادق والتنقلات وشراء المستلزمات وهذا بدوره يعود بالفائدة الكبيرة على المواطن والوطن بشكل عام.

وليكن كأس العالم لكرة القدم الذي سيقام عام 2022 في قطر شاهد على ذلك حيث خصص لهذا الحدث العالمي الكبير مليارات من الدولارات وهذا يؤدي إلى تحريك عجلة التنمية وربما يصلنا شيء من ذلك في الأردن من خلال الاستعانة بالمهندسين الأردنيين والأيدي العاملة والفنيون الرياضيون، الذين ذهبوا من الأردن لهذه الغاية.

لذا أقول أن كليات التربية الرياضية في الجامعات الأردنية ساهمت مساهمة فعالة ونشطة في تحريك عجلة التنمية.

بعد هذا كله يجب عدم الاستهانة بالشهادة الجامعية من كليات التربية الرياضية ودورها في بناء شخصية الإنسان وزيادة معارفه وتطلعاته، وحقيقة أن هناك بعض الأسر لا تعطي الدراسة في كليات التربية الرياضية لأبنائهم أهمية

تذكر، لا بل ينظرون إليها بمنظار الاستهتار والسخرية، وهذه الأسر لا تقدر أهمية علم الرياضة تحديداً، وتترك أبناءهم عرضة للضياع وتقتل فيهم الطموح لإكمال دراستهم في هذا التخصص، وما زالوا يحملون أي بعض الأهالي بعض الأقاويل التي تمررها على مسامع أبنائها من أن الدراسة لم تعد تجدي نفعاً، وأنها لا تعطي منافع ومكاسب مادية لها قيمة في الحياة، مما يدفعهم بالابتعاد عن الدراسة ليس فقط بالرياضة بل في أي تخصص آخر مما يدفعهم ليلسكوا طرق تائهة والانشغال برفقة السوء، وربما يجر بهم الضياع نحو ارتكاب الجريمة والفساد، متناسين أن الشهادة الجامعية هي حصن منيع وهي سلاح من نور ضد عتمة الجهل.

ويقول البعض أن الشهادة الجامعية من كليات التربية الرياضية وربما بشكل عام غدت مع الأسف بلا هيبة عند الكثيرين بل أنها تضاعف من حسرات الشباب وهم لا يجدون من يستثمر نتائجهم أو من يهيئ له مكاناً للعمل بها، فهي كما يقال كمالية لا تحقق غاية معيشية في كثير من الأحيان؛ لا بل أصبحت الشهادة الجامعية عبء على حاملها وليست وسيلة لرفع مستوى المعيشة وزيادة التنمية لدى الشخص وأسرته؟

وهناك كما يقال الكثير من الأعمال ذات مردود مالي جيد ليست بحاجة إلى شهادة جامعية ومن خلال معرفتي واطلاعي على النسبة العظمى من خريجي كليات التربية الرياضية أنهم يعملون ولا يوجد بطالة في صفوفهم إلا

الأشخاص الذين لا يريدون العمل في هذا الجانب، وينتظرون أعمالاً أخرى لها مردودات عالية أكثر كما يقولون.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الشباب هم عنصر أساسي في التنمية وهي الفئة التي تحدد درجة نمو المجتمعات ومدى نموها وخاصة أن الشباب هم الفئة الأكثر اتساعاً من أي شريحة أخرى في المجتمعات، كما أنها أي فئة الشباب تتصف دائماً بالحيوية والنشاط والإبداع وطرح المبادرات والمفاهيم وهم الذين يرفعون مستوى إنتاجية الدولة وظهور منتجاتها محلياً وعالمياً، حيث تعتبر مقياساً لتقدم الدول وتخلفها في وسط تطور تكنولوجي مذهل يساهم مساهمة فعالة في التطور الإنتاجي السريع إن كانت على مستوى التعليم أو البحث أو التجارة، الخ.... وهذا الأمر لم يكن موجوداً سابقاً وهذا ما يميزه الجيل الجديد في قدرته على الزيادة في المعرفة والزيادة المذهلة في قدرات الشباب التي لا بد من استغلالها.

والمجتمع الأردني واحد من المجتمعات الفتية، حيث تشكل القوى العاملة أكثر من مليون وربع المليون من مجمل عدد السكان؛ لذا أي مشروع تنموي يجب أن يكون للشباب دور مميز في بنائه وتطوره لا بل يجب أن يكون الأساس في ذلك، والمتابع لمؤشرات التنمية البشرية في الأردن يجد أنها في تقدم دائم ومستمر بسبب التوسع الملموس في التعليم وربطها باحتياجات الخطط التنموية للدولة وانعكاس ذلك على الزيادة في التنمية الاقتصادية، وهذا يؤدي إلى التقدم الاجتماعي ويحد من معدلات البطالة في البلاد مما يحفظ للشباب مكانة اجتماعية

لائقة بين أفراد المجتمع. ويقلص الظواهر السلبية للشباب داخل المجتمع الممثل بالسرقات والجرائم والإدمان على المخدرات وغيرها من سلوكيات شاذة بعيدة عن عادات مجتمعنا الأردني.

وحقيقة أن العمل والحصول على وظيفة واحدة من المشاكل الكبيرة التي تقلق الشباب الأردني، والجميع يريد وظيفة مرضية ويرتاح لها وخاصة إذا كانت بأجر معقول يتمكن من خلالها الزواج وبناء أسرة، وباعتقادي أن تدريب الشباب وتأهيلهم في جوانب فنية مع تلقيهم الدعم المادي يؤهلهم لتأسيس مشاريع تنموية تلبي طموحاتهم المستقبلية، سيؤدي هذا إلى انخراطهم في سوق العمل وخاصة إذا كان هناك ضمانات لحقوقهم من خلال وجود بيئة قانونية وتشريعية مناسبة. وهذا الأمر تدركه الدولة الأردنية جيداً وبعض المؤسسات الاجتماعية التي تقف مساندة لهذا التوجه التتموي عند الشباب، لذلك لا بدّ من إشراكهم بأخذ القرار والاستماع لآرائهم لأنهم يعيشون في الميدان ويدركون جيداً مواقع القوة والضعف في مشاريعهم، وعليهم أيضاً أي الشباب أن يستمعوا للإرشادات والتوجيهات الصالحة من أصحاب الرأي السديد.

الشيء الذي يجب أن يعرفه الشباب الأردني هو ضعف الاقتصاد الأردني وعدم قدرته على إيجاد وظائف لآلاف من العاطلين عن العمل بسبب عزوفهم عن الوظائف اليدوية أو الخدمية كما يعبر عنها، ولديهم الاستعداد أن يبقوا بدون عمل إلى أن تأتي الوظيفة الحكومية أو المكتبية. والشيء المستغرب عند الشباب

هو عندما يذهبون خارج البلاد لديهم القدرة على العمل في أي شيء يدوي أو خدمي، وليكن ما يقوم به شبابنا في أمريكا مثلاً أو أوروبا شاهد على ذلك أما في بلادنا لديهم الاستعداد أن ينتظروا سنوات بلا عمل ليأتي دورهم في العمل الوظيفي والمكتبي ظاهرة تستحق الدراسة والتمعن بها جيداً، ويعتبرون العمل اليدوي والخدمي في بلادنا عيب، وهذا الفهم واسع الانتشار في بلادنا.

إن هذه الظاهرة لا بد من مواجهتها والتصدي لها لما لها من تأثير مباشر على التنمية البشرية. فتدني التوسع الاقتصادي وازدياد التنافس على الوظائف إلى جانب الارتفاع في معدلات النمو السكاني واحدة من المشاكل الكبيرة التي تواجه الدولة الأردنية والحل لهذه المشكلة هو تشجيع الاستثمار في القطاعات التي تتطلب عمالة أكثر، والعمل على تقليص العمالة الوافدة، وتوعية الشباب الأردني من خلال الأسرة والندوات والحوارات وإقناعهم بالقبول بالعمل اليدوي والخدمي، كي يكون لهم دوراً مميزاً في زيادة الإنتاجية وتحفيزهم على المبادرة والإبداع والابتكار في تأسيس المشاريع.

المشاريع الصغيرة والكبيرة في التنمية البشرية

التجربة الأردنية في هذا الجانب تؤكد على ضرورة إقامة المشاريع التنموية الصغيرة لقلّة كلفتها وأهميتها في مكافحة البطالة من خلال التوظيف وخلق فرص العمل بكلفة مالية قليلة، مع توفير دخل مالي شهري لصاحب المشروع وأسرته، ومثل هذه المشاريع الصغيرة يطلق عليها اسم (شركة الأسرة) Family Business، حيث تعمل مثل هذه الشركات على تحسين المكانة الاجتماعية والمادية للأسرة الواحدة ودعم النمو الاقتصادي، وأعتقد أن مثل هذه الشركات منتشرة بصورة واسعة داخل الدول العربية وخارجها، وخاصة الفقيرة منها ليس بمقدورها تمويل المشاريع الكبيرة التي تعتمد على الدولة الغنية وأصحاب رؤوس الأموال، لكن اهتمام الناس بالمشاريع الصغيرة للأسباب التالية:

- قلة حجم رأس المال اللازم لإنشاء المشروع.
- خلق فرص عمل بكلفة قليلة.
- سهولة الدخول إلى أسواق العمل والخروج منها.
- سهولة انتشار هذه المشاريع في جميع مناطق الدولة في المدينة والريف والبادية.... الخ.

هذه الحالة أصبحت ميداناً واسعاً لتنمية المهارات الفنية والإدارية والتسويقية، وتشير بعض التقارير إلى أن هذه المشاريع الصغيرة تلعب دوراً كبيراً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل الوطن، وغالباً ما يكون للطبقة

الفقيرة من المجتمع الحظ الأوفر من غيرها في هذا المجال، وليكن مراكز اللياقة البدنية المنتشرة عندنا في الأردن التي يتجاوز عددها ثلاثمائة مركز، دليل واضح على ذلك، وغالبية هذه المراكز مداره من الأسرة ذاتها الأب والأم والأبناء يديرون مثل هذه المشاريع التنموية الصغيرة، إضافة إلى موظفين آخرين يشاركونهم إدارة هذه المشاريع الأسرية الصغيرة. وأصبحت المؤسسات والمشاريع الصغيرة محور الاهتمام العالمي لما لهذه المشاريع من أهمية بالغة في امتصاص البطالة والتخفيف من حدة الفقر، لأنها تخلق فرص عمل جيدة وخاصة للذين يدخلون في سوق العمل الجديد، ويشير التقرير الصادر عن مكتب العمل العربي إلى أن هذه المشاريع الصغيرة توظف (60%) من العمالة العربية، وتشارك بما نسبته (50%) من الناتج المحلي الإجمالي⁽¹⁾.

واستهدفت البرامج الحكومية في اغلب البلدان العربية تشغيل الشباب من خلال مبادرات صناديق التنمية الاجتماعية المنتشرة في معظم الدول العربية، ومعظم المشاريع الناتجة عن هذه الصناديق تقع ضمن المنشآت الصغرى التي أصبحت مدرة للدخل في الأردن ومعظم الدول العربية وتساهم مساهمة فعالة في دعم التنمية الاجتماعية والإنسانية، لما تخلقه من فرص عمل جديدة. لكن نسبة لا تقل عن (25%) هي عمالة وافدة لكنها منتجة وتعود بالفائدة الكبيرة على هذه المؤسسات أو الشركات. مقابل هذا كله هناك البعض يقول لا معنى لتفتيت رأس

(1) مكتب العمل العربي، المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، قاطرة النمو الداعمة للتشغيل، 2011.

المال الجاهز في مشاريع خدمية صغيرة لا مردود اقتصادي لها. وعلينا التوجه للمشاريع الكبيرة وخاصة الطاقة منها لما لها من أهمية بالغة على المجتمعات وتخفيف الأعباء المالية المترتبة على الناس نتيجة لاستيرادنا الدائم لها، ولدينا القدرة على توفير فرص عمل واسعة وعديدة نتيجة لكبر هذه المشاريع الممثل في الطاقة الشمسية والحرارية والرياح والصخر الزيتي وغيرها من المشاريع الكبيرة التي تخلق فرص عمل إضافة إلى الاستغناء أو كحد أدنى التخفيف من حدة استيرادنا من النفط.

أعتقد أن الاهتمام بالجانبين المشاريع الصغيرة منها والكبيرة أساس فإهمال المشاريع الصغيرة والاهتمام بالمشاريع الكبيرة، لا يمكن أن يحل مشكلة البطالة والفقر داخل المجتمع الواحد، لأن الجانبين مهمين على مستوى تشغيل الأيدي العاملة وعلى مستوى الإنتاجية وتنشيط حركة السوق المحلي ولها دوراً أساساً في دعم صادرات البلاد، مما يساعد على تحسين نوعية الحياة في المجتمع، ولهذه المشاريع أهمية بالغة في دعم التنمية المستدامة، فإذا كان هناك مشاريع كبيرة على الدولة البحث عن ممولين لهذه المشاريع وترك المشاريع الصغيرة تسير في طريقها نحو التنمية والصغير اليوم يصبح كبيراً غداً. لكن الاستثمار في الجانب الرياضي ليس بمستوى الطموح، فالشركات الاستثمارية في هذا الجانب قليلة العدد والعاملين في هذا القطاع قليل ومستوى الاحتراف الرياضي في بلادنا ما زال ضعيفاً قياساً باللعبين على المستوى العربي والعالمي، لذا قمت بدراسة هذا الموضوع من خلال دراسة تحليلية وفيما يلي عرضاً لهذه الدراسة.

دراسة تحليلية

الاستثمار الرياضي والتنمية البشرية في الأردن

مشكلة الدراسة وأهميتها

الرياضة ظاهرة عملية مألوفة بين الناس وبين الشعوب وبين الدول منذ قدم التاريخ، والذي يقرأ الحضارات القديمة لشعوب العالم يجد ذلك بوضوح، ولذا فهي أي الرياضة تجسد بعداً إنسانياً واقتصادياً واجتماعياً وتنموياً إلى جانب البعد الرياضي المعروف.

وبدأ يتزايد الاهتمام بالرياضة شيئاً فشيئاً إلى حد أن بعض الكتاب البريطانيين يصفها بالديانة⁽¹⁾. وهذا الاهتمام بالرياضة وعلى المستوى العالمي جعلها تنتقل إلى الصفحات الأولى من الجرائد وتصنع ملاحق رياضية خاصة بها يُقبل الناس على قراءتها بأعداد كبيرة، وبدأت القنوات الرياضية الفضائية تزداد يوماً بعد يوم لما لها من أهمية كبيرة في استقطاب الناس إليها ومساهمتها في عجلة التنمية، وبدأت الدول المتقدمة وحتى النامية تتفق بسخاء على الرياضة ليس حباً بالرياضة فحسب بل لما لها من مردود اقتصادي مُغري وكبير من جهة ولا تساع قطاع العمالة في الرياضة من جهة أخرى. (وتشير المراجع إلى أن إجمالي ما تنفقه بريطانيا على الرياضة مدعومة من الحزبين الرئيسيين هناك يصل إلى اثنا عشر مليار جنيه إسترليني سنوياً وأن القوة العاملة في إطار القطاع الرياضي تصل إلى أربعمئة وعشرون ألف شخص)⁽²⁾، ومن الملاحظ

(1) مصطفى عبدالله خشيم، العلاقات الدولية والألعاب الأولمبية، 2010، اللجنة الأولمبية الليبية.

(2) المرجع نفسه.

أيضاً أن دول العالم تتنافس على استضافة الألعاب الأولمبية والدورات العالمية الأخرى كبطولة كرة القدم وكأس العالم، (ألفيفا) مثلاً وغيرها، لما لها من مردودات اقتصادية واسعة وكبيرة تنعكس على زيادة التنمية في تلك الدول مما يرفع من مستوى معيشة الأفراد، ويقلل من حدة البطالة فيها. من خلال ما تطرقنا له يمكننا القول أن الرياضة لم تعد مجالاً للترويح عن النفس وإجراء المنافسات ومليء أوقات الفراغ ووسيلة لإلهاء الشباب عن مهامهم الأساسية كما يعتقد البعض وهذه المفاهيم الخاطئة التي ما زالت سارية بين أوساط الناس، من هنا تبرز مشكلة الدراسة وأهميتها في كيفية معالجة هذه المشكلة وتغيير مفاهيم الناس الثقافية والاجتماعية والصحية والتنموية واعتبار الرياضة وسيلة هامة في إحداث التغيير لهذه السلوكيات والثقافات والعمل على استثمار قوتها في كل مجالات الحياة المختلفة التي أشرنا لها سعياً لتحقيق الصالح العام. والمساهمة في تغيير هذه السلوكيات والثقافات القديمة الخاطئة حيث تتشكل العادات والثقافات الصالحة ونتمسك بها ما دامت توفر الراحة لصاحبها لكنها تهجر إذا سببت الألم والمرض والضرر.

أهداف الدراسة

1. التعرف إلى بعض المؤسسات الرياضية المحلية والعالمية التي تساهم في زيادة التنمية البشرية.
2. التعرف على مدى اهتمام المؤسسات الوطنية بالتربية الرياضية الممثلة في وزارة التربية والتعليم والجامعات وفي البرامج الأساسية للوزارات والأندية ومراكز اللياقة البدنية واللجنة الأولمبية والاتحادات الرياضية.

3. التعرف إلى حجم القوى العاملة في المؤسسات الرياضية الأردنية ومدى مساهمتها في رفع مستوى التنمية والتخفيف من حدة البطالة والفقر في الأردن.

4. الاطلاع على بعض النماذج العالمية ومساهمتها مع أصحاب رؤوس المال في زيادة التنمية وتشغيل الأيدي العاملة فيها.

صعوبات الدراسة

من خلال البحث لم أجد دراسات مشابهة لموضوع هذا البحث، رغم عقد مؤتمرات تحت عنوان التنمية الرياضية لكن حقيقة لم أجد بحثاً واحداً له علاقة بالتنمية البشرية، رغم ندرة البحوث والدراسات في هذا المجال فإن هذا لا ينقص من أهمية البحث باعتباره محاولة لاستكشاف جوانب هذا الموضوع الهام والجدير بالبحث والدراسة.

الإطار النظري

مجموعة كبيرة من الاختلالات والتناحرات بين الأفراد وحتى بين الدول هي التي تهدم هيكل أي دولة في العالم وتؤدي إلى ضمور نموها وتضعف مسيرتها ووظيفتها، وهناك العديد من المشاكل التي تقف أمام التنمية وتطورها، ولا بد من تشخيص هذه الأمراض وإيرازها كي تضع المشاريع الإصلاحية والتنمية القدرة على نهوض الدولة وديمومة وجودها، فقد أظهرت التجارب أن القوة العسكرية بمفردها لا يمكن أن تحدث تحولات تنموية في أي دولة في العالم ما لم يكن تحولات تنموية في البنى الاجتماعية والاقتصادية... الخ.

تعني التنمية الارتقاء بالمجتمع والانتقال به من الحالة الثابتة إلى الحالة المتحركة نحو الأفضل، وما تصل إليه من حُسْن الاستغلال وتوظيفها لخدمة المجتمع، ومن الممكن أن تكون تنمية خاصة في أحد الميادين الرئيسية الممثلة بالتنمية الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية أو الزراعية وغيرها من الميادين الفرعية الأخرى، وكلها تصب في عملية التغيير الاجتماعي للانتقال به إلى حالة معيشية أفضل مستخدمة الأساليب العلمية في التكنولوجيا والتنظيم والإدارة هذا هو المفهوم العام للتنمية، خلق فرص عمل لأبناء المجتمع والتخلص من خطورة البطالة وخاصة بين الأوساط الشبابية.

والحق الرياضي وتنظيم المسابقات الدولية في أي دولة تشكل طفرة اقتصادية كبيرة تستمر لسنوات عديدة، والدول تسعى باستمرار لإيجاد

مشروعات مختلفة لتحريك السوق والحالة التجارية بين الناس، ومن ضمنها المشاريع الرياضية كي تخلق فرص عمل جديدة يستفيد منها أفراد المجتمع وينعكس ذلك على زيادة التنمية ووفرة متطلبات الأسرة وخاصة، أن هناك شكوى عالمية من صعوبات الحياة وأصبحت هذه الصعوبات تشكل مادة غزيرة أمام الباحثين لحل هذه المشاكل كي يعيش الإنسان في راحة وأمان اجتماعي وعدل ومساواة.

وبعد البحث والتنقيب يُكتشف أن أصل المشكلة هو الإنسان وهذه أكبر مشكلة تواجه الأمم، فبناء الإنسان ليس أمراً سهلاً فهو يحتاج إلى جهد كبير من الدولة ومن الأفراد ومن الأسرة، فبناء أي مصنع أو متجر أسهل بكثير من بناء الإنسان، لأن البناء والتقدم والرفي لا يتحقق إلا بتربية الأجيال تربية صالحة تتجه نحو التنمية والاستثمار، لذا لا نبالغ إذا قلنا أن المحور الرئيسي في عملية التنمية هو الإنسان الممثل بطاقاته وقدراته البدنية والنفسية والعقلية والاجتماعية والمهارية، وقدرته على استثمار الموارد الطبيعية والاقتصادية التي تشكل الثروة الحقيقية للتنمية وتطوير وتحسين إنتاجية الفرد، لأن الإنسان هو هدف التنمية الشاملة وهو أيضاً وسيلة الوصول للتنمية والتقدم، لذا نحن بأشد الحاجة إلى الكثير من العقول وكثير من الوقت لإقناع الآخرين بأهمية التنمية التربوية والاجتماعية والرياضية والصحية لتغيير الأفكار والمفاهيم القديمة التي ما زالت تتخرب في عقول الكثير من القادة للمؤسسات المشار إليها وخاصة الرياضية منها حيث يقفون محاربين للرياضة ومفاهيمها المعاصرة والذين صدعوا رؤوسنا

وعقولنا بكلام بأن الرياضة فقط للهو والتسلية وقضاء وقت الفراغ، علينا جميعاً دوراً أساسياً في تغيير هذه الأفكار وتغيير علاقتنا بالرياضة وأهميتها في جوانب الحياة المختلفة وإبراز القيمة التنموية للرياضة من خلال الدراسات والوثائق العلمية التي تعكسها على الإنسان والوصول به إلى المستوى المطلوب وهذا يتم من خلال البحث والدراسة والتأمل واكتشاف ظواهر الغموض وعدم الفهم وخاصة أن البحث العلمي هو القاعدة الأساسية التي تنطلق منها المبادرات التنموية في مجالات الحياة المختلفة، لا بل أصبح هو (المقياس لتقدم الدول وتأخيرها)⁽¹⁾ ويعزي تقسيم شعوب العالم إلى عالم متقدم وعالم نام إلى التقدم في البحث العلمي وإمكانية تطبيقه وانعكاسه إيجابياً على التنمية بشكل عام، مما يؤدي إلى تحسين مستوى معيشة الفرد، وهذا يدركه قادة الشعوب مما يدفعهم إلى تشجيع الباحثين على فتح مراكز للبحث العلمي لما لها من أهمية بالغة في تطوير الفكر التنموي وتحويله إلى واقع ميداني وتطبيقي ملموس يبعث الرضا والسعادة في نفوس الناس، وخاصة إذا خرج منها دراسات وبحوث تشير إلى متغيرات السوق ومتطلباته، فمهمة المال هو للبحث والبناء والأعمار والتنمية.

والرياضة بشكل عام تؤدي إلى ظهور روح الانسجام بين شرائح المجتمع المختلفة وأن دور الرياضة في عملية التنمية يتمثل في تضيق الهوة التي تفصل

(1) رضى شلبي الخوالده، الاستثمار في البحث العلمي/ البحث العلمي مجلة تصدرها الجمعية الأردنية للبحث العلمي، عدد2، 2010.

بين شرائح المجتمع وطبقاته، وهذا يؤدي إلى إزالة الفوارق والاختلافات العرقية والطائفية والثقافية والاقتصادية والسياسية بين هذه الشرائح، إضافة إلى أن للرياضة دور مميز في إيجاد فرص عمل جديدة، وخاصة إذا مورست الرياضة من قبل المجتمع ككل سيؤدي ذلك إلى زيادة المنتجات الرياضية من أدوات وأجهزة وملابس ومختبرات إضافة إلى تشييد الكثير من المؤسسات الرياضية الممثلة بالأندية الرياضية ومراكز الشباب والساحات والصالات المكشوفة منها والمغلقة بكل هذه الأبواب وغيرها الكثير تفتح أمام تشغيل الأيدي العاملة وزيادة أعدادها مما ينعكس على حالة المجتمع ورفع مستوى معيشته وحياته اليومية، وخاصة أن الرياضة أصبحت اليوم لغة عالمية بين المجتمعات المعاصرة، وهناك علاقات وثيقة بين التنمية من جهة وبين الرياضة من جهة أخرى. والدراسات العديدة أشارت إلى أن تحسين اللياقة البدنية عند الفرد له مردودات إيجابية على زيادة إنتاجه اليومي مما يؤدي إلى رفع مستوى معيشة الفرد، لذا نؤكد باستمرار على ضرورة اهتمام الدولة في توفير فرص وأوقات خاصة للعاملين في المؤسسات الحكومية والخاصة لممارسة الأنشطة الرياضية خلال أوقات دوامهم، وقد ثبت علمياً ارتباط قدرة الفرد على الإنتاج ارتباطاً طردياً مع لياقته البدنية أي كلما تحسنت اللياقة البدنية عند الفرد زادت إنتاجيته كما ونوعاً⁽¹⁾ كما أشارت بعض الدراسات إلى أن العامل الذي يمارس نشاطاً بدنياً يتمتع بمعدلات عالية من الإنتاج ولديه القدرة على العمل لفترات إضافية

(1) محمد صبحي حسانين - نموذج الكفاية البدنية، دار الفكر العربي، 1985.

كما لوحظ أن العمال الذين يمارسون ألواناً من الأنشطة الرياضية تكون فترات انقطاعهم عن العمل وذهابهم للمستشفيات قليلة مقارنة مع زملائهم الذين يعملون معهم.

وحقيقة لا بد من الإشارة إليها أن التنمية الثقافية هي القاعدة الأساسية للتنمية الرياضية والاجتماعية والسياسية لأنها مرتبطة بكل مجالات الحياة المختلفة لا بل بكل عناصر الحياة.

والتنمية الرياضية هي الأكثر احتياجاً للثقافة الرياضية كي نصل إلى تنمية رياضية حقيقية ونحن الآن بمرحلة في غاية الأهمية حيث نحتاج إلى المثقف الرياضي للعمل على التنمية الرياضية وهذه واحدة من الثقافات الجديدة والمهمة التي على كليات التربية الرياضية والأندية الرياضية والمؤسسات الرياضية أن تأخذ دورها في هذا المجال لأن المشكلة التي تواجه الناس بشكل عام هي ضعف الثقافة الرياضية التي هي أساس التنمية الرياضية، وعلى المثقف الرياضي اليوم مسؤولية كبيرة تستدعي وضع إستراتيجية للتنمية الرياضية تعكس الأهمية التي يجب أن نوليها لمعنى التنمية الرياضية وأهميتها في المساهمة في زيادة وتوسيع التنمية الشاملة وضرورة زيادة انتشار المعرفة الرياضية لأن السياسة التنموية في المجالات الرياضية ما زالت قاصرة عن التعامل بهذا المفهوم بصورة جدية.

وبما أن المشاكل التي تواجه المجتمعات نتيجة للفقر والبطالة فلا بد من إعطاء الأولوية لهاتين المشكلتين لحلها من خلال استقطاب الاستثمارات في جوانب الحياة المختلفة والجانب الرياضي واحد منها لا بل من أهم الجوانب إذا أعطى الأهمية اللازمة ودعمه وتحفيز المستثمرين في هذا الجانب ولا بد من الإقلاع عن العادات والسلوكيات الخاطئة الممثلة بالابتعاد عن ممارسة الأنشطة الرياضية وإعطاء المفاهيم العلمية لها لأنه كلما زاد أعداد الممارسين للأنشطة الرياضية كلما زادت نسبة المبيعات في الأسواق للأدوات والملابس والأجهزة الرياضية المختلفة، وهذا كله مرتبط بسلوكيات الثقافة وضرورة تغييرها نحو المفاهيم الصحيحة التي تخدم الإنسان وصحته، وهذا كله يحتاج إلى تنمية رياضية إدارية لتأهيل وتدريب الكفاءات الإدارية التي تمكنها من قيادة العملية التنموية والتعامل معها بكفاءة ونحن نعرف أن الكثير من المسؤولين الإداريين في الجانب الرياضي كانوا سبباً في خسارة الكثير من الفرص التنموية، لذلك لا بد من العمل على تأمين متطلبات التكامل التنموي وعلى المستوى العربي لما له من أهمية بالغة على الإنسان العربي كي يخفف من حدة وشراسة الإحباط التي يتعرض لها الإنسان العربي على مدى السنوات الماضية نتيجة لضعف التخطيط والتخبط في الأداء كل ذلك ساهم في جعل أرضنا العربية أرضاً خصبة للبطالة والفقر والتطرف وعدم الاستقرار الأمني وهذا يفسح المجال أمام الرأسمال العربي لإحداث تشابكات بين الأطراف العربية لتصل إلى درجة من التكامل

تفوق ما هو عليه من مجالات تعاونية هنا وهناك يساعد ذلك على الاستقرار والانصراف نحو التنمية الشاملة لتخفيف حدة البطالة والتطرف وهذه واحدة من أولويات العملية التنموية المتكاملة لأن التنمية هي مشكلة الناس الأولى لأنها شاملة لمشكلات الحياة المعاصرة الممثلة بالفقر والبطالة والبنية التحتية.

إجراءات الدراسة

منهج الدراسة

استخدم الباحث المنهج المسحي لملاءمته لطبيعة الدراسة.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من المؤسسات الرياضية داخل الأردن.

عينة الدراسة:

تم اختيار العينة بالطريقة العمدية من وزارة التربية والتعليم والجامعات الأردنية، وكليات التربية الرياضية، ومراكز اللياقة البدنية والأندية الرياضية، ومراكز الشباب، والمدن الرياضية، والفنادق السياحية، واللجنة الأولمبية، والاتحادات الرياضية، والاتحادات الرياضية العسكرية والأمنية.

أداة الدراسة:

تم استخدام اللقاءات الشخصية المسؤولة والوثائق الرسمية والمعلومات المرتبطة بالدراسة كوسيلة لجمع البيانات المرتبطة بالدراسة.

عرض النتائج ومناقشتها

هدفت الدراسة إلى التعرف على بعض المؤسسات الرياضية التي يمكن أن يكون لها دوراً في زيادة التنمية، ومدى اهتمام هذه المؤسسات الوطنية في التربية الرياضية المتمثلة بوزارة التربية والتعليم والجامعات والوزارات والأندية ومراكز اللياقة البدنية. وحجم القوى العاملة في هذه المؤسسات ومدى مساهمتها في رفع مستوى التنمية والتخفيف من حجم البطالة والفقر في الأردن، إضافة لهذا كان هناك اطلاعاً واسعاً على النماذج العالمية لشركات عالمية وعلى مستوى الأفراد في زيادة التنمية وتشغيل الأيدي العاملة فيها. وفيما يلي عرضاً للجداول التي تناولت الدراسة.

جدول (1)

القوى العاملة في الأنشطة الرياضية التابعة لوزارة التربية والتعليم(*)

عدد الموظفين	المؤسسة
3949	وزارة التربية والتعليم
173	وكالة الغوث
33	الثقافة العسكرية
113	وزارة التنمية
40	مدارس الجامعات
4308	المجموعة

* وزارة التربية والتعليم www.moe.gov.jo

جدول (2)

عدد القوى العاملة في المؤسسات والمراكز الرياضية والشبابية في الأردن (*)

	المؤسسة	عددتها	عدد الموظفين فيها
1	مديرية الشباب	13	155
2	المدن الرياضية	6	220
3	بيوت الشباب	9	80
4	المعسكرات الشبابية	3	40
5	المراكز الشبابية	138	750
6	الأندية الرياضية	327	1308
7	المجموع	496	2553

هذا العدد من الموظفين في هذه المؤسسات معينين بنظام الخدمة المدنية ومصنفين أو على نظام المكافآت.

جدول (3)

عدد القوى العاملة في المراكز الرياضية الأردنية (**)

	المؤسسة	عددتها	عدد الموظفين فيها
1	بناء الأجسام	220	1100
2	التايكوندو	110	550
3	الكراتيه	70	350
4	الملاكمة	16	80
5	رفع الأثقال	4	20
	المجموع	420	2100

(*) منشورات ووثائق المجلس الأعلى للشباب

(**) لقاءات شخصية

جدول (4)

عدد القوى العاملة في مراكز اللياقة البدنية التابعة للجنة الأولمبية الأردنية(*)

الموظفين فيها	عدد	المؤسسة
1590	106	مراكز اللياقة البدنية

تم احتساب هذا العدد من الموظفين كوسط حسابي للمراكز بعد اطلاعنا ومشاهدتنا وسؤالنا للعديد من المراكز.

جدول (5)

عدد القوى العاملة في النشاط الرياضي في الاتحادات الرياضية العسكرية

الموظفين	المؤسسة	الرقم
300	الاتحاد الرياضي للدرك	1
180	الاتحاد الرياضي العسكري	2
285	اتحاد الشرطة الرياضي	3
190	الاتحاد الرياضي للدفاع المدني	4
955	المجموع	

جدول (6)

عدد القوى العاملة بالمجال الرياضي في أمانة عمان الكبرى(*)

عدد الموظفين	المؤسسة
450	أمانة عمان الكبرى

(*) وثائق اللجنة الأولمبية الأردنية.

(*) وثائق أمانة عمان الكبرى.

شكل (7)

عدد القوى العاملة في الأنشطة الرياضية بالجامعات الأردنية (**)

عدد	المؤسسة	الموظفين
1	الأردنية	10
2	اليرموك	21
3	العلوم والتكنولوجيا	23
4	الهاشمية	13
5	آل البيت	16
6	مؤتة	13
7	الحسين	10
8	الطفيلة التقنية	9
9	البلقاء التطبيقية	9
10	الأمانية	6
11	الزرقاء الأهلية	11
12	فيلاذلفيا	10
13	إربد الأهلية	8
14	العلوم التطبيقية	8
15	العلوم الإسلامية العالمية	4
16	الأميرة سمية	5
17	عمان الأهلية	14

(**) زياد حسين الزعبي، أساليب معالجة الصراع التنظيمي بين الإداريين والمدرسين في الجامعات المنتسبة للاتحاد الرياضي للجامعات الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2013.

5	الإسراء	18
6	البتراء	19
4	الشرق الأوسط	20
8	الأمريكية	21
4	عجلون الوطنية	22
4	كلية الأردن الجامعية الفندقية	23
5	جرش	24
4	الزيتونة	25
5	جدارا	26
4	عمان العربية	27
148	*البلقاء التطبيقية	28
377	المجموع	-

شكل (8)

عدد القوى العاملة في الأنشطة الرياضية في الفنادق المصنفة بخمسة وأربعة نجوم (**)

عدد	المؤسسة	العدد	الموظفين
1	خمس نجوم	31	186
2	أربع نجوم	29	145
3	المجموع	60	331

(*) وثائق جامعة البلقاء التطبيقية.

(**) وثائق وزارة السياحة.

تم أخذ الفنادق المصنفة بخمسة وأربعة نجو فقط لأنه يشترط على هذه الفنادق أن تحتوي على مراكز للياقة البدنية ومساح كي يتم ترخيصها بصورة رسمية.

جدول (9)

عدد القوى العاملة في المحلات التجارية الرياضية المرخصة في وزارة الصناعة والتجارة*

عدد الموظفين	عدد المحلات التجارية
250	50

جدول (10)

عدد القوى العاملة في المجال الرياضي بكلّيات التربية الرياضية(**)

الموظفين	الكلية
71	التربية الرياضية بالجامعة الأردنية
62	التربية الرياضية بجامعة اليرموك
48	علوم الرياضة بجامعة مؤتة
43	التربية الرياضية بجامعة الهاشمية
224	المجموع

(*) وثائق وزارة الصناعة والتجارة.

(**) وثائق الجامعات المذكورة.

جدول (11)

عدد القوى العاملة في الصحافة والإعلام الأردني(*)

عدد الموظفين	المؤسسة	
28	جريدة الرأي	1
18	جريدة الغد	2
14	جريدة الدستور	3
02	جريدة العرب اليوم	4
5	السبيل	5
7	الملاعب	6
5	الشاهد	7
4	الأنباط	8
50	القناة الرياضية	9
5	الإذاعة	10
7	رؤيا	11
11	جوسات	12
14	نورمينا	13
9	.TV1	14
179	المجموع	15

(*) لقاء شخصي.

جدول (12)

عدد القوى العاملة في اللجنة الأولمبية الأردنية والبارولمبية والاتحادات المنطوية تحتها(*)

الموظفين	المؤسسة	
41	اللجنة الأولمبية الأردنية	1
49	الاتحادات الرياضية	2
12	اللجنة البارولمبية	3
132	المجموع	

المناقشة

من خلال استعراضنا لعدد الموظفين في كل المؤسسات الرياضية والمؤسسات غير الرياضية التي تحتوي على الأنشطة الرياضية تبين لنا أن أكبر المؤسسات احتواءً للموظفين في الحقل الرياضي هي وزارة التربية والتعليم، حيث كان عدد القوى العاملة في وزارة التربية والتعليم في الحقل الرياضي بمدارسها العامة والخاصة (4308) موظفاً كما هو موضح في جدول رقم (1) وهذا العدد قياساً بعدد المدارس الموجودة داخل المملكة من حكومية وخاصة وعسكرية ووكالة الغوث ومدارس الجامعات والمختلطة بلغ (6892) مدرسة هذا العدد من المدارس يقابلها (4308) مدرس ومدرسة للتربية الرياضية هذا العدد لا يتناسب إطلاقاً مع عدد المدارس وهذه فجوة كبيرة لا بد من العمل على تجاوزها في وزارة التربية والتعليم، حيث كما تدل النتائج أن الوزارة تحتاج (2584) موظفاً لتدريس حصة التربية الرياضية هذا فقط إذا

(*) وثائق اللجنة الأولمبية الأردنية.

وضع مدرساً واحداً لكل مدرسة، علماً أن هناك مدارس حكومية وخاصة وصل عدد المدرسين للتربية الرياضية في مدرسة واحدة إلى أكثر من عشرين مدرساً، هذا في بعض المدارس الخاصة، إضافة إلى الحكومية التي وصل البعض منها إلى أكثر من خمسة مدرسين، وبناء على هذه الإحصائيات المأخوذة عن الشبكة الخاصة بوزارة التربية والتعليم تحتاج إلى (2584) مدرساً للتربية الرياضية كما أشرنا قبل قليل، ولا أدري مَنْ يدرس حصة التربية الرياضية في هذه المدارس المشار إليها؟ هذا واحد من الأخطاء الكبيرة التي ما زالت وزارة التربية والتعليم ترتكبه حيث يقوم بتدريس درس التربية الرياضية أي مدرس آخر ليس له علاقة بالرياضة لا من قريب ولا من بعيد، إن عصرنا هو عصر التخصصية ولا يجوز تدريس هذه المادة من قبل الآخرين لأن معرفتهم بهذا التخصص تكاد تكون معدومة، لذا اقترح على وزارة التربية والتعليم ضرورة إعادة النظر بسياستها الخاصة في التربية الرياضية التي يعشقها الطلبة أكثر بكثير من بقية المواد الأخرى لا بل هي المتنفس الوحيد للطلبة داخل المدرسة، وخاصة في الصفوف الابتدائية.

وجاء في المرتبة الثانية المؤسسات والمراكز الرياضية والشبابية التابعة للمجلس الأعلى للشباب كما هو موضح في جدول رقم (2) حيث وصل عدد هذه المؤسسات كما أشارت لنا وثائق المجلس الأعلى للشباب إلى (496) مؤسسة بلغ عدد الموظفين فيها والذين يتقاضون رواتباً شهرية والمعينين بنظام الخدمة المدنية ومصنفين أو على نظام المكافآت إلى 2553 موظف وباعتقادي وطبقاً لعدد

مؤسسات المجلس الأعلى للشباب والمنطوية تحته أن عدد الموظفين فيه معقول ومناسب إلى حد كبير، ويكون عدد الموظفين في هذه المؤسسات طبقاً للخدمات التي تقدم للجمهور وللرياضيين بمعنى أن عدد الموظفين متفاوت بين المؤسسة والأخرى طبقاً لسعتها واحتياجاتها وليس بالضرورة أن تكون أعداد الموظفين متساوية بين المؤسسات، واعتقد أن هذا النمو هو نمواً طبيعياً ويتمشى مع النمو السكاني في الأردن، لكن أرى أن هناك ضرورة للتوسع في المنشآت الرياضية داخل المملكة وليس فقط في منطقة دون أخرى، فهناك بعض المحافظات تعاني من نقص واضح بالمنشآت والساحات الرياضية الخاصة لعامة الناس وخاصة أن أعداد الممارسين للأنشطة الرياضية لغرض الصحة والترويح وقضاء وقت الفراغ قد زاد في السنوات الأخيرة من القرن الماضي حتى وقتنا الحالي، وهذا يحتاج إلى زيادة موازنة المجلس الأعلى للشباب كي يتمكن من القيام بواجباته على أكمل صورة.

وقد جاءت المراكز الرياضية الأردنية في المركز الثالث في عدد القوى العاملة فيها كما هو موضح في جدول رقم (3) حيث بلغ عدد هذه المراكز (420) مركزاً منتشرة في كافة أنحاء المملكة وعدد العاملين في هذه المراكز (2100) موظف وهنا لابد من الإشارة إلى أن هذه المراكز هي مراكز خاصة لأصحاب رؤوس الأموال ويتم العمل فيها على شكل شفتات صباحية ومسائية، وبعض من هذه المراكز تعد أبطالاً لهم مكانة مرموقة على مستوى الوطن وخارج الوطن وخاصة في مراكز بناء الأجسام ومراكز التايكواندو والكاراتيه،

لكن النسبة العظمى من رواد هذه المراكز هم من عامة الناس يريدون بناء أجسام قوية لغرض الدفاع عن النفس إذا دعت الحاجة، أو لغرض التباهي بكبر العضلات وحقيقة أن هذه المراكز تعج بالرواد وخاصة من فئة الشباب ومن خلال اللقاءات الشخصية وجدت أن هذه المراكز تدر أرباحاً جيدة على أصحابها إضافة إلى قدرتها على استيعاب عدد من الموظفين فيها وخاصة من خريجي كليات التربية الرياضية.

وقد جاء في المرتبة الرابعة مراكز اللياقة البدنية التابعة للجنة الأولمبية الأردنية كما هو موضح في جدول رقم (4) حيث بين الجدول كما أشارت وثائق اللجنة الأولمبية إلى أن عدد هذه المراكز بلغ (106) مركز، وعدد الموظفين العاملين فيها كوسط حسابي خمسة عشر موظفاً لكل مركز، وهذا يتم على شكل شفتات صباحية ومساءلية ولا أبالغ إذا قلت أن عدد العاملين في بعض هذه المراكز التي شاهدها وصل إلى أكثر من عشرين موظفاً وأقلهم لا يقل عن عشرة موظفين، وبهذا يكون عدد العاملين في هذه المراكز (1590) موظفاً وهذا عدد لا بأس به في التخفيف من حدة البطالة من خريجي كليات التربية الرياضية من الجامعات الأردنية وغير الأردنية، ومن خلال مشاهدتي لها أن النسبة العظمى منها منظمة ومرتبطة وتحت المراقبة والمتابعة من العاملين والمدرّبين فيها.

جاءت القوات المسلحة بالمرتبة الخامسة في عدد القوى العاملة في النشاطات الرياضية، حيث بلغ عدد الموظفين في هذه الاتحادات (955) موظفاً تابعاً للقوات المسلحة باتحاداتها الأربعة كما هو موضح في جدول رقم (5)

وحقيقة أن هذا العدد كان مفاجئاً لي لكن حينما سألت عن سبب هذه الأعداد قالوا أن الوحدات العسكرية يجب أن يكون معها خريجو كليات التربية الرياضية الذين يمتازون بقدراتهم وبإمكاناتهم العملية والميدانية والنظرية، لأنهم يعتمدون عليهم في تطوير قدرات الوحدات العسكرية، إضافة إلى أن هذه الاتحادات تشكل القاعدة الكبرى في الاتحادات الرياضية التابعة للجنة الأولمبية الأردنية بمعنى أن المنتخبات الوطنية تحتوي على عدد لا بأس به من اللاعبين وحقيقة أن هذه الاتحادات مستقلة عن بعضها البعض ولديها من المنشآت الرياضية التي نعتز ونفتخر بها حيث تستقطب أعداداً كبيرة من اللاعبين دون عناء بحكم اتساع المنشآت الرياضية وكثرتها، وهنا لابد من الإشارة إلى أن القوات المسلحة تعطي الرياضة أهمية بالغة، لقناعتها أنها الوسيلة الوحيدة التي تعمل على تطوير وتحسين القدرات البدنية لأفراد القوات المسلحة، وهي في أشد الحاجة لهذه الصفات وفي كل الأوقات.

جاءت أمانة عمان الكبرى في المرتبة السادسة في عدد القوى العاملة في الجانب الرياضي حيث بلغ عدد الموظفين فيها 450 موظفاً كما هو موضح في جدول رقم (6)، وهؤلاء متفرغون للتدريبات الرياضية ويتقاضون رواتبهم الشهرية من أمانة عمان الكبرى، والبعض منهم ضمن المنتخبات الوطنية الأردنية بأشكال مختلفة من الرياضات، لكن ومن خلال معرفتي أن ليس لأمانة عمان منشآت رياضية خاصة بها تتناسب مع حجمها وتلجأ أحياناً إلى أسلوب الاستئجار لتدريب فرقها الرياضية، علماً أن أمانة عمان الكبرى لديها القدرة

المادية الكبيرة في توفير الصالات والساحات الرياضية الخاصة بها وفي كل مناطق عمان وأطرافها.

جاءت الأنشطة الرياضية بالجامعات الأردنية العامة والخاصة في المرتبة السابعة حيث تدار من قبل ما يسمى بالنشاط الرياضية كما هو موضح في جدول رقم 7 حيث بلغ عدد القوى العاملة في هذه الجامعات (377) موظفاً، كما أشارت وثائقها ومن خلال اللقاءات الشخصية والتحليل والاطلاع أن هذه الأعداد قليلة جداً طبقاً لعدد الطلبة الموجودين في كل جامعة التي لا يقل عدد الطلبة في كل واحدة منها عن ثمانية آلاف طالب وهذا العدد المسموح به للجامعات الخاصة وربما سيزيد هذا العدد في الأعوام القادمة بسبب الضغط الطلابي الواقع على هذه الجامعات لكن الجامعات الحكومية مثلاً نرى أن عدد القوى العاملة في الأنشطة الرياضية قليل جداً فمثلاً عدد طلبة الجامعة الأردنية لا يقل عن 42 ألف طالب هل يعقل أن يبقى عدد العاملين في هذا النشاط عشرة عاملين فقط وجامعة اليرموك التي لا يقل عدد طلابها عن أربعين ألفاً هل يعقل أن يبقى هذا العدد لإدارة الأنشطة الرياضية الجامعية وهذا ينطبق على بقية الجامعات الحكومية والخاصة، أرى ضرورة الاهتمام بصورة أكثر جدية للأنشطة الرياضية من القيادات الجامعية، لأن الجامعات هي المصنع الحقيقي للأبطال على المستوى الجامعي والمستوى الوطني حيث يدخل الكثير من اللاعبين بسبب تميزهم الرياضي وقدراتهم الفنية والبدنية في المنتخبات الوطنية بأشكال رياضية مختلفة، فما هو عليه الآن من عدد القوى

العاملة غير مرضٍ ولا يفي بالغرض كي تنهض الجامعات بالجانب الرياضي على مستوى الوطن وخاصة الحكومية منها. ومن خلال الاطلاع على عدد العاملين في المعاهد والكليات الخاصة التابعة إلى جامعة البلقاء التطبيقية نرى أن عدد القوى العاملة في كل معهد أو كلية موظف واحد فقط وهذا العدد غير كافٍ لإعطاء الأنشطة الرياضية في هذه المعاهد حقها، لذا نقترح على إدارة هذه المعاهد والكليات زيادة هذا العدد وخاصة من المختصين بالأنشطة الرياضية أي خريجي بكالوريوس بالتربية الرياضية، يستثنى من ذلك أكاديمية الأمير حسين بن عبدالله الثاني وكلية الأمير فيصل والخدمات الطبية حيث تحتوي هذه الكليات على عدد كافٍ من المدربين والمشرفين على الأنشطة الرياضية.

جاءت الفنادق السياحية في المرتبة الثامنة كما هو موضح في جدول رقم (8) حيث بلغ عدد الفنادق السياحية التي تحتوي على مراكز للياقة البدنية ومساح 60 فندقاً من الدرجة (خمس نجوم) والدرجة الرابعة (أربع نجوم) حيث تشترط وزارة السياحة على هذه الفنادق كي تحصل على ترخيصها أن توفر هذه المنشآت الضرورية لها وقد بلغ عدد القوى العاملة في هذه المراكز 331 موظفاً يتقاضون رواتبهم من الفنادق التي يعملون فيها وهنا لابد من الإشارة إلى أن العاملين في هذه المراكز هم من خريجي كليات التربية الرياضية الذين لديهم المعرفة الكاملة في تشغيل هذه المراكز والإشراف عليها وإدارتها، ولا بد من الإشارة إلى أن هذه الفنادق تحتوي على مراكز للياقة البدنية الحديثة ومساح ذو مواصفات مناسبة جداً لحجم تلك الفنادق، وطبيعة روادها.

جاءت المحلات التجارية التي تبيع الأجهزة والأدوات والملابس الرياضية بالمرتبة التاسعة كما هو موضح في جدول رقم (9) حيث بلغ عدد هذه المحلات 50 محلاً كما أشارت وثائق وزارة الصناعة والتجارة وبلغ عدد القوى العاملة في هذه المراكز 250 موظفاً، وهذا العدد متفاوت من متجر لآخر فبعض المحلات لا يحتوي إلا على موظفين اثنين فقط وبعضها يحتوي على أكثر من خمسة موظفين كما شاهدنا وخاصة أن هذه المحلات التجارية تعمل بنظام الشفقات، وحقيقة أرى أن عدد هذه المحال على مستوى المملكة بكافة محافظاتنا قليل جداً لكن هنا لابدّ من الإشارة إلى أن هناك محلات تجارية تحتوي على معدات وملابس رياضية ضمن أشياء أخرى ليس لها علاقة بالرياضة، هذه المحلات لم تدخل ضمن العدد المشار إليه، وأرى ضرورة تدخل الدولة في التخصصية بهذا الجانب، دون السماح للمحال التجارية أن تضع ما يحلو لها في محلاتهم التجارية.

وأعتقد أن وزارة الصناعة والتجارة لديها أنظمة خاصة بهذا الموضوع ليس لديّ أي معرفة بذلك، لكن لابدّ من الأخذ بالاعتبار التخصصية لهذه المحلات.

جاءت كليات التربية الرياضية بالجامعات الأردنية في المرتبة العاشرة كما هو موضح في جدول رقم (10) حيث بلغ عدد القوى العاملة في الكليات 224 موظفاً كما أشارت وثائق كليات التربية الرياضية المشار إليها في الجدول، وقد احتلت كلية التربية الرياضية بالجامعة الأردنية على العدد الأكثر،

لكن الأعداد المشار إليها طبقاً لعدد الطلبة المتزايد لا يفي بالغرض لذا لابدّ من العمل على زيادة أعضاء الهيئة التدريسية والعاملين في هذه الكليات، كي يكون خريجوها بقدر المسؤولية الملقاة على عاتقهم وخاصة أن كل المؤسسات الرياضية التي أشرنا لها لا يديرها إلا خريجو هذه الكليات، كما لابدّ من التوسع أيضاً بعدد المنشآت الرياضية الممثلة بالصالات الداخلية والخارجية والاستادات الرياضية طبقاً للمواصفات العالمية والمختبرات الفسيولوجية والبيوميكانيكية والنفسية وغيرها من المتطلبات الأساسية التي تساهم في تطوير وتحسين القدرات الفنية والمهارية والعلمية لطلبتنا وعلى المستويات الثلاث البكالوريوس والماجستير والدكتوراه.

جاءت الصحافة والإعلام الرياضي في الأردن بالمرتبة الحادي عشر حيث بلغ عدد العاملين في هذه المؤسسات كما يشير الجدول رقم (11)، إلى 179 موظفاً موزعين على الصحافة الورقية وعلى القنوات الرياضية الفضائية، حيث احتلت جريدة الرأي قياساً مع الصحافة الورقية الأخرى المرتبة الأولى والذي بلغ عدد العاملين فيها كما أشارت وثائق الجريدة إلى 28 موظفاً، واحتلت القناة الرياضية المرتبة الأولى قياساً مع القنوات الرياضية الفضائية الأردنية، الأخرى وباعتقادي أن هذا العدد يفي بالغرض إن كان في الجانب الورقي أو جانب الفضائيات الرياضية التي استقطبت مؤخراً أعداداً من خريجي كليات التربية الرياضية لكن إذا أردنا التوسع بهذه القنوات لابدّ من مضاعفة هذه الأعداد كي تتمكن من تغطية الأنشطة الرياضية المحلية والعالمية.

جاءت اللجنة الأولمبية الأردنية والبارولمبية والاتحادات المنطوية تحتها في المرتبة الثانية عشر حيث بلغ عدد العاملين فيها والذين يتقاضون راتباً شهرياً 132 موظفاً كما هو موضح في جدول رقم (12)، واعتقد أن هذا العدد يفي بالغرض قياساً بحجم العمل في هذه اللجان والاتحادات، لكن لابد من الإشارة إلى أن هناك مؤسسات تابعة للجنة الأولمبية الأردنية واللجنة البارولمبية والاتحادات الرياضية فيها العديد من العاملين المتطوعين دون مقابل، وهذا لم يدخل ضمن حسابات الدراسة، باستثناء اتحاد كرة القدم الذي يعمل فيه 45 موظفاً يتقاضون رواتبهم الشهرية من الاتحاد ذاته.

وفي النهاية لابد من الإشارة إلى أن عدد القوى العاملة في الأنشطة الرياضية بكافة أشكالها المختلفة داخل المملكة الأردنية الهاشمية العامة منها والخاصة بلغ 13449 موظفاً، علماً أن القوى العاملة داخل الأردن بلغ 1.251000 مليون ومئتان وواحد وخمسون ألفاً، حتى عام 2011. كما أشارت وثائق دائرة الإحصاءات الأردنية، وهذا يعني أن نسبة القوى العاملة في الحقل الرياضي قياساً مع القوى العاملة في كافة الحقول في الأردن تشكل 0.01% واحد بالعشرة من المئة، واعتقد أن هذه النسبة ضئيلة جداً، لذا لابد من إعادة النظر بحجم القوى العاملة في الحقل الرياضي وخاصة في المؤسسات التربوية.

هذه الأرقام تعطينا دلالة واضحة على أن المؤسسات الرياضية ما زالت قياداتها عاجزة عن إعطاء هذا الجانب حقه من التفكير والعمل الجاد للارتقاء بالمستوى الرياضي داخل البلاد على مستوى البطولة وتحسين الصحة وملئ أوقات الفراغ والترويح عن النفس.

نتائج الدراسة

- 1- قلة عدد المدرسين العاملين في التربية الرياضية في وزارة التربية والتعليم قياساً مع عدد المدارس داخل المملكة الأردنية الهاشمية.
- 2- تناسب عدد العاملين في المؤسسات التابعة للمجلس الأعلى للشباب وخاصة في المراكز الشبابية والمدن الرياضية والمعسكرات الشبابية.
- 3- قلة عدد المدربين والعاملين في النشاطات الرياضية التابعة للجامعات الأردنية الحكومية منها والخاصة.
- 4- زيادة ملحوظة في عدد القوى العاملة في المراكز الرياضية الأردنية.
- 5- زيادة ملحوظة في الأنشطة الرياضية التابعة للاتحادات الرياضية العسكرية بكافة أنواعها وهذا بعداً إيجابياً يسجل لهذه الاتحادات.
- 6- قلة العاملين في مراكز اللياقة البدنية والمسابح في الفنادق السياحية الأردنية.
- 7- تخفف التنمية الرياضية من حدة الفقر والبطالة في دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء.

- 8- تعمل التنمية الرياضية على استغلال أصحاب رؤوس الأموال وتشغيلها ببناء المنشآت الرياضية بكافة أشكالها وأنواعها المختلفة والتي تناسب طبيعة الرياضة وشكلها.
- 9- تعمل التنمية الرياضية على استغلال تكنولوجيا الرياضة الحديثة وتزويد الأندية والاتحادات الرياضية وكليات التربية الرياضية فيما توصلت إليه تكنولوجيا الرياضة الحديثة من مختبرات فسيولوجية وبدنية وميكانيكية ونفسية الخ.
- 10- ساهمت التنمية الرياضية في تعميق العلاقات التجارية بين الأمم والشعوب من خلال عملية الاستيراد والتصدير للمنتجات الرياضية، المختلفة.
- 11- ساهمت التنمية الرياضية في اتساع رقعة الإبداعات الرياضية من خلال تصنيع الأجهزة والأدوات الرياضية وانتشارها بين الأفراد والدول، وتحقيق مكاسب اقتصادية انعكست إيجاباً على زيادة النمو عند الأفراد والعائلات والدول.
- 12- زيادة القنوات الرياضية الفضائية في العالم لما تحقّقه من مكاسب مادية كبيرة، ولما تحدثه من تقليص نسبة البطالة في هذا المجال ينعكس إيجاباً على التنمية البشرية بشكل عام.
- 13- تعمل التنمية الرياضية على تطوير العلاقات الاجتماعية بين الأفراد بعيدة عن المستويات الطبقية والاجتماعية والحرفية.

التوصيات:

1- زيادة عدد المدرسين لمادة التربية الرياضية في مدارس وزارة التربية والتعليم الخاصة منها والعامة بما يتناسب مع عدد المدارس، وزيادة العاملين في مراكز اللياقة البدنية والمسابح في الفنادق الأردنية.

2- زيادة عدد المدربين والقوى العاملة في النشاطات الرياضية التابعة للجامعات الأردنية الخاصة منها والعامة بما يتناسب مع عدد الطلبة في كل جامعة.

3- إدراج التربية الرياضية وأنشطتها المختلفة الممثلة بالمؤتمرات الرياضية واستضافة البطولات العربية والعالمية والقارية ضمن برامج التنمية البشرية المعدة من قبل الجهات المسؤولة لما لها من أهمية بالغة في تحريك عجلة الاقتصاد المحلي.

4- إعطاء القطاع الخاص الذي يعمل في الحقل الرياضي الدور الأساس في إدارة عجلة الاستثمار الرياضي وخاصة في تكنولوجيا الرياضة والمساهمة في زيادة وتوسيع ساحة الاستثمار في هذا المجال، وتسهيل عمل رجال الأعمال من خلال تبسيط القوانين والأنظمة الخاصة بذلك والانفتاح على الأسواق العالمية لجذب الاستثمارات الخارجية وتوفير البنية التحتية الجاذبة للاستثمار في الحقل الرياضي.

5- دعوة رجال الأعمال للاستثمار في الجانب الرياضي لتحسين الصحة العامة وتحسين الإيرادات المالية واستخدامها لمكافحة التدخين والأمراض واسعة الانتشار كالسكري والسمنة وأمراض القلب من خلال الندوات والمحاضرات التوعوية لذلك.

6- تشجيع الاستثمارات التشاركية بين القطاعين الخاص والعام لما له من أهمية بالغة في تطوير وتحسين عملية الاستثمار بالجانب الرياضي مع ضرورة التماور والتشاور وتبادل وجهات النظر وخاصة إذا كان التماور عربياً للانطلاق من خصوصية الوطن العربي لإقرار مساهمة الرياضة في التنمية البشرية.

7- بناء التنمية الرياضية على خطط وبرامج واضحة تعتمد على مدى حاجة المواطن والدولة لها على المدى البعيد وليس معالجة حالة طارئة فقط كي تكون صالحة للأجيال القادمة.

الفصل الرابع

الأبعاد الأساسية للتنمية الرياضية

الفصل الرابع

الأبعاد الأساسية للتنمية الرياضية

1. البعد الصحي

الاهتمام بصحة الفرد من مرحلة الطفولة حتى مرحلة الشيخوخة أصبح ضرورة ملحة فتحسين الحالة الصحية للفرد يزيد من إنتاجيته فالتمارين والأنشطة الرياضية المستمرة ضمن برامج علمية لها تأثير مباشر على صحة الفرد، فالقلب وما تحدثه ممارسة الأنشطة الرياضية من تغيرات مهمة في حياة الفرد ممثلة في زيادة حجم القلب مما يؤدي إلى زيادة كمية الدم المدفوعة للجسم تكون كافية لسد حاجاته، وتقلل عدد ضربات القلب، قال باحثون أمريكيان إن التمارين الرياضية لها تأثير مباشر على الأوعية الدموية مثلها مثل العقاقير، حيث تعمل الرياضة على تقليل مخاطر الإصابة بأمراض القلب عن طريق الحفاظ على تدفق الدم.

وقال علماء ألمان أن ممارسة عدد محدود من التمرينات الرياضية يومياً أكثر فعالية لتخفيف ألم الصدر لدى مرضى القلب والابتعاد عن التدخلات الجراحية وهي أرخص وتوفر مالياً كبيراً على المصاب، وقال العلماء الألمان أن 88% من مرضى القلب الذين يتدربون يومياً على الدراجة ينجو من الإصابة بأزمة قلبية. كما تعمل الأنشطة الرياضية على التقليل من مخاطر

الإصابة بالسكري وضغط الدم وأنواع من أمراض السرطانات، وأن ممارسة الأنشطة الرياضية تؤدي إلى تحسين الحالة العامة للجسم وهذا يعتبر بالمفهوم الرياضي والطبي لياقة بدنية وصحية ممتازة للفرد، مما يؤدي إلى إبعاد الأمراض عن الفرد. ويعطيه القدرة على الاستمرارية في العطاء وزيادة التنمية نوعاً وكماً، والمريض يبقى مريضاً عاجزاً وغير قادر على القيام بواجباته حتى الاعتيادية ويقضي وقته في الإجازات المرضية بعيداً عن عمله وشغله الذي يعتبر إنتاجاً للمستهلك، إضافة لذلك ما يستهلكه من علاجات غالية الثمن يتم استيرادها من الخارج بالعملات الصعبة وهذا يشكل عبئاً مالياً كبيراً على الفرد والدولة أيضاً، لذا لا بد من تشريعات تسنها الدولة بعدم السماح بتأسيس أي شركة إلا إذا وفرت للعاملين فيها ولو قدرأ بسيطاً من الساعات لممارسة الأنشطة الرياضية لأن ذلك كما تشير الدراسات يؤدي إلى زيادة الإنتاج كماً ونوعاً.

وهذا بحد ذاته تنمية دائمة للمجتمع، وكلما تحسنت الأوضاع الصحية للمجتمع من خلال ممارسة الأنشطة الرياضية كلما خفت حدة التوجه للمستشفيات وشراء الأدوية غالية الثمن، وخاصة أن ارتفاع الإنفاق على الرعاية الصحية في الأردن مثلاً بمعدل 11% سنوياً والإنفاق على القطاع الصحي الحكومي ما نسبته 40% من إجمالي الإنفاق الصحي العام، وهذا يشكل عبئاً اقتصادياً كبيراً حيث ينفق الأردن 9% من دخله على الرعاية الصحية.

تقارير وزارة الصحة الأردنية تشير إلى أن معظم الإنفاق يذهب لأغراض العلاج بعد الإصابة بالمرض بمعدل 58% وليس للرعاية الصحية الأولية ومنع حدوث الأمراض، إن تعزيز قدرات القلب والشرابين والجهاز التنفسي وهشاشة العظام والسكري والضغط والكولسترول وزيادة الوزن وغيرها من الأمراض لا يتم تعزيز قدرات هذه الأجهزة ومنع وصول الأمراض إليها ، إلا من خلال التدريبات الرياضية المنتظمة والمستمرة وهذا ينطبق على دول العالم الصغير منها والكبير والفقير منها والغني، فالرياضة تساعد في تقوية وتنشيط الجهاز المناعي عند الإنسان الذي يمارس الأنشطة الرياضية الدائمة.

2. البعد التكنولوجي

لا بد من التعامل مع هذا البعد بجدية كبيرة ليس على مستوى الأفراد بل على مستوى الدولة وعلى مستوى الشركات الكبيرة صاحبة رؤوس الأموال، فالتصنيع التكنولوجي يلعب دوراً كبيراً في تخفيض حدة البطالة في الوطن وتشغيل الأيدي العاملة، وتكنولوجيا الرياضة أصبحت اليوم تحتل مساحة واسعة في برامج الشركات العالمية الكبيرة وجهاز التردميل مثلاً أصبح مستخدماً بصورة واسعة داخل منازلنا إضافة إلى مراكز اللياقة البدنية المنتشرة في عرض البلاد وطولها وهذا ينطبق على دول العالم أيضاً، إضافة إلى الأجهزة التكنولوجية الحديثة الأخرى وكلها تعود بالفائدة الكبيرة على صحة الإنسان، ف شراء مثل هذه الأجهزة واستخداماتها إن كان في المنازل أو في مراكز اللياقة البدنية تعتبر واحدة من الوسائل الهامة التي تؤدي إلى تحريك السوق وتوفير فرص عمل واسعة وتخفف من حدة البطالة. لكن هذه

الأجهزة التكنولوجية تصنع خارج البلاد العربية، فنحن مستهلكين وليس صانعين لها لذا لا بد من استغلال قدرات الأمة وإمكاناتها لنتمكن من تصنيعها وتسويقها محلياً وربما عالمياً، وهذا ينطبق تماماً على المختبرات الرياضية الخاصة في الطب الرياضي التي تحتوي هي الأخرى على أجهزة متطورة نتعرف من خلالها على أصغر الأشياء في بدن الإنسان إضافة إلى استخداماتها الخاصة في البحث العلمي، الذي نعتبره نقطة البداية نحو التنمية المبنية على الدراسة والبحث التي لا تقبل الشك في نتائجها، وهناك العديد من المصانع الخاصة في تغذية اللاعبين وشرابهم حيث يوجد شركات عالمية خاصة لهذا الغرض، في توفير الأغذية المناسبة للرياضيين من خلال تعاطيهم لها وهذا الأمر لا ينطبق فقط على لاعبين المسابقات بل يشمل كل الشباب الذين يمارسون الأنشطة الرياضية لغرض الصحة واللياقة ولأغراض علاجية أيضاً، هذه المصانع بمجملها تحتاج إلى أيدي عاملة تديرها وتصونها للحفاظ على ديمومتها لفترة زمنية طويلة، إضافة إلى رفع مستوى معيشة هذه الفئة من الناس العاملة في هذه المصانع والمختبرات والشركات الرياضية الواسعة، الخاصة في مصانع الألبسة الرياضية والمختبرات.

3. البعد الأولمبي

الألعاب الأولمبية حدث رياضي كبير يلتقي من خلالها رياضيو العالم للمنافسة الشريفة وما يجري الآن هو صراعات وتكتلات بين عواصم العالم وخاصة المتقدمة منها لغرض استضافة الدورة الأولمبية رغم كلفة إقامتها التي تتجاوز عشرات المليارات، لأنهم أي رؤساء الدول التي تريد استضافتها ستر

عليهم أرباحاً كبيرة علاوة على السمعة العالمية كدعاية وطنية للدولة المضيفة، ماذا نقول حينما تدفع شركة A.B.C 250 مليون دولار للدولة المضيفة لتتقل أحداث الأولمبياد وتدفقت كذلك أكثر من ثلاثين شركة ودفعت المبالغ الهائلة لنفس الغرض وذلك لإنقاذ وضعها الاقتصادي المنهار لأنها تعتمد على أرباح الدورة التي أصبحت مؤمنة.

الألعاب الأولمبية وسيلة رياضية رفيعة المستوى تساهم في فتح الأبواب الدولية والعالمية على بعضها للتنافس والتحاور والتجانس لنشر المحبة والسلام الذي من خلاله يتم الاستثمار الذي لا يتم في ظل أجواء الرعب والفوضى والحرب وأن الاستثمار بحاجة إلى أمن واستقرار.

دوره دبلوماسية النية الطيبة التي جاءت بعد الألعاب الأولمبية عام 1984 في مدينة لوس انجلوس الأمريكية، هذه الدورة أي دورة ما سمي بالنية الطيبة بين أمريكا والسوفييات التي دعا إليها رجل أمريكي ثري اسمه ترنر حيث قال خسرت 10 مليون دولار لإقامة هذه الدورة بين العملاقين لكن السلام يستحق هذه الخسارة وكان يخشى أن يحصل حرب نووية بين أمريكا والسوفييات بعد مقاطعة الاتحاد السوفيياتي لدوره لوس أنجلوس الأولمبية عام 1984، وكما يقول ترنر السلام يعطينا الحياة والعمل والإنتاج والتنمية والتطور والتحسين⁽¹⁾.

(1) كمال جميل الربضي، الرياضة في متاهات السياسة، 2002، دار وائل للنشر.

غالبية الدورات الأولمبية إن لم يكن جميعها كان لها بعداً اقتصادياً فدورة باريس الأولمبية عام 1900م وهي الدورة الثانية بعد تأسيس الألعاب الأولمبية الحديثة عام 1896م لم تحظى هذه الدورة باهتمام الناس بسبب البعد التجاري والاقتصادي الذي رافق الدورة وأصبحت أحداثها حالة هامشية قياساً مع الذين توجهوا للتسوق من معرض باريس الكبير وكان اهتمامهم بالمعرض ومحتوياته التجارية أكثر من اهتمامهم بالدورة ذاتها مما أثار غضب مؤسس الحركة الأولمبية الحديثة دي كوبرتان الفرنسي وأصيب بخيبة أمل.

ودورة عام 1904 الأولمبية التي أقيمت في سانت لويس بأمريكا حصل لها كما حصل لسابقتها حيث تزامن إقامتها مع افتتاح معرض لويزيانا الكبير وهو معرض تجاري كبير استقطب الأنظار وتوجه الناس للتسوق منه وعدم اكتراثهم للدورة، لذلك أقول حتى بدايات الألعاب الأولمبية الحديثة كانت بدايات تجارية واقتصادية فكيف يمكن أن تكون الألعاب الأولمبية في وقتنا الحالي في وسط هذا الصراع الدولي نحو الاقتصاد والتجارة والاستثمار والكسب المادي؟

إستطاعت الألعاب الأولمبية وما تحدثه من تنمية كبيرة للدولة المضيفة تحتاج إلى منشآت كثيرة واسعة منها الرياضية ومنها السكنية ومنها الترفيهية وبقية الخدمات الأخرى في البناء والتسوق والإطعام إلى غير ذلك تحدث تنمية كبيرة داخل المجتمع فالبناء بحاجة إلى عمالة كبيرة وبحاجة إلى مكاتب هندسية متخصصة بحاجة إلى خدمات كثيرة وهذه لا تدار إلا من خلال الأيدي العاملة،

هذه المنشآت بحاجة إلى تكنولوجيا حديثة متطورة لنقل أحداث ومجريات الدورة الأولمبية للمشاهد وللعالَم بطريقة لائقة ومريحة، كل هذه الخدمات الواسعة والكثيرة تؤدي إلى تحريك السوق المحلي والكل يجد عملاً والكل يساهم في عملية التنمية التي تنعكس على المجتمع بصورة عامة أو التي تؤدي إلى رفع مستوى معيشة الفرد والأسرة.

فدورة سوشي الأولمبية الشتوية التي انعقدت في روسيا عام 2014، أنفقت عليها الدولة كما تشير التقارير الرياضية والاقتصادية واحد وخمسون مليار دولار لإقامتها في منتجع سوشي الروسي، وعلى الرغم من أن لهذه الدورة بعداً رياضياً لمعرفة قدرة دول العالم في بناء وتحسين قدرات لاعبيهم وإبرازهم أمام العالم إلا أن للدورة بعداً اقتصادياً وسياسياً ممثلاً بإبراز وجه روسيا كدولة حديثة ناهضة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وقد حققت الدورة الأولمبية الشتوية نجاحاً مذهلاً نال إعجاب الكثير من دول العالم وشبابه الذي تابع هذا الحدث الرياضي الهام، والذي حاول الإعلام الغربي التعقيم على هذا الحدث لا بل كان هناك محاولات غريبة عديدة لإفشال هذا المشروع والتقليل من أهميته والتركيز على كلفته العالية التي قد أثارت اعتراضات داخل روسيا نفسها وأن هذا المشروع لا يستحق هذا المبلغ الكبير كما قال بعض المعارضين له داخل روسيا نفسها، دون الأخذ بعين الاعتبار أن هذه المليارات قد صرفت داخل روسيا وليس خارجها وعلى مواد صناعية روسية ولصالح شركات روسية استخدمت آلاف العمال الروس، إضافة لهذا كله أن

الملاعب والساحات والفنادق في مدينة سوشي تعتبر استثماراً رياضياً إلى الأبد وسيتم استخدامها لتشجيع الجوانب السياحية واستقطاب سياح من أنحاء العالم حاضراً ومستقبلاً.

4. البعد الاجتماعي

من المعروف أن الأشكال الرياضية المعروفة لدينا تؤدي جميعها تحت أنظمة وقوانين دولية صارمة يجب التقيد والالتزام بتطبيقها، لذلك تساهم الرياضة في تنمية واحترام القانون وإطاعة الأوامر، فالرياضة ليس كما يعتقد البعض أنها فنون حركية تؤدي في حينها وانتهى الأمر بل هي علم يقوم على أصول وقوانين وهذه ممارسة تستند إلى أسس التقاليد، والرياضيون يعرفون جيداً أي تهاون في الالتزام بقانون اللعبة يعرضهم للهزيمة، وهنا يأتي الدرس الذي تعلمه التربية الرياضية للبشرية جمعاء بأن الهزيمة بشرف أفضل من الانتصار القائم على الغش والخداع وهذا درس اجتماعي بليغ يعطي للبشرية وخاصة الذين يسعون للفوز بأسهل الطرق وأقصرها حتى ولو كان غشاً وتزويراً، لذلك نقول أن الرياضة وسيلة هامة لتنمية شخصية الإنسان حتى يتكيف مع الأخلاق والقانون والعدل لأن التنمية تحتاج لهذه المواصفات.

كما يتعلم الفرد من الرياضة الفرح والبهجة في حالة النجاح والفوز وكذلك تساعد الفرد على تحمل صعوبات الهزيمة وما يترتب عليها من حالات نفسية صعبة ربما تشل حركته ويصبح في حالة الاكتئاب النفسي، ولكن الاستفادة

الحقيقية كما يقال من الهزيمة والخسارة حيث تكون نقطة تحول جديدة في الاتجاه نحو الاجتهاد والمثابرة نحو النجاح وهذا درس آخر تضيفه الرياضة للإنسان كي يساهم في زيادة التنمية المبنية على العدل والمساواة والأخلاق، كما أن قوة العمل الجماعي في ممارسة الرياضة الجماعية وما تخلقه من حالات اجتماعية مهمة في حياة الفرد والجماعة.

5. البعد الإعلامي

بدا الإعلام في عصرنا الحاضر يأخذ دوراً مميزاً في نشر المعرفة الرياضية بين الشعوب، وخاصة في هذا الزمن الذي يطغى عليه العلم والتكنولوجيا المثيرة للدهشة والإعجاب في نقل المعلومة وزيادة المعرفة بين الناس، وحقيقة أن الإعلام الرياضي بدأ يتطور منذ نهاية القرن العشرين حتى وقتنا الحاضر من خلال الدراسات العلمية التجريبية، وبدأ الإعلام الرياضي الآن يتنامى في أساليب الاتصال الجماهيري، وبدأت الجامعات تستحدث كليات في الإعلام وتدرس الإعلام الرياضي لطلبتها، ويأخذ مساحة واسعة من الوقت والمحاضرات النظرية والميدانية وبدأ الفكر التحليلي للمعلومة ينتشر بين الطلبة الدارسين من خلال تحليل الخبر الرياضي ومدى تأثيره على المجتمع، ومدى استقطاب الناس إليه لشراء الصحيفة أو الكتاب الذي تناول هذا الموضوع بدقة تحليلية المبنية على الاستماع والتفكير والمقارنة والتحليل كل هذه الممارسات تحتاج إلى كوادر علمية وأيدي تتفاعل مع ما هو جديد، وهذا ما نشاهده في القنوات الرياضية التي ساهمت مؤخراً مساهمة فعالة في زيادة التنمية البشرية

من خلال الموظفين الذين يعملون فيها في مجال نقل الخبر وتحليله وتصويره ونشره وأسلوب إدارته وتسويقه هذه المفاهيم تحتاج إلى مختصين وذو معرفة جيدة وإطلاع واسع على ما يجري في العالم من تطورات واستحداثات لا بد من الأخذ بها ومناقشتها وتحليلها والاستفادة من العاملين في قنواتها الرياضية العديدة قرابة 822 موظفاً هذا العدد من العاملين فيه يبنون اسراً ويدرسون أبناء لهم ويحدثون تنمية في المكان الذي يتواجدون فيه في كل جوانب الحياة المختلفة وهذا يحتاج إلى بيئة ملائمة للتنسيق وتبادل الخبرات والجدوى الاقتصادية من ذلك والوقوف على المشاكل التي تعترض مسيرة هذا الطاقم الكبير في إدارة القنوات الرياضية التابعة لقناة الجزيرة مثلاً وربما ينبثق عن ذلك قنوات جديدة بإدارات جديدة وبأفكار جديدة تسمح لكل قطاعات المجتمع بالمشاركة في العمل ضمن القدرات والإمكانات عند الأفراد، فهذه القناة تعتبر مدرسة حقيقية لتخريج الكثير من الكوادر القادرة على العمل في أي موقع آخر فيما لو أعطيت الفرصة لهم، وهذا يخلق فرص عمل جديدة تساهم في زيادة التنمية البشرية المستدامة التي أصبحت مطمح كل الحكومات والدول في زيادة التنمية وخلق فرص عمل للعاطلين عن العمل، وما ذكرني لقناة الجزيرة إلا نموذجاً حياً أمامنا حقق نجاحات واسعة داخل الوطن العربي وخارجه وهذا معروف للجميع.

إن الإعلام أصبح اليوم مادة تنموية هائلة لا بد من العمل على استغلالها في هذه الظروف التي أصبح الشباب العربي والعالمي يلهث وراء مشاهدة

الأحداث الرياضية واسعة الانتشار كبطولات كرة القدم العالمية وخاصة بين الأندية والفرق الرياضية القوية التي يدخل في صفوفها نجومًا عالمية يمتازون بحركات فنية مثيرة للدهشة كفريق برشلونة وريال مدريد وغيرهما من الأندية الأوروبية والإفريقية والآسيوية، إضافة إلى الدورات الأولمبية التي تتقاتل دول العالم على استضافتها، فالإعلام الرياضي دور بارز في عرض هذه النماذج على المشاهدين بطرق علمية جاذبة، لأنها تخلق حركة تجارية مثيرة وواسعة في الدول المضيفة، كل هذه المشاهد وغيرها الكثير تحتاج إلى أساليب تسويقية وإعلامية حديثة متطورة كي تحقق الأهداف المنشودة الممثلة في زيادة المعرفة وإبراز الإبداع الرياضي للمشاهد إضافة إلى الزيادة في التنمية التي تسعى لها الدول دون توقف، فالتنمية يجب أن تتصاعد عاماً بعد عام ضمن أطر وأساليب مشروعة.

إن نقل المعلومات وإيصالها إلى الراغبين بالحصول على البرامج الرياضية تتمكن من خلال ذلك الوصول إلى مرحلة تعريف المشاهد بما يجري في العالم من أحداث رياضية جاذبة للاستمتاع ولزيادة التنمية من خلال البحث عن شرائها وزيادة عدد المتعاملين معها وهذا ينعكس إيجاباً على العمل في الإعلام الرياضي مما يؤدي إلى زيادة الأرباح والتشجيع على الاستمرارية في هذا النهج ليزداد الدخل يوماً بعد يوم، وهذا يضمن البقاء والديمومة للإعلام الرياضي بكافة أشكاله المختلفة.

وأرى من خلال المتابعة والمشاهدة أن القسم الرياضي في جريدة الرأي الأردنية يساهم بقدر كبير في زيادة تسويق الجريدة وبيعها وكل ذلك نتيجة للمحتوى الذي يكون شاملاً لكل الجوانب الرياضية المختلفة وإنني أعرف الكثير من الناس الذين لا يشترون الجريدة إلا لملحقها الرياضي فقط لذلك لا بد من العمل على التنويع في الكتابات لتلبية حاجات ورغبات المواطنين ونقل الأحداث العالمية مما يؤدي إلى زيادة دخل الجريدة الذي سينعكس إيجاباً على كل العاملين فيها، وهذا يشكل بعداً تنموياً كبيراً، لذا لا بد من اختيار العاملين المقتدرين على سد حاجة الناس الفكرية والبدنية، وهذا ينطبق أيضاً على بقية الجرائد التي تسعى هي الأخرى إلى تسويق أكبر عدد ممكن من نشراتها وأعدادها.

الفصل الخامس

التنمية في الوطن العربي

الفصل الخامس

الاستثمار والتنمية في الوطن العربي

المتتبع لأحداث العالم ومشاكله يرى ويسمع شكواه من صعوبات الحياة ومشاكلها، وأصبح مادة غزيرة أمام الباحثين لحل هذه المشاكل كي يعيش في راحة وعدل ومساواة، وبعد ذلك يكتشف أن أصل المشكلة هو الإنسان، وهذه أكبر مشكلة تواجه الأمة العربية. فبناء الإنسان العربي يجب أن يكون بناءً متصلًا بثقافته وتراثه، وإذا أهمل الإنسان وانفصل عن جذوره فضاء وأضاع ما حوله، لأن البناء والتقدم والرفي لا يتحقق بالسياسة والمال فقط بل يتحقق بتربية الأجيال تربية صالحة تخدم ذاته ووطنه وأمته.

لا يشك أحداً أن المحور الأساس في التنمية هو الإنسان ويتحقق ذلك ببعدين أساسيين:

الأول: الاهتمام بالإنسان والعمل على استغلال قدراته البدنية والنفسية والعقلية والاجتماعية والمهارية.

الثاني: العمل على استثمار الموارد الطبيعية والاقتصادية التي تشكل الثروة والإنتاج للتنمية البشرية.

إذا استغل الوطن العربي هذين البعدين الأساسيين في التنمية؛ لحلت مشاكل المواطن العربي وخاصة إذا ساد العدل والمساواة بين الأفراد

والمجتمعات العربية، ولم تعد كثرة المولات واتساعها ولا البناء الشاهق وزخرفة القصور والتفنن ببنائها، ولم يعد العيش الرغد لفئة معينة من الناس تنمية، فالتنمية الحقيقية ومفاهيمها المعاصرة يجب أن تصل لجميع المواطنين بكل فئاتهم وترتقي بمعيشتهم علمياً وصحياً وتربوياً وعملاً وعدلاً وديمقراطية وتخفيف من نسبة البطالة والفقر الذي يهدد الملايين وتشكل بؤراً خطيرة على المجتمعات من خلال التحاقهم بالتنظيمات المعنية بالجرائم والسرقات والاعتداء على الآخرين. نعم الفقر والبطالة والتهميش وعدم توفر العدالة في توزيع الثروات والوظائف كل ذلك تعد أمراضاً خطيرة لا بد من معالجتها قبل التحاق هؤلاء بالبؤر الحاضنة لهم. وباعتقادي أن انضمام آلاف العرب والمسلمين لهذه التنظيمات ما هي إلا تمرداً واحتجاجاً صارخاً على أنظمة فشلت في قيادتها لشعوبها، ولم تلتفت لمواطنيها إلا حسب الطبقة والمنفعة، ليس هذا فقط بل مارست أسلوب الإقصاء بحق الكثير من المواطنين والأحزاب التي تعتبر من الأحزاب الفاعلة في الحياة الشعبية ورفع مستوى التنمية، كل هذه الممارسات دفع هؤلاء إلى الانضمام إلى جماعات تساعد في الثأر والانتقام من هذه الأنظمة الفاسدة والضالة، حيث كانت تتعامل مع هؤلاء بأساليب أمنية واتهامات سياسية بعيدة عن أساليب الإقناع والحوار والتعليم والتنمية وهذه الأساليب زادت عنفاً ودفعتها نحو الاستشهاد في سبيل إسقاط الأنظمة، التي ابتعدت عن البناء والتنمية وفشلت في تطوير الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية وانعكس هذا على مفاصل الحياة المختلفة مما أدى إلى انفجار الانتفاضات المسماة بالربيع العربي. وما يحصل الآن في العراق وسوريا وليبيا شاهد على ما ذهبنا إليه فكرة

وحقد الشباب على هذه الأنظمة تمكنوا من تحقيق بعض الانتصارات هناك حتى ولو كانت مرحلياً، فهذه التنظيمات لا يستطيع أحد أن ينكر بأنها حصلت على الدعم العربي والأجنبي والغنائم الهائلة وما هم يشكلون خطراً كبيراً على المنطقة بأسرها بعد أن انقلبوا على أسيادهم الغرب وأمريكا والعرب أيضاً. الحل الوحيد إن بقي حلاً ولو أنه متأخراً هو العودة إلى عدالة الحكم وعدالة في التنمية كما ذكرنا وتوزيع ثروة البلاد على أفرادها بالتساوي طبقاً لقوانين عادلة وإعطاء التكافؤ في الفرص والابتعاد عن الطائفية والإقليمية والعشائرية، والعودة إلى المواطن وقراءة نبض الشارع ومطالبه والعمل على تحقيقها؛ لأن المواطن بطبيعته لا يريد إلا الحرية والعدل والعمل، فالبحث عن مواطن هذه التنظيمات ومحاورتها لمعرفة ما يريدون دون معاقبتها ومصادرة حريتها وحل مشاكلها والأهم من هذا هو تأهيل هذه الفئة من الشباب علمياً واجتماعياً وعملياً ضمن خطة مدروسة ومؤثرة على سلوكياتهم طبقاً لعاداتنا كي يشعروا بأنهم ليسوا غرباء في أوطانهم، وتشجيعهم على المساهمة في التنمية ورفع مستوى معيشتهم واعتبارهم جزء من أبناء الوطن هذا هو الأسلوب الذي يمكن أن يخفف من حدة توجه الشباب نحو هذه التنظيمات الخطيرة؛ لأن الاحتجاجات والاعتصامات والمظاهرات على مستوى الوطن العربي التي تحركها هذه التنظيمات أنهكت المستثمرين واستنزفت الأموال، وتوقفت عجلة التنمية، وتراجعت الشركات وهبط إنتاجها، لما تشيعه هذه التنظيمات من خوف ورعب على المواطن والمستثمر.

التنمية العربية

لا شك أن هناك اختلافات في تجارب التنمية العربية، لكن من الواضح كما يقول سميح مسعود أن هذه التجارب تشابهت في فتح الأبواب لفئات رأسمالية جديدة تهدف إلى تحقيق أرباح طائلة وسريعة المنال على حساب غالبية الناس في ظل انتشار الفساد، بمعزل عن الضوابط والمعايير القيمية المجتمعية. كما تشابهت في ضالة حصادها وعدم قدرتها على بناء اقتصادات متوازنة ومتطورة وإحداث نمو اقتصادي مقبول، وأيضاً في كونها نُفذت بتكلفة اجتماعية مرتفعة وهدرٍ للموارد، لهذا عرفتُها بعض الدراسات باسم (تجارب تنمية الفرص الضائعة) إذ ارتكبت فيها أخطاء كثيرة وكرست التنمية القطرية بعيداً عن أي عمل تكاملي عربي⁽¹⁾. وهذا ما أطلق عليه مسعود بفشل التنمية العربية.

كيف يمكن للأمة أن تتجه للتنمية والأقوياء لا يريدون لها ذلك، فيخلقون لها مشكلة تلو الأخرى، إما داخلية أو خارجية لكن المطروح الآن هي المشاكل الداخلية الممثلة بالتناحر الطائفي والمذهبي، فعلينا أن نعرف جيداً أن الأمريكان وعملائهم لا يريدون لنا خيراً ولا استقراراً ولا تنمية، فهم يبحثون دائماً عن مصالحهم، ويلجأون للذين يساعدونهم بذلك من أبناء الأمة وهم كثر ويُنصيونهم قادة أفذاذ ليحققوا لهم مآربهم السوداء، أليس الأمريكان انفسهم الذين أوجدوا طالبان في أفغانستان بمالنا وشبابنا العربي لمواجهة الاتحاد السوفياتي؟ فجاءوا

(1) سميح مسعود، التنمية العربية في ظل الربيع العربي، كراس الرأي الإستراتيجي، 2014.

بالقاعدة وعززوا قدراتها وإمكاناتها عسكرياً وتدريبياً ومالياً، واستشارياً وبعد ذلك انقلب السحر على الساحر، فغزتهم القاعدة في عقر دارهم، وهدموا لهم أبراجهم وامتدت شرورهم إلى معظم دول العالم وما زال العالم يعاني من أعمال هذا التنظيم وتصرفاته على الساحة العالمية، توقفت الحرب في أفغانستان وتركزت طالبان البلاد تعج فقراً وجوعاً بلا استثمارات حقيقية ولا تنمية ظاهرة للعيان بمعنى التنمية والاستثمار الحقيقي، الذي من شأنه أن يخفف من البطالة والفقر، فخرجوا هؤلاء من أفغانستان يجوبون العالم والنسبة العظمى منهم عادوا إلى بلادهم منبوذين ويشكون التهميش ومنعهم من السفر والتعليم والعمل والاندماج في المجتمع وبدأوا يشكلون كما سبق وأن قلنا خطراً كبيراً على الأمة بأفكارهم البعيدة عن التطور والبناء، وبدأت الأنظمة العربية تبحث عن الإصلاح الذي بدأ يسير كالسحفاة، وقد أضاعوا العرب المليارات عبثاً دون تنمية تذكر أو تشاهد على الأقل أمام الأعين عند النسبة العظمى من الأنظمة وليكن ما يجري في ليبيا شاهد على ذلك. فالذي يتوقع من الأمريكيان شيئاً لخدمة البلاد فهو واهم لأن أمريكا لا يعينها في المنطقة إلا مصالحها ومصالح وأمن إسرائيل عدا ذلك فهو وهم وخيال فليعرف أبناء الأمة المخلصون ذلك وهم يعرفون هذا جيداً ولا يحركون ساكناً للأسف الشديد.

رغم وضوح هذا الأمر، إلا أن الأمة العربية ما زالت استثمارات معتمدة اعتماداً كبيراً على الدول الغربية وأمريكا، وما زالت عاجزة حتى اللحظة عن تصحيح مسارها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي، ولم تتمكن الدول

العربية بكل التغيرات التي حصلت من بلوغ عملية تنمية مستدامة، وما يحصل بين الحين والآخر عبارة عن تغيرات مفاجئة وعشوائية وغير مستقرة، وما زالت عاجزة عن توسيع استثماراتها لضمان مستقبل الأجيال القادمة. فالقدرات الإنتاجية ما زالت قاصرة عن إطلاق الطاقات اللازمة لاستدامة الحياة الطبيعية للناس وخلق فرص عمل جديدة تعود بالفائدة على المواطن العربي.

رغم هذا إلا أن قطاعات البنى التحتية والأساسية في بعض الدول العربية قد تركت بصماتها على المراكز الحيوية وجعلت الحياة فيها أكثر يسراً ممثلة في شبكات الطرق وشبكات الكهرباء والمياه والاتصالات السلكية واللاسلكية، رغم أهمية هذه الإنجازات إلا أنها إنجازات متواضعة، ولم تحقق الطموحات المرجوة منها.

لكن الإستراتيجيات الوطنية التي توضع من أصحاب الاختصاص يجب أن تنظر وقبل كل شيء إلى خلق فرص عمل جديدة، وتشجيع فرص الإبداع ونشر ثقافة الاستثمار والتصدير وزيادة التنافسية. وإنني أؤكد أن الثقافة أساس التقدم والتغيير والإصلاح والاستثمار، ولا يمكن لأي أمة من الأمم أن تصل إلى أهدافها ورقبها إذا لم تلامس الثقافة والتوعية تفاصيل حياتها وجزئياتها ويجب أن نعترف ونقر بأن هذه واحدة من المشاكل الكبيرة التي تواجه المواطن العربي. وإن كل المستجدات التكنولوجية منها والثقافية لا يمكن إلا أن تكون قوة إضافية لزيادة التنمية وليس تراجعها وضعفها، وعلى المجتمع العربي أن يتكيف مع المستجدات وستبقى الثقافة بكل مرجعياتها ومكتسباتها وأدواتها أساس النهضة والتنمية والإنتاجية.

ولا يشك أحد أن التنمية العربية حققت نجاحاً في نشر الخدمات التعليمية وتعميمها، فالجامعات تضاعفت على مساحة الوطن العربي، والخدمات الصحية تضاعفت هي الأخرى، لكن المشكلة أن هذه التنمية لم تكن موائمة لعدد السكان الذي امتاز في الآونة الأخيرة بالزيادة الكبيرة، لكن بكل الأحوال المؤشرات والدراسات العلمية تشير إلى أن هناك زيادة في الواردات تفوق نمو الإنتاج، لكن ما زال الناتج الصناعي في الوطن العربي يعاني من الضعف وعدم قدرته على الالتحاق ببعض الدول النامية في العالم. وما زالت الأمة العربية غير قادرة على استغلال قدراتها المالية والبشرية وتوظيفها في عملية التنمية والإنتاجية، لذا ما زالت تعتمد على الأسواق الخارجية وخاصة في الصناعات الغذائية والتكنولوجية.

ويقول مسعود إن حال الدول العربية كان قبل عقود عدة أفضل مما هو عليه الآن ويشير باعتماده على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2012 أن الدول العربية في عام 2007 أقل تصنيعاً منها في عام 1970 الذي توفرت لديها فيه قاعدة صناعية قطرية متنوعة العناصر، ومرد ذلك كما يقول ما شهدته من تباطؤ وانكماش في مجال التصنيع طيلة العقود الخمسة الفائتة والاهتمام الزائد بالبنى الأساسية وقطاع العقارات والقطاعين الخدمي والمالي⁽¹⁾.

(1) مرجع سبق ذكره.

رغم ما أشرنا إليه من نهوض في التنمية العربية حيناً وهبوطها حيناً آخر، إلا أن هناك عقبات كثيرة ما زالت تواجه التنمية العربية كما أشار إليها سميح مسعود وهي:

1. الزيادة في أسعار الفائدة التي أعاقَت تنامي الاستثمار،
2. عدم وضوح التوجهات الحكومية اتجاه الاستثمار لا بل أحياناً غياب السياسات اتجاه الاستثمار في بعض الدول العربية.
3. تردي العلاقة بين القطاعين العام والخاص وضعف كفاءة الإدارة الاقتصادية وضعف المؤسسات العامة التي تشرف على تنفيذ الخطط الإنمائية.
4. غياب السياسات الاقتصادية التنموية في بعض الدول العربية والتغيير الدائم للخطط الإنمائية مع تغيير الحكومات مما يؤدي إلى ضعف الاستقرار للتشريعات النازمة للاستثمار وهذا يؤدي إلى فقدان الثقة بمناخ الاستثمار والحد من جذب الاستثمارات.
5. ضعف الاستقرار السياسي في كثير من الدول العربية، إضافة إلى تخلف مؤسسات الحكم فيها وعدم تطويرها والبقاء على حالها، وإنني أعتبر هذا من أهم الأسباب التي ذكرت فطالما رأس الدولة لا يسعى للتطوير والبناء فلا عتب على الآخرين، فالبيروقراطية متفشية في مفاصل الدولة والفساد والاستبداد وغياب الديمقراطية والمساءلة والرشوة، كل هذه الملاحظات تهدم

الاستثمار وتضعف من عزيمة واندفاع المستثمرين فلا يجدون سبيلاً إلا الهروب من الواقع.

6. ضعف الأمن والاستقرار والاضطرابات والفلاقل الداخلية التي أدت إلى حذر رجال الأعمال ونقل رؤوس أموالهم إلى حيث الأمن والاستقرار، فالحروب التي سادت المنطقة العربية كان لها وما زال أكبر الأثر السلبي في تنامي عجلة الاستثمار في كل قطاعات المجتمع المختلفة، فالصراع العربي الإسرائيلي والحرب العراقية الإيرانية والحرب الأمريكية العراقية في منطقة الخليج والحرب الأهلية في لبنان، والحروب الطائفية السائدة الآن في العراق وسوريا واليمن وتونس وليبيا والسودان، كل هذا يؤدي إلى ضعف التنمية وهروب المستثمرين بأموالهم وبأنفسهم حتى ولو كانوا من داخل الدولة ذاتها.

7. تخلف الدول العربية في استيعاب التقنيات اللازمة للتنمية وتوطينها وتضارب سياساتها التعليمية مع مقتضيات اكتساب المعرفة الفنية والبحث والتطوير التقني واعتمادها فقط على استيراد منتجات التقنيات الأجنبية من الخارج دون تحقيق تقدم ملموس في إدارتها وتطويعها والاعتماد الدائم على الشركات الأجنبية في الاستشارة والتشغيل والصيانة وهذا يؤدي إلى زيادة التكاليف الخاصة بتنفيذ المشاريع. وما يحصل في الأجهزة الرياضية والمختبرات الفسيولوجية التي تم استيرادها من الخارج لكلية التربية الرياضية بالجامعة الأردنية إلا تأكيد واضح لما ذهبنا إليه، فما زلنا نستجد بالأجنبي لصيانتها وتشغيلها لا بل البعض منها منذ أن توقف عن العمل بقي على حاله لعدم قدرة

الجهة الفنية المحلية على صيانتها وتشغيلها. وهذا ينطبق على الكثير من المؤسسات الحكومية منها والخاصة داخل الوطن العربي.

8. قصور وضعف التمويل المحلي عن تلبية متطلبات الاستثمار في الخطط الإنمائية عند بعض الدول العربية وخاصة في الدول الفقيرة والأقل دخلاً، حيث غطت نصف احتياجاتها التمويلية بالاستدانة من الخارج حيناً ومن الدول العربية النفطية حيناً آخر، وفي فترة تذبذب العائدات النفطية أدى ذلك إلى عجوزات في موازنات عدد من الدول العربية النفطية، والتجائها إلى الاقتراض الداخلي والخارجي أيضاً. مما أدى إلى تراكم الديون على جميع الدول العربية وصل إلى المليارات.

9. التلکؤ في تطبيق الإصلاحات اللازمة في شتى المناحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وتراجع بعض الدول عن الالتزام بها مما أدى إلى زيادة حدة الاختلالات الهيكلية في الاقتصادات العربية وعجزها عن توفر فرص عمل جديدة لإيقاف تفشي البطالة بالإضافة إلى انخفاض مستوى فاعلية هذه الاقتصادات وأدائها، الأمر الذي جعلها في مكانة متخلفة عن سواها في دول آسيوية وإفريقية وأمريكا اللاتينية.

هذا ملخص لما أشار له الدكتور سميح مسعود حيث أشار لنقاط هامة جداً في عمق الاقتصاد العربي وعن أسباب تخلفه عن الاقتصادات العالمية وانتهى بالقول أن تراجع أداء الاقتصادات العربية قد ساعد على تفشي البطالة وزيادة

رقعة الفقر والجوع ونقص التغذية في الدول العربية. إذ يلاحظ كما يقول في مسألة الفقر أن الدول العربية ضمن المناطق الأكثر فقراً في العالم وتشير بيانات البنك الدولي المتاحة إلى أن نحو (20.37%) من المواطنين العرب يعيشون دون خط الفقر الدولي المحدد بدولارين اثنين يومياً أي أن نحو (65) مليون عربي عاجزون عن امتلاك القدرات البشرية اللازمة لضمان أحيات الرفاه الإنساني في كياناتهم الاجتماعية.

إضافة لذلك أن التراجع في أداء الاقتصاد العربي يؤثر في عدم استقرار أغلبية الدول العربية ويؤدي إلى انهيار كفاءتها الاقتصادية وظهور الأزمات الاجتماعية والأمنية والسياسية المستعصية وهذا يعرقل وتيرة التنمية.

رب قائل: ما علاقة ما تطرقنا له بالتنمية الرياضية، إن ما تم كتابته لا ينفصل إطلاقاً عن التنمية في الجانب الرياضي فالذي يسعى للتنمية والاستثمار في الجانب الرياضي يجد نفس الصعوبات التي يواجهها المستثمر في الجانب الصناعي أو الزراعي أو أي حقل آخر من الحقول العلمية الواسعة، وخاصة أن الاستثمار في الحقل الرياضي ازداد في الآونة الأخيرة على مستوى الوطن العربي، وأصبح فتح مراكز اللياقة البدنية وتزويدها بأحدث الأجهزة الخاصة في تطوير اللياقة البدنية والأجهزة الفسيولوجية الحديثة ما يطلق عليه الآن (تكنولوجيا الرياضة) أصبح هذا العمل واسع الانتشار ويستقطب الكثير من الناس لتطوير لياقتهم البدنية ومقاومتهم للأمراض المستعصية كالسكري وضغط الدم وأمراض القلب بأنواعها المختلفة، هذه المراكز أصبحت لها دور فعال في المجتمع حيث

تستقطب كثيراً من العاملين في هذا التخصص الممثل في خريجي كليات التربية الرياضية حيث توفر فرص عمل لهؤلاء وهم قادرون على إدارة هذه الأجهزة وإلى حد ما قادرون أيضاً على صيانة بعض منها، فحينما يكون في هذا البلد العربي أو ذاك نمواً اقتصادياً وتنموياً ينعكس هذا على مفاصل الحياة وأبعادها المختلفة فتتوسع مساحات الاستثمار في الرياضة والصناعة والتجارة إلى آخره. فالمشاكل التي تواجه الاستثمار العربي والذي أشرنا لبعض منها ينعكس على قطاع الرياضة أيضاً، وهناك مراكز التغذية التي أصبحت منتشرة على مساحة واسعة في الوطن العربي وتعطي حميات خاصة للذين يحتاجونها للتخلص من مرض السمنة الذي أصبح من الأمراض الخطيرة كما قالت منظمة الصحة العالمية وضرورة علاجه، فهذه المراكز الذي يزور البعض منها يجد أجهزة حديثة أخرى توصلت له تكنولوجيا الرياضة بحيث تعطي تحليلاً ونتائج دقيقة في بدن الإنسان وكم يحتاج من الأغذية ومن الرياضة للتخلص من مرض السمنة كما أشرنا.

وهناك مراكز التدليك العديدة المنتشرة على الساحة العربية بلا استثناء يؤمها الكثير من الناس كما نشاهده يومياً، وهذه المراكز أيضاً تحتاج إلى مقومات أساسية لتطوير عملها كما هو معروف حيث يؤدي هذا إلى زيادة روادها وخاصة إذا حققت نجاحات مميزة للتخلص عن بعض الأمراض، هذه المراكز تحتاج إلى أجهزة حديثة متطورة، تستقطب قوى عاملة متخصصة للعمل فيها وهذا بطبيعة الحال تخفف من حدة البطالة وتعمل على رفع مستوى الحياة للموطن

ولا أعتقد أن أحداً يقوى على تجاهل هذا لأن هذه المراكز أصبحت منتشرة بصورة واسعة في البلاد العربية كما شاهدتها بأم عيني وتدر على أصحابها أرباحاً كبيرة. فهذا الاستثمار يتأثر هو الآخر بالنمو الاقتصادي للبلاد، فالمشاكل المشار إليها نعم تؤثر على كل القطاعات الاستثمارية والرياضة واحدة منها.

فالشعبية الكبيرة للألعاب الرياضية ككرة القدم مثلاً تخلق سوقاً عربية واسعة في شراء أدواتها وأجهزتها وملابسها وأحذيتها ويصبح ذلك سوقاً تجارياً مربحاً فاق الكثير من الصناعات الأخرى، إلى حد أن صناعة الرياضة ومستلزماتها فاق صناعة السيارات ووضعها في مواقع حرجة جداً.

وامتد هذا إلى مبيعات أجهزة الاتصال الإلكترونية لشركة (ديلويت) الأمريكية حيث شملت حوالي (50) مليون منزل ما سيضاعف الاشتراكات في قنوات التلفزة المدفوعة وزيادة كلفة الحقوق المصرفية لبث المباريات الرياضية التي تديرها أندية أميركا الشمالية والأندية الأوروبية، وستجانب قيمة مبيعات الهواتف الذكية ذات الشاشات الكبيرة، (Phablets)، مبيعات الأجهزة اللوحية المسماة (Tables) بحوالي (25) مليار دولار وستبلغ قيمة مبيعات الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية والحواسيب وأجهزة التلفاز والألعاب الإلكترونية (750) مليار دولار عام 2014. هذه المبالغ الهائلة تعتبر من أقوى الاستثمارات الربحية في الولايات المتحدة الأمريكية، فلو لم يكن الحدث الرياضي موجوداً لما كان هذا الاستثمار، ولما كانت هذه الأيدي العاملة أن تعمل، وهذا تخفيف واضح من حدة البطالة والفقر في أمريكا وغيرها من بلدان العالم.

لذا حينما نقول أن صناعة الرياضة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالسوق الرياضي العربي والعالمي لا نبالغ في ذلك لأن الأرقام موجودة أمامنا ويمكن للقارئ العودة لقراءة ما تنتجه الشركات الرياضية للألبسة والأحذية الرياضية كشركة أديداس ونايكي وبوما التي تم التعرض لمنتجاتها وحجم الأيدي العاملة فيها وموازناتها المذهلة، وهناك شركات ومؤسسات رياضية أقل حجماً منتشرة في السوق العربي والعالمي هي الأخرى تخفف من البطالة وتُحد من الفقر وهذا ما هو مطلوب أصلاً من الاستثمار.

ويشير كمال درويش وآخرون على مدى الثلاثين عاماً الماضية حققت صناعة الرياضة تطوراً كبيراً مقارنة بأنواع الصناعات الأخرى. فقد ارتبطت صناعة الرياضة بعدد من المفردات مثل الشركات والمصانع والمعدات وشبكات الأعمال ووسائل الإعلام والساحات والاستوديوهات والشركات التجارية واللاعبين والفرق الرياضية والمنظمات المهنية الرياضية، كما ارتبطت بأعمال خارج نطاق الرياضة مثل الاتحاد مع الأحداث وصناديق التكافل التي تتم بمعرفة الشركات واللاعبين، ويتم فيها بيع منتجات رياضية مثل بطاقات اللاعبين والتعاقدات مع التلفزيونات لصالح هذه الصناديق⁽¹⁾.

وتعتبر الأحداث الرياضية العالمية كالألعاب الأولمبية وبطولة العالم لكرة القدم التي يتابعها الملايين من البشر في العالم إضافة للبطولات المحلية

(1) كمال الدين عبدالرحمن درويش وآخرون، الجودة والعلومة في إدارة أعمال الرياضة باستخدام أساليب إدارية مستحدثة، دار الفكر العربي، 2004.

والإقليمية كل هذه الأحداث من الوسائل الناجحة. لترويج المنتجات الرياضية وتطوير وتحسين الصناعات الرياضية في الوطن العربي وفي العالم أيضاً. فشعبية الرياضة وشعبية الفرق الرياضية وحتى شعبية الرياضي كما هو الحال في الأسطورة ميسي ورونالدو وغيرهما من الأبطال العالميين من العوامل الأساسية في الترويج للصناعات الرياضية الممثلة في الملابس والأحذية حيث تتهاافت شركات العالم على هؤلاء مقابل الملايين فقط لوضع اسمها على فانيلا اللاعب (تيه شيرت).

كل هذه الأشياء التي تطرقت لها، مرتبطة ارتباطاً وثيقاً في التنمية الاقتصادية في الدول العربية. فالتنمية تنمو وتتطور بالنمو الاقتصادي للدولة الواحدة، فكيف لو أصبح هناك قاعدة إنتاجية عربية موحدة؟ هذا النهج أعتقد أنه موجود أصلاً بين الدول العربية منذ السنوات الأخيرة من القرن الماضي ولا يحتاج إلاّ التفعيل، وهذه وسيلة متطورة ومهمة جداً للالتزام الكامل بمفهوم التكامل التجاري بين الدول العربية، وهذا هو السبيل الوحيد لزيادة نسبة الصادرات العربية للخارج ومن ضمنها المنتجات الرياضية إن وجدت، لكن المنتج الرياضي العربي ما زال ضعيفاً وإن وُجد لا يتمتع بمواصفات ضمن مواصفات الجودة العالمية، مثله مثل بقية المنتجات العربية التي تحتاج هي الأخرى إلى إعادة النظر بمنتجها من حيث النوع والكم، كي توازي المنتج العالمي في الأسواق.

فالصراع هو صراع اقتصادي، وما يجري من حروب في منطقتنا العربية دليل واضح على أن هناك استثماراً عسكرياً حربياً، حيث أن الاستثمار والتنمية لا يقتصر على أعمال البناء والتطوير بل يشمل أي حدث من شأنه تحريك الاقتصاد المحلي حتى لو كان ضاراً كأعمال التخريب أو الحروب، فكثير من الدول تعمل على إثارة الفتن في بعض من دول العالم التي تفتح أبوابها لمثل هؤلاء تقوم بتصنيع المنتجات الحربية لتأمين مبيعاتها من الأسلحة لتلك الدول. وقد نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في العديد من المرات في اختلاق الحروب تحت مبررات سياسية واهية لا همّ من وراء ذلك إلا تسويق أسلحتها. ففي الحرب على أفغانستان والعراق، كلفت هذه الحروب أميركا أكثر من المائتي بليون دولار، لكن لعدم وجود مخصصات لتلك الحرب اضطرت أميركا للاستدانة مما انعكس على مديونية البلاد وباتت تتربع على عرش أكثر الدول مديونية في العالم رغم هذا إلا أن الماكينة العسكرية الأمريكية تبقى قيد التصنيع والإنتاج والبحث عن حروب جديدة لتصريف أسلحتهم الضارة للبشر.

الفصل السادس

ثورات الربيع العربي والتنمية الرياضية

الفصل السادس

ثورات الربيع العربي والتنمية الرياضية

اجتاحت ثورات الربيع العربي عدداً من الأقطار العربية التي تشكل عمقاً رياضياً كبيراً للرياضة العربية، مثل مصر وسوريا وليبيا وتونس والعراق واليمن وتشكل نسبة كبيرة من عدد سكان الأمة تصل إلى أكثر من ثلثها؛ وهذا يعني أن أكثر من نصف الأمة العربية قد أصيب بالشلل التام، فالحركة حتى في الشارع العام شلت والتجارة توقفت والبطولات الرياضية قد ألغيت أو تأجلت إلى حين؛ فالتنمية بشكل عام توقفت. والذي يقول أن الرياضة تبقى رياضة سواء أكانت هناك ثورات أو لم تكن فهذا كلام غير صحيح، فلا يمكن للاعب أن يظهر بقيمة عطائه وروعة فنونه والحرب من حوله دائرة بين أبناء شعبه، لكن الشيء الذي يبقى معلقاً بروح الشخص وأفكاره هي الرياضة بذاتها يبقى الإنسان متعصباً لها يحبها ويحب ممارستها ويحب مشاهدتها، كل هذه الظواهر تبقى في الوجدان لا يمكن لأحد أن يتجاوزها.

لكن الثورات شلت حركة الاتحادات الرياضية؛ فاتحاد كرة القدم السوري مثلاً قدم بعض أعضائه استقالاتهم، والبعض الآخر ظل متمسكاً بعضويته، المهم أن الآراء أصبحت داخل الاتحاد مختلفة وآراء مضادة لبعضها البعض بتعبير آخر أن نشاط الاتحاد أصبح مجمداً وغير فعال حتى أن رئيس الاتحاد تلقى

خطاباً من الفيفا يتضمن قراراً بإبعاد المنتخب السوري من تصفيات آسيا المؤهلة
لنهائيات كأس العالم في البرازيل، وكان هذا هو العقاب الذي وقعه الفيفا،
وخاصة بعد مشاركة أحد اللاعبين بالمنافسة التي جرت بين سوريا
وطاجيكستان، وبدأ الخطأ يكتشف أمام رئيس الاتحاد وهو مشاركة هذا اللاعب
لأن ذلك مخالفٌ للوائح الاتحاد، وثبت للاتحاد أن هذا اللاعب سبق وأن شارك
في المنتخب السويدي، وبرر أعضاء الاتحاد السوري بعدم معرفتهم بتلك
اللوائح، والذي كان ثمنه قاسياً جداً؛ حيث أحيل رئيس الاتحاد للتحقيق وبهذا
الخطأ القاتل أخرج سوريا من تصفيات كأس العالم، وأصبح الناس في سوريا
غير راضين عن الاتحاد ورئاسته ولا يرونه اتحاداً ناجحاً ويجب على رئيس
الاتحاد وأعضائه الرحيل ولو بأي شكل؛ خاصة بعد إحساس الجميع بضياح حلم
التأهيل لنهائيات كأس العالم، ليس بسبب الخسارة في ساحات اللعب بل بسبب
أخطاء إدارية وجهل بلوائح الاتحاد الدولي وقوانينه، وبدأ الناس يحاربون الاتحاد
في الشوارع والبيوت والمكاتب، ويبدو أن ما يجري بسوريا من قتال
واضطرابات قد انتقل إلى الساحات الرياضية وتحديداً إلى كرة القدم، ولم يعد
الناس ينشغلوا بالبحث عن أشاروا للخطأ الذي ارتكبه منتخب بلادهم وإنما
انشغلوا بالخطأ نفسه ومن المسؤول عنه فالأخطاء لن تختفي بالتستر عليها
والتصوير الدائم بأن كل شيء على خير ما يرام، إنما بالمواجهة والمحاسبة
والرغبة في التغيير والإصلاح، أعتقد أن هذا المشهد أعاق ديناميكية الحركة
الرياضية في سوريا وسادها نوع من الإحباط. وانعكس على نمو وتطوير مسيرة

الاتحاد السوري لكرة القدم إضافة إلى تشويه سمعته دولياً وتحديداً أمام الفيفا. الأوضاع الداخلية في سوريا والحرب القائمة هناك على مدار أكثر من ثلاثة أعوام، لم تسمح للاتحادات الرياضية، أن تعيد صفوفها، فالأمن مضطرب، وغير مستقر، واللاعبون لم يتمكنوا من الخروج للتدريبات الخاصة بهم وهذا ينطبق على كل أشكال الرياضة، والظروف الاقتصادية غير مستقرة هي الأخرى، ولم تعد الاتحادات تتقاضى مخصصات لاعبيها، وليس بمقدورها إجراء المنافسات حتى الداخلية منها، فالحركة الرياضية تكاد تكون مشلولة تماماً بسبب الظروف الأمنية، والحرب الدائرة هناك بين الدولة والمسلحين، فالأوضاع الاقتصادية لا تسمح بالتوجه لممارسة الأنشطة الرياضية، والأوضاع الاجتماعية ليست أفضل حالاً. والظروف السياسية العامة التي تسود الوطن العربي حتى الدول التي لم يطلها الربيع العربي ظروفها غير مستقرة. فالزخم الرياضي الإعلامي الذي كان موجوداً والذي كان يملأ القنوات العربية أصبح هذا الزخم باهتاً وليس له طعماً، لأن الناس مشغولة الآن بالتخطيط للحفاظ على حياتها وأمنها أكثر من التخطيط والتوجه نحو الرياضة، وهذا بالتأكيد ينطبق على البلاد العربية بلا استثناء، لأن الدول التي لم يصلها ما سمي بالربيع العربي كالأردن مثلاً، تأثر بما يجري حوله، تأثر اقتصادياً واجتماعياً، فالرياضة كانت وما تزال سبباً في نشر المحبة والسلام بين الشعوب وسبباً في فتح أبواب الدول على بعضها لكن الآن حصل العكس فالسياسة هدمت الرياضة وهدمت المنافسات المحلية منها والدولية، فالربيع لم يعد ربيعاً لا في السياسة ولا في الاقتصاد ولا في العلاقات

الاجتماعية، وامتد هذا إلى الرياضة وكل مفاصل الحياة، فلهذا الربيع تأثير نفسي وفكري على الشباب العربي، ومستقبلهم ومستقبل التنمية في تلك البلاد، في هذا الواقع غير المستقر لا بد من العمل على مناقشة أوضاع الشباب وخاصة في مناطق الصراعات المسلحة وآفاق الإصلاح الاقتصادي الذي سينعكس على تطوير وبناء المبادرات الشبابية التنموية وخاصة الرياضية منها.

وفي ليبيا اختلف المشهد عما كان عليه في سوريا حيث كانت الرياضة بشكل عام وكرة القدم بشكل خاص متضامنة مع الثورة، منذ أيامها الأولى وقبل أن يختفي القذافي من المشهد عقب دخول الثوار العاصمة طرابلس، شهدت القاهرة أزمة سياسية حادة بين المنتخب الليبي وبين مسؤولي الكرة في موزمبيق فالمباراة بين البلدين كان من المفروض أن تكون في بامكو عاصمة مالي ولكن الاتحاد الليبي أصر على إقامتها في القاهرة، وحضر الفريقان إلى القاهرة ضمن بطولة أمم موزمبيق أفريقيا، والمشكلة الكبيرة أن موزمبيق لا تعترف إلا بالقذافي حاكماً، ولا تعترف بالثورة ولا بشرعيتها، ورفضت موزمبيق أي بعثة ليبية للمشاركة في دورة الألعاب الأفريقية التي تقام على أراضيها، وفي القاهرة فوجئ المسؤول الموزمبيقي أن المنتخب الليبي غير اسمه الرسمي ليصبح منتخب ليبيا الحرة وأنه يريد أن يرفع علم الثورة في الاستاد بدلاً من العلم الليبي الأخضر، وهدد مسؤولو موزمبيق بعدم لعب المباراة لأن السلوك الليبي يخالف لوائح البطولة.

مصر لم تكن طرفاً في تلك الأزمة وإنما الاتحاد الأفريقي لكرة القدم التي تقام هذه المباراة تحت إشرافه وفي النهاية رفضت مطالب موزمبيق وليس لموزمبيق أو الاتحاد الأفريقي لكرة القدم الحق في التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد طالما لم يخرج على لوائح ونظم كرة القدم، وهكذا أقيمت المباراة وارتفع علم الثورة الليبية ولعبت ليبيا هذه المباراة وفازت باسمها الجديد وعلمها الجديد الذي فرضها لاعبوها على موزمبيق ومسؤوليها، أقيمت هذه المباراة في وسط ظروف بالغة التعقيد والبلاد في فوضى واضطرابات وصراعات وحروب على مدار الوقت، ولم يستطع المنتخب أن يخرج خارج البلاد حتى لمدة أسبوعين في أي بلد خارج تلك الظروف لكن الأحوال المادية لم تسمح للفريق بذلك فالواقع الاقتصادي مضطرب والخزينة خاوية، ولم يعد باستطاعة الاتحاد فعل أي شيء، فتطوع رجل أعمال ليبي وتحمل نفقات المعسكر وترتيب إقامته خارج البلاد.

أما في تونس صاحبة الثورة العربية الأولى، فالمشاكل كلها معلقة واتحاد كرة القدم يهدد باللجوء للفيفا إن اقترب منه أحد، والتونسيون حائرون بما يجري في بلادهم هل يسقطون اتحاد الكرة التونسي أم يرفضون تعليقات حكومية ورسمية ترفض الاستقواء بالأجنبي، كما كان يقول رئيسهم السابق بن علي، وفي النهاية أعلن رئيس الاتحاد استقالته بعد تراجع مستوى المنتخب التونسي وتراجعت شعبيته وبدأ الجمهور يهتف ضد الاتحاد بعد فشله وعدم صلاحيته لإدارة شؤون الكرة في البلاد. فالجدل ما زال مستمراً وتونس ما تزال غارقة في تصنيف الناس بين من كان ينتمي للنظام السابق ومن ينتمي للثورة، وهل يبقى

الاتحاد التونسي في مكانه أم يرحل مثلما رحل نظام بن علي وحكومته. وحقيقة أن الرياضة التونسية هي التي تدفع ثمن هذه الصراعات والاتهامات المتبادلة وأصبحت الرياضة التونسية وخاصة كرة القدم تعيش في حالة غير منتظمة ومستقبل مجهول.

أما في اليمن، فالصراعات قائمة بين الأندية الرياضية واتحاداتها، ونتيجة هذه الصراعات التي طالت كل الأندية اليمنية اضطرت إلى تسريح لاعبيها خوفاً من إعلان إفلاسها التام، وبدأ اتحاد كرة القدم يبحث عن مدير فني أجنبي لقيادة المنتخب رغم أنه لا يملك المال للتعاقد معه، وحتى وزارة الشباب والرياضة اليمنية لا تملك المال بعد الثورة.

في كل الأحوال والظروف العامة في الدول المشار إليها صاحبه ما يسمى بالربيع العربي ظروف معقدة وغير مستقرة والمنتخبات الوطنية الرياضية تعاني من شحة المال وتعاني من ضعف مستوى الفرق لضعف التدريبات وقلة المعسكرات، والظروف السائدة لا تسمح للكثير من لاعبي المنتخبات بالحضور للتدريب فالتهرب حاصل لهذا اللاعب أو ذاك وشظايا التفجيرات تتناثر من مكان لآخر وفي كل الأوقات، ومتعة الرياضة وبريقها قد خفت في تلك الدول فالربيع ما صنع لا تنمية اقتصادية ولا اجتماعية بل دمر ما كان موجوداً.

والثورات الشعبية في دول الربيع العربي انعكس سلباً على الأوضاع الرياضية وخاصة في الدول التي انطلقت منها الثورات والتي سميت بالربيع

العربي، فالبطولات المحلية انعدمت بسبب عدم الاستقرار والأمن في تلك الدول، والمباريات الدولية تكاد تكون هي الأخرى قد توقفت بسبب الكلف المادية التي أصبحت غير موجودة إضافة إلى ضعف الأمن وعدم قدرة اللاعبين على الخروج للتدريب أو للمباريات، كل ذلك بسبب تداعي الحالة الأمنية وعدم استقرارها، وليكن ما حصل في ملعب بورسعيد أثر سقوط أكثر من (75) قتيلاً من جماهير النادي الأهلي وعلى أثره ألغى الاتحاد المصري لكرة القدم مسابقات الموسم، وتدخلت وزارة الداخلية بذلك وأكدت على ضرورة إلغاء المباريات بسبب الظروف السياسية التي تشهدها مصر، وباتت الأندية المصرية مهددة بالإفلاس وخاصة الكبيرة منها، بعد أن كانت تتباهى بالفائض المالي السنوي، ووصل الأمر عند بعض الأندية المصرية ببيع بعض لاعبيها لتسديد مستحقات ما تبقى من لاعبيها وهذا ينطبق تماماً على بقية دول الربيع العربي ولو كان هناك بعض الاختلافات البسيطة، وربما في بعض الأحيان يكون وضع الأندية الرياضية والاتحادات الرياضية أفضل نسبياً في دولة أخرى يسودها ما يسمى بالربيع العربي، ودعت القيادات الرياضية في بعض دول الربيع العربي إن لم يكن جميعها إلى التأقلم للظروف الجديدة والعمل على ضغط المصاريف وخاصة المصاريف المقررة أو الموجهة للتعاقد مع اللاعبين والمدربين وخاصة أصحاب الرواتب العالية. بشكل عام أن الشؤون الرياضية تأثرت تأثراً بليغاً إن كان ذلك بالأحوال الاقتصادية أو الاجتماعية الصعبة التي تمر بها بلاد ما يسمى بالربيع العربي.

فالرياضة العربية قبل الربيع العربي كانت رياضة حيوية ونامية ومتطورة وتمتاز بديناميكية رائعة على المستويين المحلي والعالمي، نعم مستوى الامة العربية الرياضي ليس بالمستوى المتقدم جداً لكنها رياضة حية ولها قيمة حياتية لا يمكن لأي دولة الاستغناء عنها، إن كان ذلك على مستوى البطولات أو مستوى ملء أوقات الفراغ للشباب وحتى كبار السن أو المستوى الترويحي أو العلاجي... الخ. لا بل أصبحنا نستخدم الرياضة لأغراض الربح والاستثمار وهذا منتشر في كل بلاد الدنيا، ولا أبالغ إذا قلت أن الرياضة وخاصة كرة القدم أصبحت طاغية على كل الأحداث وأحياناً بدأ رجال السياسة يستخدمون الستادات الرياضية والقاعات الرياضية منبراً هاماً لخطاباتهم وتكون أحياناً هذه الخطابات لإثارة الرأي العام، وأحياناً تكون هذه الملاعب مصدر اشتعال فتيل تلك الثورات.

وأصبحت الملاعب متنفساً للجماهير وكانت الساحات ملتقى للشباب وهم يصطدمون مع رجال الأمن وشعارات التمرد بدأت تنطلق من تلك الساحات وحقد الشباب على رجال الأمن بدأ يزداد، وهذا ما دفع محمد البوعزيزي بسكب الوقود على نفسه واشتعل فتيل الثورة، وبدأ الناس يتحدثون في السياسة ويحللون ما يجري ويتوقعون ويتخيلون ما سيحدث الآن وفي المستقبل وأصبحت الرياضة منسية تماماً بعد أن كانت هي محور الحديث في مجالس الشباب وأنديةهم وقاعاتهم، وأصبحت الجماهير تتنفس السياسة ونسي تكتيك وتكنيك كرة القدم مثلاً وأصبحت اللقاءات لقاءات مشاكسات بين هذا النادي وذاك. وأصبح الشعب

كله مهتماً بالسياسة وشؤونها ومشاكلها المعقدة في حين لم يكن له أي اهتمام بالسياسة وأحداثها قبل الربيع العربي، ولم يكن يعرف مَنْ المعتدل والمتطرف أو ماذا يعني اليمين واليسار، وأصبح الشعب مهتماً بالتاريخ والجغرافيا بعد أن كان تفكيره منصباً على جمهور هذا النادي أو ذاك، والمكان المخصص له في السباقات اللاحقة ويتحدثون عن التخطيط الرياضي وإدارته وعن هذا المدرب أو ذاك وأسلوب لعبه في الساحة، وعن هذا اللاعب أو ذاك كم بيع هذا اللاعب وَمَنْ اشتراه، هذه الأقاويل التي كانت دارجة بين الجمهور العربي لكن الآن أصبح في خبر كان لا أحد يتحدث عن هذا أبداً، كل ما يتحدثون به هو الاستقرار والأمن وتوفير الغذاء والدواء للناس، والرعب والفوضى وعدم الاستقرار هذا هو تفكير الشباب العربي الآن. وأعتقد سيبقى الوضع على حاله إلى أن تصل الأمور إلى نهايتها ولا أحد يعرف أين هي النهاية وإلى متى سيبقى واقعنا العربي على هذا الحال.

كل ما ذهب إليه حقائق ماثلة أمامنا لا أحد يقوى على نكرانها، فالخوف أصبح رفيق حياتنا ليس على أنفسنا فحسب بل مستقبل الأجيال القادمة، التي ستدفع ثمن اخطاء الزعامات السياسية العربية وما آلت إليه هذه الأحوال والظروف الصعبة والمعقدة، كم كنا نتمنى أن يجيء يوم الحرية كي يصبح المواطن العربي يتنفس نسائهما، لكن الأمر أصبح عكس ذلك فالمواطن العربي دفع آلاف الأبرياء مقابل ذلك ويا ليتها تحققت فاستغلت كلمة الحرية استغلالاً قبيحاً لدى الكثير من مجتمعاتنا وشبابنا، الذي تاها في هذا الواقع المجهول. وبدأ يبرز إلى السطح أناس بعيدين كل البعد عن الوطنية، ولا تربطهم بالعروبة

شيء سوى مصالحهم الخاصة وأجندتهم الخارجية التي أصبحت واضحة ومكشوفة أمام الناس جميعاً. رغم هذا كله ورغم الذل والإهانة المصابة بها الأمة وشعوبها المقهورة إلا أن الشعور بالأمن والبهجة والتفاؤل ما زالت تفيض به نفوسنا في مستقبل عربي مشرق نرمي من ورائه غبار الذل والإهانة الذي افضت به قلوبنا سنوات طوال، لكن كما يبدو لنا أن القادم أكثر قبحاً من ما مضى. وأصبح الباب مفتوحاً للأجنبي ليدخل إلينا من جديد كما هو الحال في طموحات الدولة العثمانية حيث تسعى جاهدة لإعادة هيمنتها على المنطقة العربية من جديد، ليعودوا بجرائمهم ثانية على هذه الشعوب المنهوكة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، كل الظروف الآن مهياة لهؤلاء إذا لم يستفيق الأخ العربي ويعي ما يدور حوله من تحركات استعمارية لتفتيت هذه الأمة طبقاً لمذاهبهم وطوائفهم، وسيلجأ اعداء الأمة إلى التكيل بأصحاب الفكر والعقول النيرة لما لهم من دور رائد في بناء الأمة وتطويرها، وخاصة إذا توافرت لهم مستلزمات البناء والتطوير المتمثل في المال الذي هدر بالمليارات على حاجات لا تمت لتنمية الأمة بصلة لا بالعكس هدرت على تدميرها وبعثرتها وتقسيمها، فلو استثمر هذا المال في الاتجاه الصحيح لأصبحت الأمة بكاملها قوية متماسكة تتحطم عليها تطلعات وطموحات المستعمرين المستهترين بحريات الشعوب ومستقبلها وطموحاتها، وما الحرب على سوريا إلا مثلاً ساطعاً أمامنا على تلك المؤامرات التي تحاك ضد أبناء الأمة وشعوبها، لسبب واحد هو المحافظة على سلامة إسرائيل وأمنها، لأن قوة الأمة تكمن بوحدتها وقوة

جيوشها التي دمرتها المناحرات الداخلية، وهذا الشيء يجب أن تفهمه زعامات الأمة العربية، ولا أعتقد أنهم سيفهمون ذلك لأن الأمر قد فلت من أيديهم وأصبحوا ألعبوة بأيدي المتلاعبين وهم كثر في هذا الزمن الرديء. ومن الملاحظ أن الاهتمام بالقضية الفلسطينية قد تراجع عمّا كان عليه، وحتى الكتاب في الصحافة اليومية تراجعوا في كتاباتهم ونادراً ما نجد كاتباً يتطرق لقضايا فلسطين ولو مرة في الأسبوع على الأقل، وهذا ينطبق على الصحافة العربية إلى حد بعيد.

اقتصاد دول الربيع العربي تراجع إلى حد كبير فمصر وتونس وليبيا وسوريا والعراق واليمن تعيش أزمات اقتصادية كبيرة بسبب الاضطرابات السياسية والأمنية المتواصلة، وتعاني هذه الدول أزمات مالية بسبب ما تعيشه من أحداث متوترة ليس فقط داخل دول الربيع العربي، بل امتد إلى دول الجوار، لكن الأضواء ما زالت مسلطة على دول ما سمي بالربيع العربي التي ذكرتها حيث انتفضت شعوبها على أنظمة حكم وصفت بالفساد والظلم والاستبداد مطالبة التغيير إلى الأفضل لكن الأفضل ما زال بعيداً، فالجنيه المصري تراجعت قيمته مقابل الدولار، وتراجع إيرادات السياحة وازداد معدل البطالة كل ذلك بسبب التظاهرات السائدة في الساحات الرئيسية وظهور عمليات عنف واضطرابات سياسية تسود البلاد.

وفي سوريا ما تزال الحرب مستعرة هناك بين قوات النظام والمعارضة المسلحة في هذه الظروف المأساوية يتهاوى اقتصاد البلاد وتزداد خسائره يوماً

بعد يوم، وشل عجلة الاقتصاد وتوقف الإنتاج وزاد التهرب الضريبي وانخفضت قيمة الليرة السورية والوضع الاقتصادي بشكل عام غير مطمئن.

وفي اليمن اقترب اقتصاد البلاد من حافة الانهيار، بعد تدهور الأوضاع الأمنية، وانتشار مسلحي المنظمات الإرهابية في البلاد وتعرضت خطوط أنابيب النفط والغاز لهجمات متعددة من المسلحين وهذا أضر باقتصاد البلاد وخاصة أن اليمن يعتمد أساساً على صادراته من النفط والغاز، ورغم المساعدات التي تقدم لليمن إلا أن اقتصادها ما زال متعثراً، وارتفع مستوى البطالة إلى (47%) وزاد معاناة أكثر من (3.5) مليون يمني من سوء التغذية.

وفي ليبيا لم تكن أحسن حالاً من غيرها من دول الربيع العربي فالإقتصاد تفكك بحكم التفجيرات والهجمات المسلحة في المدن الكبيرة في ليبيا كطرابلس وبنغازي وغيرهما، فالاحتجاجات والتظاهرات أوقفت خطوط الإنتاج النفطي الذي يعتمد اقتصاد البلاد عليه ووصلت خسائر البلاد إلى أكثر من سبعة مليارات دولار بسبب الإضرابات في حقول النفط والموانئ الليبية، والذي يزيد الطين بلة أن مجموعات مسلحة وبعض رجال القبائل تسيطر على معظم حقول النفط والموانئ مطالبة بمزيد من السلطة السياسية وزيادة الرواتب مما أدى إلى وقف تصدير النفط الذي يعتبر الشريان الرئيسي للحياة في ليبيا.

وفي تونس مهد الثورات العربية ما زال اقتصادها متعثراً بسبب الخلافات الحادة بين الحزب الحاكم والقوى السياسية المعارضة تجلت في عدم الاتفاق

بينهما لفترات طويلة على شخص رئيس الحكومة إضافة إلى الخلل الأمني الذي لحق بالبلاد أثر اغتيال رموز المعارضة. لكن اقتصاد البلاد لم يصل إلى الحد الذي وصلت إليه الدول الأخرى من دول الربيع العربي، فالسياحة بقيت محافظة على وتيرتها بحكم الاستقرار الذي يسود البلاد وهنا لا بد من الإشارة إلى أن قطاع السياحة من أهم ركائز الاقتصاد التونسي حيث يمثل (60%) من موارد البلاد من العملة الصعبة.

وباعتقادنا أن دول الربيع العربي ستبقى تعاني ظروفًا اقتصادية صعبة وربما تستمر لفترة طويلة والتخلص منها يحتاج إلى أمن واستقرار ويحتاج إلى التخلص من الفوضى والاضطرابات الداخلية. وربما بعض دول الربيع العربي النفطية قادرة على إعادة اقتصادها لما كان عليه بسرعة كبيرة إذا انتهى النزاع المسلح فيها واستؤنفت عمليات التصدير، أما الدول التي تعتمد على اقتصاد متنوع تحتاج قبل كل شيء إلى توافق داخلي بين القوى المتنازعة حتى تعيد دورة الإنتاج الاقتصادي إلى ما كان عليه.

في ظل هذه الظروف ستبقى التنمية البشرية ضعيفة وسيبقى التوجه للاستثمار في الجانب الرياضي ضعيفاً، وستبقى الفرق الرياضية عاجزة على مواصلة تدريباتها بسبب ضعف الأمن والاستقرار.

وكما يبدو إن تجليات النظام الدولي الجديد والعولمة والانفتاح وسيطرة القوى العظمى تتضح في ترك دول الربيع العربي على حالها تتناحر مع بعضها

البعض داخل الدولة الواحدة، وكما هو ملاحظ أن الدول العظمى وفي مقدمتها أمريكا تعمل جاهدة على تفتيت أبناء الشعب الواحد إلى قوميات ومذاهب وطوائف ومحاولة إنهاكها وتخريب مقومات وجودها، وتبعدها عن التنمية والتطور والبناء. أمام هذا الخطر الكبير الذي يواجه الأمة كلها علينا مواجهة التحديات بعقلانية والقدرة على معرفة الآخر والحوار معه ومعرفة قدراته وإمكاناته كي نتمكن من إحداث التغييرات المطلوبة، وأن نبحت عن موقع يليق بالأمة كلها دون خجل أو خوف لأنها كانت مثار إعجاب الدنيا كلها بعدلها وفكرها وعلمائها وحضارتها. علينا أن نفهم أهداف الأعداء والعمل على كشفها والتصدي لها ولا يتم هذا إلا بالتعاقد والمحبة ونزع الخلافات داخل الشعب الواحد، كي نتمكن من مواجهة هذه الأهداف التي لا تزيدنا إلا فرقة وتبعثراً واقتتالاً، وهذا ما يريده العدو لأبناء هذه الأمة كي يبقى متنعماً بالأمن والاستقرار، علينا أن نسعى باستمرار إلى خلق ثقافة صالحة للمجتمع العربي كله ثقافة لا تعرف العنصرية ولا العصبية ولا الإقليمية ولا الطائفية ثقافة غير منغلقة أو متوقعة ثقافة مفتوحة على العالم لتلاقح الثقافات الأخرى تأخذ الصالح وترفض الطالح. هكذا نستطيع أن نعيد لأمتنا مجدها وعظمتها. وفي النهاية لا بدّ من استبدال مصطلح الربيع العربي بمصطلح أكثر ملاءمة وهو الصقيع العربي كما وصفه العلامة ناصر الدين الأسد.

الفصل السابع

التنمية البشرية ومفاهيم العولمة

الفصل السابع

الرياضة والتنمية البشرية والعولمة

العولمة - تعني اصطباغ عالم الأرض بصبغة موحدة، شاملة لجميع أقوامها، وكل ما يعيش عليها، وتوحيد النشاطات الإنسانية في قالب شامل لنواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والاستثمارية وإعطاء الحرية المطلقة لحركة الشركات، وتدفق رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية دون عوائق أو موانع وهي بهذا تكون مضلة عالية تعولم الناس بمفهوم عام وشامل⁽¹⁾.

جاءت العولمة بعد سنوات قلائل من انهيار الاتحاد السوفياتي، لكن طالما هذا المصطلح جاء من حكومة أمريكا وحكومات الدول الغربية، فيبدو أنه أصبح مقبولاً لدى بعض الناس وخاصة في بلاد العرب، ومرفوضاً جماهيرياً وشعبياً في بلاد أهل العولمة⁽²⁾. حيث تعم المدينة التي تستقبل الاجتماعات الدولية الخاصة بالعولمة بالمظاهرات والاحتجاجات على العولمة وليكن ما حصل في مدينة سياتل الأمريكية من مظاهرات عام 1999 التي حالت دون وصول الرئيس الأمريكي كلنتون آنذاك لإلقاء كلمته، ومظاهرات احتجاجية قامت في مدينة جنوا الإيطالية عام 2000 ورافق ذلك المؤتمر احتجاجات صاخبة ضد

(1) عبدالرحمن، بكر الياسين، العولمة والأمن، دار طويق للنشر والتوزيع، ط1.

(2) كمال جميل الربضي، الرياضة في متاهات السياسة، دار وائل للنشر، 2003.

العولمة. رغم كل هذه الاحتجاجات إلا أن الدول الصناعية سائرة في طريقها، لأنها لا تنوي إلا الخير لشركاتها العملاقة. ولا يعنيها شيء آخر دون ذلك. رغم أن كل ما يجري على حساب الدول الفقيرة والنامية ونحن في بلاد العرب جزء منها. وإن ما تفعله العولمة الاقتصادية الآن هو عولمة الفقر، والذي يتبنى هذا المفهوم بطريقة غير مباشرة هو صندوق النقد الدولي، بمواعيده للدول النامية بأن المستقبل لها شريطة أن تلتزم هذه الدول بمخططاته، وإن ما تريده الشعوب هو اقتصاد عالمي ذو بعد إنساني يعالج هموم الفقراء وإيجاد فرص عمل لملايين البشر العاطلين عن العمل.

عولمة كرة القدم وهدم الاستثمار

عاشت الجماهير العربية والعالمية الصغير منها والكبير شهراً كاملاً وهي تتابع كأس العالم في البرازيل 2014، حيث تابعنا المنتخب الجزائري الوحيد في الدورة، وتبخرت آمال العرب بخروجه من المونديال. متابعة الملايين وربما المليارات من البشر في العالم، توحدت أمزجة الكثير منهم متناسين جنسياتهم وألوانهم وبلدانهم. فأحياناً نجد مشجعين ومتعصبين لمنتخب البرازيل أو منتخب الألمان أو منتخب الأرجنتين أو منتخب هولندا أو الخ. فهؤلاء يفرحون ويصفقون حينما يفوز منتخبهم المفضل ويحزنون وحتى يبكي البعض منهم حينما يهزم، وإنني شاهدت كيف ساد الفرح بين الناس حينما خرج الفريق الأمريكي

من المونديال وهذا يعكس نتيجة مفادها أن السياسة الأمريكية المتغطرسة والمنحازة لإسرائيل قد انعكست على مجريات الأحداث الرياضية في دورة البرازيل وحظيت أي السياسة الأمريكية بمنسوب عالٍ من الكراهية لدى الكثير من الناس.

المقاهي تمتلئ والشوارع تزدهم بالسيارات، والمشجعون ينشرون الفوضى في الشوارع والحارات وحتى المقاهي التي يتواجدون فيها وخاصة بعد الانتهاء من كل مباراة، والفريق الخاسر ينصب جام غضبه على كل شيء أمامه. وانعكس هذا الأمر على الواقع الاجتماعي داخل الأسرة الواحدة، حيث تجد أحد أبناء الأسرة مع البرازيل والآخر مع الأرجنتين وآخر مع الألمان، وأحياناً يحدثون ضجة وصراخ داخل المنزل الذي يجمعهم وهذا الأمر امتد إلى الكثير من الأسر على مستوى الوطن العربي والعالم.

من المعروف أن الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) اتحاداً دولياً ولا يعتبر ملكاً لأحد، ولا حتى لدولة بعينها فهو لكل الدول في العالم، لذا لا يستطيع أحد أن يحتكر كرة القدم أو يستغلها أو أن يضعها كيفما يشاء، لكن المتابع لشؤون الفيفا يشعر أنها محتكرة لفئة خاصة ومكيفة حسب مصلحة محتكريها. وكرة القدم العالمية نشأت لتحقيق فائدة اجتماعية وترويحية ونفسية للبشر جميعاً.

لكن العكس هو السائد في وقتنا الحاضر، حيث أكد تقرير عن لاعبي كرة القدم في إيطاليا أنهم أكثر عرضة للإصابة بسرطان الكبد واللويميا وغيرها من

الأمراض والجلطات والذبحات الصدرية بسبب زيادة تناول المنشطات المتمثلة في التستوستيرون Testosterone وكان المدعي العام الإيطالي قد طلب من خبراء المعهد العالمي للصحة إعداد تقرير للوقوف على قصة تناول المنشطات في كرة القدم في إيطاليا، وشملت الدراسة تحليل ظروف وفاة عينة من (165) لاعباً خلال السنوات الثلاثين الماضية الذين كانوا أعضاء في أندية الدرجة الأولى والثانية والثالثة هناك. وهذا الواقع يؤكد أن الفيفا أصبحت تساهم في دمار اللاعبين وموتهم لعدم قدرتها على ضبط المنشطات وتعاطيها.

إن عولمة كرة القدم تعني خلق المحبة بين الشعوب والناس وتكون متنفساً للناس لكن الذي يحصل الآن هو انتشار الكراهية حتى بين الأصحاب. وإلى العدوانية بين الشعوب حيث أدت المباراة بين الهندوراس والسلفادور عام 1970 إلى حرب طاحنة راح ضحيتها أكثر من (30000) بين قتيل وجريح، وما زال هذا الجرح بين الدولتين قائم، وبدلاً من أن تكون الفيفا مشروع رياضي ترفيهي تحولت إلى مشروع اقتصادي استغلالي. وأصبحت الآن مشروعاً للفساد بامتياز ممثلاً بغسل الأموال باسم الفيفا إلى خلق مباريات وهمية للحصول على الأموال ومضاعفة أسعار التذاكر⁽¹⁾. وليكن ما حصل في مونديال البرازيل 2014 شاهد على ذلك. مستغلة بذلك فكرة أنها تقود العالم بأسره في مجال كرة القدم، هذه الانتقادات تتعرض لها الفيفا منذ وقت طويل وآخرها تهمة الفساد في اختيار قطر لمونديال 2022 ودور محمد همام فيها، كما تحركت مظاهرات في كل

(1) عنصرية الفيفا، قراءة في رؤيا القائد معمر القذافي للقضية.

القارات تندد بالاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) الذي حول هذه اللعبة الشعبية الممتعة إلى سلعة استغلالية تخضع لقوانين اقتصاد السوق كالعرض والطلب والربح أولاً وأصبح الاتحاد يحقق أرباحاً كبيرة في كل دورة من دوراته، ويحصد مع محطات البث التلفزيوني الاحتكار وشركات الإعلانات الجزء الأكبر عن هذه الأرباح.

والمشكلة الكبرى أنه لا تملك أي جهة محايدة حق مراقبة هذا الإنفاق داخل (الفيفا) التي تعتبر نفسها مستقلة استقلالاً تاماً ولا يحق لأحد مهما كان أن يتدخل بشؤونها، ويمتد الفساد إلى داخل الدول المنظمة للبطولة من خلال الإنفاق المالي الكبير على بناء الملاعب وبسرعة تفوق المعقول، وأصبحت الفيفا ترسم البطولات وتحدد مسارها على هواها. وأصبحت كرة القدم العالمية (الفيفا) قوة سياسية ومالية نافذة استخدمت نفوذها الاقتصادي ودخل رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال في التحكم بمسيرتها وبدأوا يتحكمون بالقنوات التلفزيونية العالمية ويقومون بتشغيلها وتحت رعاية وإشراف الاتحاد الأوروبي الدولي للعبة، ومقتصرة على بعض القنوات التي تم شراؤها. وأصبح واضحاً لدى العالم كله أن لغة المال أصبحت المسيطرة على تلك اللعبة التي نشأت على أكتاف الفقراء ويقال أن لعبة كرة القدم هي لعبة الفقراء أصلاً، وأن أسلوب التشغيل يبعد الناس وخاصة الفقراء منها عن متابعتها وحرمانهم من مشاهدة تلك الحركات الفنية الرائعة للاعبين العالم وخاصة المميز منهم. وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أن ميزانية اتحاد كرة القدم العالمي (الفيفا) وصل اليوم إلى أكثر من (300) مليار

دولار نحن نعرف مصدر هذه الميزانية للاتحاد (الفيفا) لكن لا نعرف أين تصب هذه الأموال.

إنها صورة أصبحت واضحة وعلى الدول أن لا تقف أمامها صامتة لأن ما يجري داخل الفيفا لا يخدم إلا عصابة المستفيدين منها الذين حولوها إلى تجارة لا تخدم الرياضة بل تفسدها وتجعل منها أداة للكراهية والحقْد والمخاصمة وخاصة أن كرة القدم وملاعبها هي الأكبر والأشمل حيث تتجمع في ملاعبها كل شرائح المجتمع وبطولاتها العالمية وتجمع أيضاً شرائح من شعوب العالم أجمع فهناك (207) دولة عضو في الفيفا بينما هناك حوالي (195) دولة عضو في هيئة الأمم المتحدة، ورغم ضبطها بقوانين وأجهزة أمن محلية وعالمية إلا أنها أي كرة القدم تشهد ملفات دامية في ملاعبها وحولها وتشتد أحياناً أكثر من الصراعات السياسية والطائفية كما هو الحال في نهائي أندية أوروبا حيث قتل الكثير وسقط عشرات الجرحى وليكن ما حصل بين مصر والجزائر عام 2009 شاهد على ذلك حيث سقط عشرات القتلى والجرحى. وما حصل في مدينة بورسعيد من مجزرة دموية راح ضحيتها أكثر من سبعين شخصاً وأكثر من ألف آخرين جرحى في أسوأ كارثة تقع نتيجة أعمال عنف في ملاعب كرة القدم المصرية عقب مباراة النادي الأهلي مع مضيفه النادي المصري عندما اندفع عدد كبير من المشجعين لمطاردة لاعبي الأهلي وجهازه الفني وجماهيره.

هذه بعض النماذج القليلة لما يحصل في ساحات كرة القدم العالمية فالعنصرية قائمة والتفرقة موجودة وعلى (الفيفا) أن يتصدى لمثل هذه الأحداث

والعمل على وقفها من خلال اتخاذ الإجراءات الرادعة لمثيريها، وليس مهمة الفيفا فقط جمع الفلوس وتكديسها في البنوك دون وجه حق. هذه حال كرة القدم الدولية المسماة بـ(الفيفا)، ونقول دائماً لو الذي اخترع كرة القدم حياً وشاهد ما يجري لها الآن لعمل جاهداً على إلغائها من الوجود، لأنه كان يعتقد أن كرة القدم ستكون سبباً في خلق المحبة والتسامح بين الشعوب وتكون متنفساً للناس ورسم البسمة على وجوههم، لكن الذي يحصل الآن العكس تماماً، أصبحت كرة القدم سبباً في تعميق الكراهية بين الشعوب وحتى بين عناصر الشعب الواحد وليكن ما أشرت إليه في بورسعيد شاهداً على ذلك.

اللاعبون داخل الساحة يذهبون ويجيئون في مساحة ضيقة والطائرات تحوم في السماء فوق الملاعب والجنود المسلحين ينتشرون حول الملعب من الداخل والخارج، لمنع العنف الذي أصبح سمة ليست غريبة على كرة القدم وهذه المشاهد لا تقتصر على دولة دون أخرى بل أصبحت سمة منتشرة في كل دول العالم الأوروبية والآسيوية والإفريقية، وأمريكا الشمالية والجنوبية، كل هذه القارات عنف كرة القدم موجود بها والحراسات المشددة على كل المباريات تحسباً لما سيحصل من عنف وتدمير وخراب. والتقارير تشير أن (الفيفا) هي التي تعزز هذه الظاهرة بسبب التفرقة العنصرية التي تمارسها بين بعض شعوب العالم وهي دائماً منحازة إلى الدول الغنية دون إعطاء الشعوب الفقيرة حقها في التمتع بالحركات الفنية المثيرة لهذه اللعبة الجماهيرية. والمتتبع لبطولات العالم يجد ما أشرت إليه تماماً.

يقول مانويل جوزيه المدرب البرتغالي السابق المطلوب من (الفيفا) هو تحقيق الأهداف السامية التي ينشدها الجميع من ممارسة هذه اللعبة ونشرها في العالم متمثلة في خلق مناخ يسوده السعادة والاستمتاع المواهب والمهارات بدلاً من أن تتحول إلى التعصب الأعمى غير المرغوب فيه. وأضاف إن الفيفا إذا تفاعلت مع المجتمعات الفقيرة سوف تكون لها بصمات أكثر وأفضل مما هي عليه الآن في النهوض ومساعدة هذه المجتمعات من خلال الأرباح والعوائد المالية الكبيرة واستثمارات كرة القدم التي تعود عليها بدلاً من أن تتركها تعيش في مجاعات وفقر، لأن هؤلاء الفقراء يعانون من أزمات اقتصادية واسعة⁽¹⁾، وباعتقادي إذا لم تستطع الفيفا تحقيق ذلك تكون قد انحرفت عن المسار الذي وضعت في مراحل نشأتها وخلق جو من الفرح والسعادة لمواطني دول العالم بلا تحيز أو تفرقة بين هذه الدولة وتلك، وتتقيف العالم رياضياً ويعرفوا أن أهداف الفيفا هي أهداف إنسانية لا أن تتحول إلى مصدر للربح وجمع المال على حساب الجوانب الأخلاقية والإنسانية.

يقول ميشيل بلاتيني رئيس الاتحاد الأوروبي لكرة القدم: يجب على الفيفا أن تخصص نسبة كبيرة من أموالها لمكافحة الفقر في الدول الإفريقية وبعض دول أمريكا اللاتينية وأن تحرص على تفعيل دورها ومواثيقها التي تعهدت بها عند إنشاء هذه المؤسسة الرياضية الضخمة في النهوض بكرة القدم والحفاظ على المواهب من أي أخطار. وأضاف على مسؤول الفيفا أي كان والأعضاء أن

(1) مرجع سبق ذكره.

يتابعوا أزمات العالم وإيجاد حلول جذرية للمشاكل التي تنتج عن الفهم الخاطئ لبعض الشعوب والدول تجاه كرة القدم لأن أي خلل أو مشاكل تنتج عن اللعبة تتحمل الفيفا مسؤوليتها⁽¹⁾.

ويقول الهولندي رود كرول نجم هولندا الأسبق يطالب الفيفا بعدم التفرقة بين دولة وأخرى، والاهتمام بجنس دون آخر وعدم النظر إلى لون البشرة لأن كرة القدم لم تنشأ ولم تقم عليها (الفيفا) إلا لإزالة الحواجز بين الدول البيضاء والسوداء والمجتمعات الغنية والفقيرة دون تفرقة وبحيادية تامة⁽²⁾.

ويقول محمود الجوهري المدير الفني الأسبق للمنتخب الوطني المصري يقول: يقوم العمل داخل الفيفا تحت شعار (الفساد هو سيد القرارات) ولا يمكن أن يصدر أي قرار داخل الفيفا إلا إذا كانت وراءه مصالح شخصية وأهداف مادية يستفيد منها القائمون على الأمور داخل الفيفا، لذلك تجد هناك قرارات للفيفا متناقضة وفوضوية تسيطر عليها العشوائية، ويؤكد على أن مجموعة من الشركات ورجال الأعمال هم القائمون على الأمور داخل الفيفا وأصبح العنصر الأساس في كيان هذا الاتحاد هو المال فمن يدفع أكثر يحصل على فوائد أكبر⁽³⁾.

هذه نماذج لآراء بعض رموز اللعبة القديم منها والجديد وعلى مستوى المدربين واللاعبين والإداريين الكل غاضب على الاتحاد العالمي لكرة القدم

(1) مرجع سبق ذكره.

(2) مصدر سبق ذكره.

(3) المصدر نفسه.

(الفيفا). لعنصريته وتحيزه لجهة دون أخرى وميله نحو الدول الغنية وإهماله للدول الفقيرة، وتحول إلى مؤسسة لجمع الأموال وتحوله إلى بورصة مالية كبيرة تسيطر على مقدرات الأندية في دول العالم وتستطيع أن تطبق القوانين وتفعلها كما تشاء دون رقيب أو حسيب.

من الممكن للفيفا أن تكون مؤسسة استثمارية كبيرة، وتقدم مشاريع خدمية واسعة للدول الفقيرة وهذا واحد من أهداف الفيفا الذي لا نرى منها شيئاً على أرض الواقع إلا نادراً أين دور الفيفا في محاربة الفقر والمجاعات والدول التي ما زالت تقع تحت الاحتلال ماذا قدمت الفيفا لأصحاب هذه المشاكل الكبيرة؟

حينما نقول أن موازنة الفيفا كما أشارت بعض التقارير تجاوزت 300 مليار دولار، هذا المبلغ مثير للعجب والدهشة أين تستغل هذه الأموال؟ هل طورت وساعدت الفيفا اتحادات كرة القدم في الدول الفقيرة؟ أم ماذا عملت الفيفا بهذه المبالغ التي تشكل مضاعفات موازنات دول؟

على الفيفا الآن أن تستفيق وتذكر مواقع تقصيرها والعمل على حلها قبل أن تزداد هذه المشاكل وتتوسع أكثر من حجمها.

لكن علينا أن نعترف ونقول أن اتحاد كرة القدم العالمي (الفيفا) الذي يقيم هذه المباريات العالمية، فهي دون شك تقرب من مشاعر الناس في كل أنحاء العالم في وقت واحد، وهم يستمتعون بمشاهدتها بروح إنسانية متسامحة حيث

تلتقي فرق من دول العالم المختلفة في الساحات والاستادات الرياضية تحمل روح المنافسة النقية الشريفة وليس بالصراع الدموي والعنف المقزز للأبدان، فدعنا نتنافس بالمهارات الفنية الجميلة أمام شعوب العالم بعيدة عن العنصرية والتعصب الديني أو القومي أو العرقي، هذه هي الأهداف الأساسية التي بنيت عليها الفيفا ونأمل أن لا تكون الفيفا شركة تجارية مساهمة وإذا هي هكذا عليها أن تتدارك وضعها وتعود إلى دورها كمؤسسة اجتماعية غير ربحية، ويمكنها أن تحقق دخلاً يكفي نفقاتها وتوظيف أموالها لتطوير ورعاية اللعبة وخاصة في الدول التي تعاني من الفقر والعوز ومشاكل الحروب، وهم يعشقون كرة القدم التي نشأت أصلاً بين أوساط هؤلاء الفقراء.

يصدر بين الحين والآخر أصوات تتادي بالإغاء (الفيفا) من الوجود، بسبب ممارساتها اللامشروعة التي سبق وأن ذكرناها، لكننا نطالب باستمرار الفيفا ولكن البدء بعملية الإصلاح وإبعاد الفاسدين من صفوفها؛ كي تبقى الفيفا مثار إعجاب في نشر المحبة والسعادة والرضى في نفوس الكثير من شعوب العالم التي تعشق كرة القدم وفنونها الجميلة، لكن علينا أن نعترف ونقر أن (الفيفا) قدمت الملايين من الدولارات من أرباح كأس العالم لبرامج تطوير الناشئين واكتشاف المواهب بصفة خاصة في الدول النامية. كما قدّم (الفيفا) دعماً كبيراً لإعادة بناء وإعمار الملاعب التي دمرتها إسرائيل في العدوان على غزة عام 2012. وها هو العدوان الإسرائيلي على غزة وما حولها مرة أخرى حيث دمر الكثير من المنشآت الرياضية والملاعب في شهر تموز عام 2014 وعلى

الاتحاد الدولي لكرة القدم أن يقدم العون والمساعدة لإعادة بناء وإعمار تلك المنشآت الرياضية التي دمرها الاحتلال الإسرائيلي، كي تعود النشاطات الرياضية في غزة إلى ما كانت عليه، ولن ينال الاحتلال من عزيمة الرجال هناك وستبقى الرياضة الفلسطينية شعلة مضيئة للمشروع الوطني الفلسطيني.

وقد قدم الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) مع الاتحاد الأوروبي لكرة القدم دعماً سخياً للدول الفقيرة في أفريقيا ومنطقتي الكاريبي والمحيط الهادي بمبلغ يقدر بـ(31.93) مليار دولار على أربعة أعوام.

كما قدم (الفيفا) مساعدة لمكافحة مرض الإيدز والسل والملاريا، ومساعدة الدول على مكافحة العنصرية وكل أشكال التمييز. وقد اقترح أحد أعضاء مجلس النواب الفنزويلي على الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) بالتبرع بـ(10%) من أرباح كأس العالم لمساعدة الفقراء لا سيما أن الفيفا كما قال منظمة لا تهدف للربح، وعليها (الفيفا) أن تثبت من خلال الأفعال أن رؤية الاتحاد الدولي لكرة القدم لا تقوم فقط على جمع المال بل لا بد من التبرع من أرباحه الكبيرة على الفقراء وأن تحوّل هذه الأموال إلى بناء المدارس والعيادات الطبية أو الهيئات الرياضية والمنازل وفيما لو طبقت الفيفا هذا تكون بذلك قد حققت لفئة أخلاقية كبيرة بين أوساط المجتمعات الفقيرة والغنية وخاصة بين عشاق كرة القدم.

أعتقد كل ما قام به الاتحاد الدولي لكرة القدم لا يشكل إلا نقطة في بحر قياساً بما يملكه من أموال باهظة.

تناحر الكرة العربية الدامية

مباراة التأهيل لنهائيات كأس العالم لكرة القدم في جنوب أفريقيا 2010 التي كانت بين الجزائر ومصر التي جرت أحداثها في القاهرة، حيث بدأ التوتر بمهاجمة الحافلة التي كانت تقل أعضاء المنتخب الجزائري في القاهرة قبل مباراة المنتخبين الأولى التي انتهت بفوز مصر بهدفين مقابل لا شيء، مما استدعى إقامة المباراة الحاسمة في الخرطوم بالسودان بعد تعادل الفريقين بعدد النقاط وعدد الأهداف في صدارة مجموعتهما الأولى إلى كأس العالم في جنوب أفريقيا عام 2010. وبعد الانتهاء من المباراة في القاهرة هاجم متظاهرون في شوارع العاصمة الجزائرية (15) خمسة عشر مكتباً لشركة محلية تابعة لمجموعة أوراسكوم المصرية للاتصالات، كما قاموا بأعمال تخريب استهدفت مكاتب شركة مصر للطيران في الجزائر. وبعد الانتهاء من المباراة التي جرت في الخرطوم جرى أعمال عنف وصفها علاء مبارك نجل الرئيس المصري السابق حسني مبارك بأنها إرهاب. ولم تكتفي الأحداث بذلك بل انتقل الجدل إلى الجانب الدبلوماسي، إذ استدعت مصر سفيرها في الجزائر للتشاور، كما استدعت السفير الجزائري بالقاهرة للاحتجاج على الهجمات. بدورها أعلنت وزارة الخارجية الجزائرية أن الجزائر استدعت سفير مصر في الجزائر وأعربت له عن استغرابها وقلقها الشديد من التصعيد في الحملة الإعلامية في مصر. ووصل الأمر عند الرئيس المصري السابق من أن بلاده لن تتهاون مع من يسيء لكرامة أبنائها وقال في خطاب له في مجلس الشعب المصري أن

رعاية مواطنينا بالخارج مسؤولية الدولة، نرعى حقوقهم ولا نقبل المساس بهم أو التناول عليهم، وقد عرض الرئيس الليبي السابق معمر القذافي وساطته بناء على طلب الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى وأنه سيعمل على ردم الهوة بين مصر والجزائر على أثر اللقاء الأخير بين منتخبي البلدين لكرة القدم. كما عرض السودان وساطته لحل النزاع بين البلدين مصر والجزائر، لكن الذي حصل أن السودان انجر إلى الصراع بعد أن لمحت وسائل الإعلام المصرية إلى أن السلطات السودانية قصرت في حماية المشجعين المصريين في الخرطوم، وأعلن نائب الرئيس السوداني عن خطة من ثلاث خطوات لإنهاء الخلاف تتضمن تقييم الخسائر المالية التي نتجت عن أعمال العنف وقال أن الخطوة الأولى هي تهدئة وسائل الإعلام وتقييم الخسائر وإعادة الأمور بين الدولتين إلى طبيعتها. وحتى الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) بدأ بإجراء التحقيقات بما جرى للفريقين ومشجعيهما.

وبدأت وسائل الإعلام في الدولتين تتحدث عن أعمال قتل واعتداء أدى ذلك إلى إحداث عنف في العاصمتين، وأصيب العديد من المتظاهرين ولحقّت خسائر تقدر بملايين الدولارات باستثمارات مصرية في العاصمة الجزائرية في أعمال نهب وتخريب مما أدى إلى وقوف الشركات عن العمل. ولم يُقصر الإعلاميون من كلا البلدين ببعضهم البعض، فالكل صب جام غضبه على الآخر والكل يتهم بعضه بعضاً بكلمات نابية وكلمات ثقيلة لا تقال بين دولتين عربيتين أفريقيتين وإسلاميتين.

الكل استغرب ما يجري في الصحافة وأعتقد أن الصحافة ساهمت بقدر كبير من الإثارة والطوفان الغاضب إلى حد امتدت أقلام الصحفيين إلى شتم الرئيس وإلى شتم الشعبين، وتلقينهم للأجيال القادمة أن لا يغفروا لبعضهم البعض إلى يوم الدين كما قال أحد الصحفيين، فالأزمة بين الدولتين نعم أصبحت أزمة دبلوماسية ومجتمعية. وقال أحد الصحفيين الجزائريين أن المصريين التابعين لعصابة آل مبارك حاولوا شراء ذمم بعض السودانين لكي يندسوا وسط الجمهور الجزائري على أنهم مناصرون للفريق الجزائري ثم بعد ذلك يقومون باقتحام الملعب حتى تعاقب (الفيفا) الفريق الجزائري بحرمانه من التأهيل، ثم يضيف الصحفي أستم أنتم من اعتدى أولاً على الفريق الجزائري فور وصوله إلى القاهرة؟ ثم تقولون بعد ذلك أنها مسرحية من نسج الفريق الجزائري وأن اللاعبين هم من عوروا أنفسهم!!!

هل هذا كلام يصدقه عاقل؟ لقد تماديتهم في الكذب حتى أصبحتم تصدقون كذبكم.... لقد انكشفتم على حقيقتكم بأنكم أمة عنصرية قتلها الاستعلاء والتعالي والتكبر. ويقول أن الجزائر هزمت مصر (1/صفر) سياسياً وإعلامياً تماماً كما هزمتها كروياً. ووصف الإعلام المصري الحكومي والخاص على أنها معركة تتعلق بالكرامة أي معركة كرة القدم.

الردح واللطم الإعلامي

الردح ولطم الخدود وشق الجيوب ما زال متواصلاً من الإعلاميين حيث وصف أحد الصحفيين المصريين وكثيرون غيرهم أن الشعب الجزائري كله

عبارة عن إرهابيين بحيث كما قال الصحفي أنك لا تستطيع أن تمشي في شوارعها بأمن في الليل ولا النهار، ووصل الأمر عند أحد الصحفيين الجزائريين بقوله أن العدو الأول للجزائر هي مصر وثانياً إسرائيل⁽¹⁾، وهدد أحد الرجال الدبلوماسيين المصريين بقوله سنطرد السفير الجزائري من مصر إذا لم تقدم الجزائر اعتذارها في الوقت الذي يجلس السفير الإسرائيلي كما يقول في مكتبه الوثير بقاهره المعز معزراً مكرماً يتفرج بربكم كما يقول هل من مهزلة أكبر من ذلك. ويتساءل الصحفي الجزائري ما الذي تريده مصر من معركة في غير معترك ولم يُصب فيها أي من مواطنيها بأذى، وهل يقتصر الأمر على صرف أنظار الشعب المصري عن فقدان المونديال وإبعاده عن حالة الإحباط وخيبة الأمل أم أن هناك أهدافاً أخرى أخطر بكثير؟ كما يقول الكاتب رشيد غرايبي في جريدة الخبر الجزائرية، في ظنه كما يقول أن مصر تريد جر الشعب المصري كله نحو الخروج من العالم العربي إلى الخاص المصري وهذا التوجه بدأ منذ كامب ديفيد كما يقول. وكيف تشتعل المعركة الآن مع الجزائر بسبب مباراة في كرة القدم وليس مع إسرائيل؟ يقول أحدهم إنني أشمئز أشد الاشمئزاز لما أسمع مصر أم الدنيا، كرهت مصر مبارك وإن شاء الله يأتي جمال عبدالناصر آخر كي يُحِبِّني فيها. فلأتفه الأسباب حل الشقاق والنفاق على الشقيق والرفيق، وحلت العداوة والفضاضة محل الأخوة وحل السب والشتم محل اللياقة، وحقيقة أن ما جرى بين البلدين الشقيقين بعيد بُعد ما بين المشرق والمغرب وما ندعيه استمرار عن المحبة والأخوة والمبادئ النبيلة التي بنيت

(1) جريدة الخبر الجزائرية 12 ديسمبر 2009.

عليها الرياضة بشكل عام كلام في كلام وأصبحت هذه اللقاءات الرياضية التي يتجلى فيها بوضوح مَنْ هو الصديق والحبيب ومن هو العدو والبغض. وهكذا بعد الفتن تظهر المساوئ والمحسن، وعلينا أن ننتبه جيداً لصانعي الفتن والدسائس الذين لا يريدون إلا الاستمرار في الهجمة الإعلامية الجارية بين البلدين، ولا بدّ من التوقف عن هذا الردح وهذا الكلام القاسي على قادة البلدين، فالخاسر الوحيد هم الناس، ومن حسن حظ البلدين عدم وجود حدود مشتركة بينهما وإلا عمّا سمعناه وشاهدناه لقامت الحرب بينهما، وحشدت الجيوش على حدود بعضهما كما حصل بين الكوريتين خلال الألعاب الأولمبية التي أقيمت في سيؤول، وحسب مفاهيمنا الرياضية وما قرأناه وترتبينا عليه كان من المفروض أن يتم ذلك بروح رياضية عالية وبتقبل الواحد الآخر بأريحية مطلقة، لكن كما يبدو هناك أحقاد إقليمية واسعة الانتشار في بلاد العروبة والقومية، وكان من المفروض أن الرياضة تقرب الشعوب ولا تفرقها، وتستخدم لمد يد الأخوة والصداقة تمهيداً للمصالحة باستخدام دبلوماسية تنس الطاولة (بِنج بُنج) بين أمريكا والصين في بداية السبعينات من القرن الماضي. لكن الذي حصل ربما يكون له أبعاد عميقة أعمق من الرياضة، وحقيقة أن المسابقة بين الفريقين كشف لنا بوضوح صعود الرابطة الوطنية على الرابطة القومية، فالرياضيون ما كانوا إلا أدوات يحركها السياسيون وإعلامهم الرسمي الذي شهّر كل واحد بالآخر والهدف من ذلك هو تسجيل انتصار في أي ميدان للتغطية على الهزيمة والفشل في كل الميادين الأخرى. نعم سياسيون يوظفون الرياضة لرفع شعبيتهم من الحضيض والتغطية على فشلهم وفسادهم والخاسر الوحيد من كل ما جرى بين

البلدين نحن الشعب أي كلنا خسرنا، فالشركات توقفت عن العمل في البلدين واستثمارها تراجع.

وما جرى فعلاً أذهل المواطن العربي وطمس معنى الأخوة العربية وجامعة الدول العربية والعمل العربي المشترك واتفاقية الدفاع المشترك كل هذه المشاركات انهارت خلال لحظات ونسي الفريقان أننا أبناء جلدة واحدة وأبناء نضال واحد، وأبناء لغة واحدة، وأبناء دين واحد.

ومباراة كرة القدم انهارت علاقات بلدين كبيرين مناضلين. فبدلاً من أن تجمع الرياضة ترجمة لمبادئها إلا أنها فرقّت وبعثرت قوى الشباب الذي انعكس على الشعبين المصري والجزائري... وبقيت الشتائم الإعلامية بين الدوليتين على مدار أكثر من شهر، ولم تتعب بعض الأطراف التي استغلت الظرف الناري والمشحون لتفرغ أكبر كم ممكن من الكبت والتحريض على مدار الساعة، أغان حماسية، أصوات معلقين ترافق صور لأهداف تدك مرمى الشقيق العدو في آن، وبعد هذا كله تدخلت دولة الإمارات العربية ووجهت دعوة لكلا الفريقين المصري والجزائري لخوض مباراة ودية على أرض الإمارات بهدف إعادة الأمور إلى حالها بين البلدين عقب الأحداث التي رافقت المبارتين الأخيرتين بينهما في التصفيات المؤهلة لمونديال جنوب أفريقيا 2010، وواصل رئيس اتحاد الإمارات لكرة القدم جهده من أجل إنهاء حالة التوتر بين مصر والجزائر من الجانب الرياضي، وقد أشاد رئيس الاتحاد الدولي لكرة القدم جوزيف بلاتر بمبادرة الإمارات لإقامة لقاء ودي بين البلدين لكن مثل هذا اللقاء

لم يتم، على ما أعتقد، لأن الجرح كان عميقاً بينهما، نعم ساهمت كرة القدم بهدم الاستثمار من خلال تدمير ونهب محتويات الشركات الاستثمارية وتعطيلها عن عملها، كما أن العلاقات بين الدولتين وصلت إلى أسوأ حال لا بل لا أبالغ إذا قلت وصلت إلى حد إعلان الحرب بينهما.

الكرة المنفوخة وأحداث بورسعيد بمصر

شهدت مباراة النادي الأهلي والنادي المصري في عام 2012 أحداثاً مؤسفة حينما تحول ستاد بورسعيد في جمهورية مصر العربية إلى ساحة قتال ومعركة حقيقية أسقطت كل المعاني الراقية التي بنيت عليها الرياضة منذ أن عرفها الإنسان. حيث اقتحم أكثر من خمسة عشر ألفاً من المتفرجين أرض الملعب بصورة وحشية وهمجية مما أدى إلى وقوع عشرات القتلى والضحايا، شكل صدمة قوية ليس لشعب مصر بل امتد إلى الجماهير العربية وربما العالمية، الدلائل التي أشارت لها الصحافة المصرية تؤكد على أن هناك مؤامرة مدبرة.

وبغض النظر عن الأسباب التي أشارت لها الصحافة المصرية الممثلة في التواجد الجماهيري الذي فاق قدرة واستيعاب الاستاد، إلى جانب عدم وجود حواجز أو فواصل بين الجمهور وأرضية الملعب، وعدم اتباع الإجراءات الخاصة بالسلامة فيما يتعلق بآلية الدخول إلى الملعب ولم يخضع الجمهور لآلية التفتيش عند الدخول وخاصة أن هناك آليات حادة قد تم استخدامها وعلى أثر تلك

الحادثة المرعبة التي راح ضحيتها أكثر من سبعين قتيلاً وإصابة أكثر من ألف شخص على أثر ذلك أعلن الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) أن هناك قواعد أمنية محددة وصارمة ينبغي تطبيقها في كل مسابقات اللعبة.

وعبر رئيس الاتحاد الدولي بلاتر عن صدمته الشديدة وحزنه العميق بعد علمه أن عدداً كبيراً من مشجعي كرة القدم قد لقوا حتفهم أو تعرضوا للإصابة. وأضاف بلاتر في بيانه إنه يوم أسود لكرة القدم. هذه الأحداث الكارثية تفوق الخيال ويجب أن لا تحدث أبداً.

وطالب الاتحاد الأوروبي لكرة القدم بفتح تحقيق مستقل لتحديد ملابسات أعمال العنف التي اندلعت في مدينة بورسعيد. وتدخلت وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي كاثرين اشتون وقالت في بيان لها كما نقلته وكالات الأنباء أمل أن يلقي تحقيق فوري ومستقل الضوء على ملابسات الحادث المأساوي. وقالت المفوضية الأوروبية المكلفة بشؤون الرياضة إن كرة القدم كبقية أنواع الرياضات الأخرى يمكن أن تثير مشاعر قوية لكن الأحداث التي شهدناها في الاستاد غير مقبولة أبداً.

وعقد مجلس الشعب المصري جلسة طارئة لمناقشة ملابسات الحادث في بورسعيد وطالب رئيس لجنة الشباب والرياضة في المجلس بإقالة وزير الداخلية، كي يضمن نزاهة التحقيق. وقرر النادي الأهلي في بيان له على الانترنت بمقاطعة كل فرقة لأي أنشطة رياضية تقام بمدينة بورسعيد لمدة خمس سنوات،

وطالب النادي الأهلي الذي يحظى بشعبية جارفة في مصر بإقالة محافظ بورسعيد ومدير أمنها وضرورة التحقيق معهما في مسؤوليتهما السياسية والجنائية عما حدث لجماهير الأهلي. كما قرر النادي إقامة نصب تذكاري في مقر النادي بالجزيرة في وسط القاهرة.

خسارة للبورصة المصرية بعد الكارثة

تكدت البورصة المصرية خسائر فادحة تحت صدمة كارثة مقتل وإصابة المئات في أعمال الشغب بعد المباراة بين الناديين والتي تعتبر أسوأ كارثة تقع نتيجة أعمال شغب في ملاعب كرة القدم المصرية. وبلغ صافي معاملات المصريين نحو (16) مليون جنيه مما يعادل (2.65) مليون دولار كمشتريات في البورصة بينما صافي معاملات الأجانب إلى البيع بقيمة (15.5) مليون جنيه. وقلص المؤشر الرئيسي خسائره إلى (2.2) بالمئة مسجلاً أكبر انخفاض في ستة أسابيع بعد أن هبط بأكثر من (4.4) بالمئة في الدقائق الأولى من عمر المعاملات وهبط المؤشر الثانوي بنسبة (3.5) بالمئة⁽¹⁾.

وأوقفت البورصة المصرية التداول على السهم (84) شركة لمدة نصف ساعة بعد هبوطها أكثر من (5) بالمئة وخلاصة القول أن الأسهم المصرية فقدت (6.5) مليار جنيه بسبب حادثة بورسعيد الكروية. رغم هذا كله إلا أن هناك أموالاً تتدفق بالسوق من المتعاملين لاعتقادهم أن السوق سيواصل الارتفاع.

(1) جريدة الرأي الأردنية، 3 شباط 2012.

هذا الحدث الرياضي الممثل بالكارثة الكروية أدى إلى هبوط البورصة المصرية وترك أثراً سلبياً على التداول داخل السوق المصرية لكنها عادت إلى حالتها. وهذا يؤكد أهمية الرياضة في هبوط مستوى الاستثمار وارتفاعه طبقاً للظروف التي يعيشها أي بلد في العالم، وقدره الأحداث الرياضية في إبعاد بعض الرموز السياسية والأمنية في البلاد.

ما تطرقنا إليه ما هي إلا نماذج من العديد من الأحداث الرياضية إن كان داخل الوطن العربي أو الأوروبي أو على المستوى العالمي؛ فالرياضة لها قيمتها الكبيرة والواسعة التي لا يستطيع أحداً أن ينكر ذلك في السياسة والاقتصاد والاستثمار وغيرها الكثير.

الفصل الثامن

نماذج استثمارية لشركات رياضية عالمية

الفصل الثامن

نماذج استثمارية لشركات رياضية عالمية

شركة نايك (نايكي) Nike

تعتبر شركة نايك الأمريكية من الشركات الرياضية الرائدة على المستوى العالمي في مجال تصنيع الألبسة والأحذية الرياضية، فهي تشغل (43%) من السوق الأمريكية حيث يوجد لديها حوالي (20000) عشرون ألف متجر في الولايات المتحدة الأمريكية ولها محلات تجارية في أكثر من (110) دولة في العالم، وما يميز هذه الشركة أنها مستهدفة في إنتاجها جميع الألعاب الرياضية وجميع الأعمار. وحقيقة أن مؤسسي هذه الشركة فيليب نايت وشريكه بيل باورمان لم يحلما في أن يصل ما فكرا فيه عام 1957 إلى ما وصل إليه الآن فقد حققت هذه الشركة نجاحاً منقطع النظير على المستوى العالمي حيث اجتاحت بضاعتها الأسواق العالمية، رغم البدايات الصعبة مادياً ومعنوياً لمؤسسيها، فيليب نايت صاحب الفكرة ينحدر من عائلة متواضعة كان يحب الركض كثيراً وعداً طموحاً، تعرف على مدرب الركض بيل باورمان في جامعة أوريغون بالولايات المتحدة الأمريكية كان نايت طالباً فيها يدرس إدارة الأعمال وكان مقرباً جداً من مدربه بيل باورمان، وكان يتنافس معه دائماً حول سبل تطوير أحذية الركض حيث كما كان يقول لا يوجد في أمريكا حذاء للركض من النوعية المريحة والممتازة.

وقد حاول مدربه باورمان لشدة الإلحاح عليه أن يصمم حذاء عالي الجودة بمساعدة تلميذه نايت، وأرسل التصاميم إلى عدد من مصنعي الأدوات والأحذية الرياضية، إلا أن جميع التصاميم رُفِضت. وبعد صبر طويل ومعاناة شديدة قرر باورمان ونايت أن يصنعا الحذاء وأن تنفذ تصاميم باورمان عن طريقها وكان قراراً صائباً ومن حسن حظ الرياضة في العالم وهاهي بضاعتهم تكتسح الأسواق العالمية. حيث بدأ رأسمال الشركة بـ(600) دولار أمريكي دفع كل منهما (300) دولار كعربون لشراء أول (300) حذاء.

في عام 1964 أسس نايت شركة لبيع وتوزيع الأحذية الرياضية وأسمائها (Blue Ribbon Sport) وكان رأسمالها (600) دولار لشراء أول (300) حذاء من شركة أونيت سوكا تايجر - اليابانية، وقد استعمل الاثنان الجزء الأسفل من مبنى منزل والد نايت وكانا يبيعان الأحذية على الطرقات ومحطات القطار وبعد سنة واحدة من العمل وحيدين انضم جيف جفرسون إلى الشركة وكان أول موظف بدوام كامل. كانت هذه المرحلة صعبة جداً ومتعبة وعانى الاثنان كثيراً وقد دام الأمر حوالي أربع سنوات إلى أن استطاعا أن يفتحا أخيراً شركة (Nike) وقد تم اختيار هذا الاسم نسبة إلى اسم (آلهة النصر) عند الإغريق وتم تصميم شعار من قبل فتاة جامعية تدعى كارولين دفيرسون حيث تقاضت مبلغ (35) دولار فقط مقابل تصميمها.

في عام 1972 توقفت الشركة عن توزيع أحذية الشركة اليابانية لخلاف على حقوق التوزيع، وفي السنة نفسها كانت تجري التحضيرات الأولمبية في

مدينة أوجين بولاية أوريغون حيث أن هذه المدينة من أعظم المدن الأمريكية وأكثرها اهتماماً بألعاب القوى، واستطاع نايت وباورمان إقناع بعض العدائين في المارثون بأن يرتدوا أحذية (Nike) وبعد انتهاء السباق أعلن الشريكان أن أربعة لاعبين من أصل السبعة الأوائل كانوا يرتدون أحذية (Nike) وكان ذلك مرحلة مهمة ونقطة تحول جديدة في تاريخ وسمعة الشركة الأمر الذي جعلها في سباق مع الزمن للتطور والتوسع، بعد ذلك بدأ باورمان بإجراء محاولات جديدة لابتكار حذاء مميز وعالي الجودة والمتانة، فقام بتجربة إيجاد نعل للحذاء مكون من قطعة مطاطية ملتصقة بقطعة حديد رقيقة وشفافة ووصل إلى نتيجة ابتكار حذاء مميز وجديد، وبعدها توالى الموديلات لهذا الحذاء الجديد، ولزيادة التواصل مع الجمهور وتنشئة الأبطال أسست الشركة عام 1977 نادي (Athletics West) كان عبارة عن نادٍ تتدرب فيه النخبة للتحضير للمنافسات الأولمبية، وبعدها بعام وقع جون - ماكندو لاعب التنس الشهير عقداً مع الشركة لترويج بضاعتها.

في ظل المنافسة الشديدة بين الشركات الخاصة بالألبسة والأحذية الرياضية كان الحل الوحيد لشركة (Nike) هو البحث عن أساليب تجعل أحذيتها مع كل رياضي وخاصة أن بداية الثمانينات تراجعت حماسة رياضة الركض مما أعطى المجال لمنافس الشركة الرئيسي وهي شركة (Reebok) للتركيز على خط (Aerobic) في ظل هذه المنافسة لا بد لشركة (Nike) البدء بالابتكار والتفتيش لتجعل أحذيتها مع كل الرياضيين لذلك طرحت في السوق موديل (Air Jordan) نسبة إلى لاعب كرة السلة الشهير مايكل جوردن الذي يقال أنه أحد الشركاء لهذه الشركة.

في عام 1988 طرح فيليب نايت شعاراً جديداً للشركة وهو (Just do it) وأصبح هذا الشعار الحماسي جزءاً مهماً من الرياضة في العالم حيث تقال هذه العبارة لكل رياضي لتحفيزه على الفوز، بعد ذلك طرحت الشركة الكثير من الابتكارات التي ساعدت تطور الرياضة وأداء الرياضيين بشكل عام، توالى إنجازات الشركة عبر ممثليها من الرياضيين الذين يُروجون لمنتجاتها في مختلف الملاعب الرياضية. تقول الشركة بعد اعتزال مايكل جوردن تأثرت سلباً وتراجعت مبيعاتها حيث كان هذا اللاعب رمزاً لها ولإنتاجها، غير أن عودته المفاجئة عن الاعتزال أعطى الشركة دفعة ممتازة ورفع مستوى مبيعاتها، وكان العديد من مشاهير كرة القدم يرتدون ملابس وأحذية (Nike) وشعارها المميز، وكان نايت وباورمان يؤمنان بالدعاية الدائمة حتى لو تدفع الشركة مبالغ طائلة لأن الرعاية في نظرهما هي أفضل استثمار. ويقول نايت نحن حريصون على أن يكون الحذاء بالمستوى نفسه بغض النظر عما إذا كان الذي سيرتديه مايكل جوردان أو أي مواطن عادي. ويقول باورمان - يصطاد النمر بشكل أفضل عندما يكون جائعاً.

هذه هي الإبداعات والابتكارات وهذه قصة لا بدّ أن يعرفها كل من له علاقة بالاستثمار بشكل عام والرياضة بشكل خاص، الإبداع يأتي من الحاجة للشيء، لاعب ومدربه ساهما في تطوير مستوى الرياضة العالمية وتحسنت الأرقام القياسية في ظل ابتكاراتهما التي بدأت بـ(600) دولار وأصبح

رأسمال الشركة الآن يقدر بالمليارات من الدولارات كانا يبيعان الأحذية على جوانب الطرقات ومحطات القطار ولكن كيف كانا وكيف أصبحت تجربة رائعة وجديرة، بالكتابة والحديث عنها لعلها تكون تجربة رائدة يقتدى بها كل شاب طموح في هذا الوطن العربي الكبير الذي ما زال عاجزاً عن تصنيع حاجات على غرار ما صنعه نايت وباورمان وما زال الكثير منا لا يعرف معنى الدعاية وقيمتها ومردوداتها الإيجابية على زيادة المبيعات، في بلادنا نعتبر إذا أعطينا حاجة صغيرة كدعاية نعتبرها حسنة و(نحمله جميله) كما نقول بالعامية.

سألوا نايك لو فقدت كل ثروتك وتبقى معك دولاراً واحداً ماذا ستعمل فيه أجاب سأشتري بخمسة سنت بضاعة وخمسة وتسعون سنتاً دعاية.

محطات

- شعار الشركة الذي صممه الطالبة الجامعية كارولين دافيدسون أصبح اليوم من أشهر الشعارات في العالم وهو عبارة عن إشارة (✓) المشهورة.
- عام 1983 وبعد أن اشتهرت الشركة بتميز شعارها قام فيل نايت وأرسل إلى كارولين المصممة للشعار خاتم ألماس بشكل الشعار ومعه ظرف فيه أوراق أسهم باسمها في الشركة كتعبير عن شكره لتصميمها.
- تعتبر علامة نايكو الرياضية من أعلى العلامات التجارية في العالم.

- تزين علامتها التجارية قمصان أشهر فرق كرة القدم الدولية كفريق برشلونة وانترميلان ومانشستر يونايتد ومنتخبات البرازيل وهولندا وصربيا وبعض الأندية السعودية وأستراليا وكوريا الجنوبية... الخ.
- حققت شركة Nike إيرادات عالمية بقيمة (13.7) مليار دولار أمريكي.
- انتقلت الإعلامية الأمريكية الشهيرة أوبرا صاحب الشركة نايكي فيل نايت وقال لها إن مَنْ اختار الاسم شخص يدعى جيف جونسون ومعناه آلهة النصر عند الإغريق. أما مَنْ صمم الشعار فكانت فتاة جامعية.
- أعطى فيل نايت أوبرا الإعلامية حذاءً رياضياً صنع خصيصاً لها واسمه لونر جلايد، فلبسته أوبرا في الحال، كما أعطاهما ساعة جديدة مزودة بجهاز لتحديد الموقع.
- استضافت الإعلامية أوبرا في برنامجها التلفزيوني بعض الرياضيين الذين تعاملوا مع نايكي وقال أحد اللاعبين إن نايكي جعلته من أفضل اللاعبين.
- بعض اللاعبين فسخوا العقد مع شركة أديداس واستبدلوه مع شركة نايكي.
- اللاعبون الذين ترعاهم شركة نايكي هم رونالدو وراموس ومارسيلو وازيل وغيرهم الكثير.

- أطلقت شركة نايكي نموذج جديد من أحذيتها والتي تسمى بـ(سوبر فلاي 3).
- يعمل في الشركة أكثر من (44) ألف شخص حول العالم.
- في السنة المالية (24.1) مليار دولار.
- قيمة العلامة التجارية (10.7) مليار دولار مما يجعلها العلامة التجارية المميزة والأكثر قيمة بين الشركات الرياضية العالمية وتسوق بضاعتها تحت العلامة التجارية الخاصة بها.
- أنهى مؤسس شركة نايكي الجدل الذي دار بين الناس أكثر من خمسين عاماً حول اسم الشركة نايك أم نايكي وقد أنهى هذا الجدل وحسمه بقوله نايكي هو اسم الشركة الحقيقي لذا إذا ورد اسم نايك أو نايكي في هذا الموضوع كلاهما واحد.
- نشأت شركة أديداس في زمن لم يعرف شيء اسمه علم التسويق بعكس نشأة نايكي التي عاشت ووطورت هذا العلم(*).
- تسعى شركة نايكي الأمريكي مثل بقية الشركات الأخرى تسعى بصورة دائمة عن أسواق جديدة وأفكار جديدة لتطوير منتجاتها، ورغم أن سمعتها

(*) تم اخذ هذه المعلومات عن شبكة الانترنت:

<http://forum.kooora.com>

<http://fooot-new.blogspot.com>

ومنتجها منتشر في القارات الخمس إلا أنها في بحث دائم لتطوير علاقتها مع المؤسسات وهذا يؤدي إلى تحقيق أرباحاً مالية كبيرة، وخاصة أن هناك شركات المستلزمات الرياضية أصبحت واسعة الانتشار في العالم، والكل يريد زيادة أرباحه ويزيد من إنتاجيته للحفاظ على بقاءه في القمة ولا يمكن أن يتحقق ذلك ما لم يكن منافسة حقيقية بين الشركات للوصول إلى القمة مع الحفاظ عليها. والتغيير الدائم لأسلوب النجاح كي يتمكن من مواجهة المنافسين الذين يصفون أحياناً بالأعداء.

لكن يجب أن تعرف شركة نايكي وغيرها من الشركات المنافسة أن الأفراد الآن في غاية الذكاء ولديهم القدرة على التمييز بين السلعة الجيدة والأجود، لذا المحافظة على جودة الإنتاج هي المعيار الحقيقي للحكم على قدرة الشركة في الاستمرارية بمنتجاتها والحفاظ عليه، لأن السلعة ذو الجودة العالية تحقق لها الاستمرارية أولاً وزيادة إيراداتها ثانياً. وهذا يتطلب من الشركة التفكير الدائم في تغيير الموديلات المناسبة للرياضيين وغير الرياضيين لأن ذلك سيرفع من نسبة المبيعات وخاصة إذا كان للشركة قدرة على التسويق الصحيح لمنتجاتها، وأهم شيء في تصريف المنتج هو إرضاء الزبون أو المستهلك.

شركة أديداس الألمانية

نشأة الشركة

أدولف داسلر ورودلف داسلر إبنان لصانع أحذية، وكانا يعشقان الرياضة لكنهما تذمروا واشتكوا من أن الأحذية غير مريحة للعب، تمكن أدولف من صناعة أول حذاء رياضي ويحتوي على مسامير أي المسامير في نعل الحذاء، وتم صناعته على طاولة في مطبخ بيته، ثم قام الأخوين عام 1924م بتأسيس شركة لصناعة الأحذية وأطلقوا عليها اسم شركة الأخوان داسلر المحدودة، نجحت الشركة وتمكنت من تزويد رياضيو ألمانيا في الألعاب الأولمبية أعوام 1928 و1932.

لكن كما يبدو أن هذا الوفاق بين الأخوين لم يدوم حيث في عام 1948م حصل جدال وسوء تفاهم بين الأخوين دون أن يعرف أحد ماذا حصل بينهما.

الأخوان داسلر كانا منضمين للحزب النازي ولكن رودلف كان أقرب للحزب بحكم أنه كان محارباً في الحرب العالمية الأولى ثم زاد الخلاف بين الأخوين حتى وصل إلى مرحلة الانقطاع.

أثناء الحرب العالمية الثانية كان هناك هجوم بالقنابل من قوات التحالف فهرب أدولف وزوجته إلى ملجأ للحماية من القنابل فوجدوا رودلف وعائلته هناك فقال أدولف عاد (الأوغاد مجدداً) هذه الجملة أشارت إلى الطائرات الحاملة للقنابل ولكن رودلف كان مقتنعاً أنه وعائلته هم المقصودين⁽¹⁾. لا أعتقد أن هناك

(1) <http://www.startimes.com>

شيئاً أقسى من خصام الأخوة بعضهم ببعض، وبعد أن تم القبض على رودلف من قبل الجنود الأمريكيين واتهامه بانتمائه لمنظمة Waffen ss كان مقتنعاً أن أخاه أدولف أقحمه في ذلك. أصبحت النتيجة واضحة والعلاقات تزداد سوءاً يوماً بعد يوم، فخرج أدولف من الشركة وكان لقبه (أدي) فاستخدم لقبه بالإضافة لأول ثلاثة أحرف من اسم عائلته داسلر والنتيجة كانت هذه الشركة العملاقة المسماة أديداس.

انتقل رودلف وأسس شركته الخاصة به أيضاً أراد تسميتها في البداية (رودا) ولكنه في النهاية أطلق عليها اسم (بوما) وبقي شعار بوما الشهير (القطعة القافزة) إلى يومنا هذا. بعد الانفصال في عام 1948م لم يتحدث أدولف ورودلف مع بعضهما البعض ومنذ ذلك الوقت لا زالت حتى الآن الشركتان في صراع وتنافس شديدين بينهما، وحتى مدينتهما كما تشير صفحات الانترنت انقسمت إلى قسمين بسببهما، حتى الآن بعض موظفي أديداس وبوما لا يتحدثون مع بعضهما البعض رغم أن الأخوان مدفونان في نفس المقبرة. لكن السؤال المطروح ما هو سبب الخلاف بين مؤسس شركة أديداس وشركة بوما؟ لكن الدلائل كلها تقول أن الفلوس هي السبب المباشر وراء هذا الخلاف الذي بقي مستمراً بينهما لعقود حتى توفيا. هذه هي قصة شركة أديداس كيف بدأ ببعض الدولارات والآن تعمل بالمليارات وتشغل في مصانعها آلاف الموظفين هذا من أقوى أنواع وأشكال البرنس أو الاستثمار. ياليتنا نقتدي بهؤلاء ونؤسس شركات خاصة بالملابس والأحذية والأجهزة الرياضية على أن تكون عالية الجودة تفوق جودة أديداس ونايكي كي تنافس السوق. هل يتحقق هذا؟

استطاعت شركة أديداس الألمانية أن تحقق اختراقات مهمة جداً خلال الأعوام الثلاثة الماضية وفي جميع الأسواق العالمية وخاصة الأسواق الآسيوية، رغم شراسة المنافسة مع الشركات الأخرى المتخصصة بالأحذية والملابس الرياضية، وأصبحت الشركة الرئيسية التي ترعى الاتحاد الدولي الفيفا بكل أنشطته وهذا يعطيها زخماً جديداً في اختراق الأسواق العالمية، مما جعلها تحتل المكانة الأولى في العالم في مجال الصناعات الرياضية، أمام منافستها الرئيسية وعلى المستوى العالمي نايكي الأمريكية وهذا ما أكدته البيانات المالية للشركة للسنوات 2008 و 2009 و 2010 على التوالي. حيث رفعت أعداد موظفيها في 2010 إلى (42.5) ألف موظف بزيادة (3000) موظف في نفس العام حيث بلغت قيمة مصاريف الموظفين لنفس العام قرابة (1.52) مليار يورو بزيادة قدرها (12.5) بالمئة عن الفترة نفسها من عام 2009 وهذا يعطينا مؤشراً على زيادة عملياتها التشغيلية مما أدى إلى ارتفاع إنتاجية الموظف الواحد (7.6) بالمئة لتصل إلى ما يقارب (282) ألف يورو ما يعادل (392) ألف دولار للموظف الواحد وهذا يعني زيادة الموارد البشرية أدت إلى زيادة الإنتاجية، وهذا يعني أن الشركة تسير بخطى سليمة ولديها القدرة على تغطية التزاماتها بصورة كاملة إضافة إلى تحسن الكفاءة في إدارة وضبط مصاريف الشركة وتحقيق نمو في نسبة المبيعات فاق النمو في حجم التكاليف والمصاريف وهذا بالتأكيد يؤدي إلى زيادة في مستوى الأرباح التشغيلية للشركة وتشير التقارير الواردة في الانترنت عن شركة أديداس أن كل عام يكون أفضل من العام الذي سبقه بالنسبة لقيمة المبيعات والأرباح. فقد حققت شركة أديداس مبيعات ما يقارب (8.7)

مليار يورو للعام 2010 محققة بذلك نمواً نسبته (15.9) بالمئة مقارنةً للعام 2009 والذي بلغت فيه المبيعات ما يقارب (7.5) مليار يورو⁽¹⁾، وقد امتدت مبيعات الشركة إلى أجزاء واسعة من العالم على امتداد القارات جميعاً وخاصة القارة الآسيوية، وأمريكا وجاء هذا التوسع في التوزيع بعد شراء شركة أديداس الألمانية إلى شركة ريبوك الأمريكية هذا تحدياً لشركة نايكي الأمريكية. حيث حققت مبيعات أديداس وريبوك نمواً كبيراً في المبيعات، وصل إلى (25) بالمئة عام 2010 وهذا ينعكس إيجاباً على القوى العاملة في الشركة ويؤدي إلى زيادة التنمية البشرية ورفع مستوى الاستثمار في هذا الجانب. وحقيقة أن شركة أديداس واحدة من الشركات التي حققت نجاحات واسعة النطاق على المستوى العالمي على مدار قرابة القرن من الزمان، ومن خلال مطالعاتي لأدبيات هذه الشركة نادراً ما تجد إخفاقات في هذا الجانب أو ذاك، وأحياناً إذا أخفقت في جانب يتم تعويضه في جانب آخر، فهي شركة مثالية بأدائها وبمنتجاتها ولها سمعة عالمية طيبة على مستوى الأنشطة الرياضية بكافة أشكالها وأنواعها، ولكن في عام 2014 تراجع سهمها إلى (15%) ليصل إلى (56.30) يورو بعدما أعلنت الشركة عن اضطرارها لخفض توقعاتها الخاصة بأرباح عام 2014 بنسبة (20%) لتصل إلى (650) مليون يورو، وعزت الشركة هذه الخطوة إلى مخاوف بسبب العقوبات الاقتصادية التي تم فرضها على روسيا مؤخراً. ومن المعروف أن روسيا ستستضيف بطولة كأس العالم لكرة القدم مونديال 2018.

(1) <http://www.tb.com>

حيث يتخوف قطاع الصناعة بألمانيا من تأثر نشاطه بالعقوبات الغربية المفروضة على روسيا بسبب سياستها إزاء أوكرانيا⁽¹⁾.

وتذكر شبكات الانترنت أن تراجع الطلب على مستلزمات رياضة الجولف في الولايات المتحدة الأمريكية أثر أيضاً على توقعات أديداس الخاص بالأرباح.

شركة أديداس ودعمها لتنظيم مارثون تهويدي في القدس

تبذل إسرائيل جهوداً مكثفة لإطلاق ما يسمى مارثون القدس وسيكون هذا المارثون عالمياً وينقسم المارثون إلى ثلاث مسارات أكبرها (42كم) وهو المارثون الحقيقي ومسار آخر (21كم) ومسار ثالث (10كم) وسيختل المارثون الذي تدعمه شركة أديداس عدد من النشاطات والجولات في المدينة المقدسة، وبهذا الدعم تكون شركة أديداس قد خرجت عن مسارها التجاري الأساس ودخلت في صراعات سياسة بغنى عنه، وهذا أدى إلى إثارة مشاعر العرب والدعوة إلى مقاطعة الشركة ومنتجاتها الرياضية وأعتقد أن مقاطعة العرب إلى منتجات هذه الشركة سيؤثر سلباً على حجم مبيعاتها وينعكس هذا على نسبة أرباحها السنوية وخاصة أن العرب ودول الخليج العربي تحديداً الأكثر ضخاً للسيولة في المجالات الرياضية، وأعتقد أن قرار المقاطعة لشركة أديداس سيكون له أثراً بليغاً على شركة أديداس. وإن دعم هذه الشركة لما يسمى بمارثون القدس يعني ذلك إعطاء شرعية للكيان الصهيوني في مدينة القدس المحتلة، ويجب أن لا يكتفي العرب بالاعتذار المقدم من شركة أديداس بل لا بد من مطالبتها القيام

(1) الرأي الأردنية/ 2 آب 2014.

بعمل ما مساندة للقضية الفلسطينية بدعم هذه الشركة كخطوة أولية عما اقترفته من ذنب بتمويلها مارثون إسرائيلي بمدينة القدس العربية المحتلة والتي خالفت بموجبه قرارات الأمم المتحدة عام 1967 التي تعتبر مدينة القدس مدينة عربية محتلة. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن شركة أديداس قدمت اعتذاراً رسمياً إلى رئيس اتحاد كرة القدم الفلسطيني ومجلس وزراء الشباب والرياضة العرب. وقد أطلقت صفحات عربية ونشطاء على الفيس بوك حملة كبيرة لمقاطعة بضائع شركة أديداس العالمية وستستمر هذه المقاطعة حتى توقف رعايتها لمارثون رياضي في القدس المحتلة بالشراكة مع شركة إسرائيلية. وما زالت بلدية القدس الإسرائيلية تستعد لاستمرارية هذا الحدث في كل عام وقد اعتبرت المؤسسات الفلسطينية أن هذا أسلوب جديد لتهويد القدس من خلال الجانب الرياضي بعد أن دأبت إسرائيل طوال السنوات الماضية على تهويدها سياسياً وثقافياً. وقد أعلن مجلس وزراء الشباب والرياضة العرب إقامة مارثون عربي يحمل شعار (القدس لنا) في جميع الدول العربية وذلك تزامناً مع إقامة المارثون الإسرائيلي في القدس الشرقية، لأن إسرائيل تحاول تضليل الرأي العام العالمي بأن القدس عاصمة الدولة اليهودية ويعد هذا انتهاكاً لكافة الأعراف والقوانين الدولية وقرارات الأمم المتحدة.

حرب اقتصادية بين أديداس ونايكي على ملاعب الكرة

من المعروف أن هناك صراعاً تنافسياً بين المنتخبات العالمية منها والمحلية على أرض الملاعب ويسعى كل فريق للفوز على الآخر بقدراته الفنية والتكتيكية وهذا ينطبق على كل أشكال وأنواع الرياضات المختلفة، والتنافس لم

يعد مقتصرًا على المشاركين مباشرة في السباق بل تعداهم إلى الممولين من شركات رياضية كبرى تدعم النجوم والمنتخبات لأغراض اقتصادية دعائية معروفة لدى الجميع وهذا نوع من المنافسة الشرسة لكل بطولة رياضية في أي شكل من أشكال الرياضة وخاصة كرة القدم، وفي هذه الأيام يزداد عدد الشركات العاملة في الحقل الرياضي وهذا يؤدي إلى زيادة قوة المنافسة وحماسها لا بل أصبحت حرباً ضارية تستخدم فيها كل الأساليب والإمكانات، والحرب الدائرة الآن بين شركتين عملاقتين في عالم التجهيزات الرياضية وهما شركة أديداس الألمانية وشركة نايك الأمريكية، والحرب بينهما مستمرة ولا أعتقد أنها ستتوقف يوماً ولكن هذا التنافس هو نحو الأفضل والأحسن بالمنتج فالأفضل هو الباقي وهو الربح وهو المنتصر. لكن المستفيد الأكبر من هذا الصراع الاقتصادي التتموي هو قطاع الرياضة وعامة الناس وخاصة الذين يمارسون أنشطة رياضية لأغراض غير البطولة، يمارسونها لأغراض ترويحية وصحية.

نشأة وبداية كل منهما تختلف عن الأخرى فأديداس تأسست عام 1920 بعد أن قام الأخوان أدولف ورودلف داسلر بصنع أول حذاء رياضي معروف بتصميمه الحالي متخذين من متجر والدهما الشهير بصناعة الأحذية مقراً لهما، وكان هدفهما الأساس هو الربح وخاصة أن والدهما يعمل في صنع الأحذية أصلاً فالقاعدة لديهما موجودة رغم أنهما انفصلا عن بعضهما البعض وأسس كل واحد منهما شركته الخاصة به. أما تأسيس شركة نايك الأمريكية بدأت من فكرة الحاجة إلى حذاء جديد أكثر متانة وجودة من الأحذية الموجودة وسرعان ما تحولت عام 1964 إلى شركة عملاقة متخصصة في التجهيزات والملابس

والأحذية الرياضية، والذي أسسها كما ذكرنا هو شاب جامعي عمل مع مدربه لإيجاد طريقة جديدة لتطوير أحذية يرتاح لها العدائين أثناء تدريباتهم ومنافساتهم. وبدأت الشركة تسير بخطى متسارعة نحو الأفضل، ورغم حداثتها أمام العملاق الألماني أديداس إلا أنها استطاعت فرض منافسة شرسة على الألمان حتى أنها تفوقت عليهم في العديد من المرات، والشيء الجميل هنا أن شركة أديداس تعترف بهذا المنافس وتعد له العدة دائماً وتحسب له حساباً في كل خطوة. وبدأت أديداس تضع إستراتيجيات بعيدة المدى، لكنهما - أي أديداس ونايكي - يشتركان بالاعتماد على كرة القدم في ترويج بضائعتهما كدعاية قوية لهما، لذا نجدهما يتصارعان على التعاقد مع أشهر نجوم اللعبة في العالم، وما يسمى بـ(الحرب على النجوم) أي نجوم اللعبة وليس نجوم السماء، وهذا صراع دائم بين العملاقين للتربع على القمة العالمية من خلال تعاقدتهما مع مشاهير الرياضة. أديداس ترعى أكبر الأندية في العالم وهذا دليل واضح على مكانتها العالمية الكبيرة ومن هذه الأندية وأشهرها نادي ريال مدريد الذي يعتبر أفضل نادٍ في العالم، وميلان وليفربول وبايرن ميونخ وبايرن ريفركوزون وريفر بلايت وآجاكس أمستردام وجميع هذه الأندية عملاقة ولها سمعة ممتازة على مستوى بلدانها وقاراتها بالإضافة إلى أندية كثيرة في جميع أنحاء العالم كما ترعى أديداس الكثير من اللاعبين الكبار ومن بينهم مارادونا وبكينباور وزين الدين زيدان وبلاتيني وزيكو ومسي وكاكا وغيرهم الكثير من اللاعبين المميزين الذي رعتهم أديداس في زمن عطائهم وشهرتهم وما زالت تسير على نفس النهج بدعم

اللاعبين المميزين في الوقت الحالي، وهذا حقيقة من أكبر الاستثمارات الرياضية لما يعود بالفائدة على صاحبها وعلى استثماراتهم المنتشرة في بلادهم وحتى خارجها، كما تقوم أديداس برعاية منتخبات كثيرة وفي مقدمتها عمالقة الكرة العالمية مثل الديوك الفرنسية والمكائن الألمانية والأرجنتين وغيرها الكثير من المنتخبات المنتشرة في أنحاء العالم.

وتقوم شركة أديداس الرياضة برعاية وتمويل الاتحاد الألماني بجميع المنتجات الرياضية كالملابس والأحذية وهذا العقد مفتوح بينهما لسنوات طويلة. وقال الرئيس التنفيذي لشركة أديداس إن الشراكة بين أديداس والاتحاد الألماني لا تعتمد فقط على الاعتبارات المادية والمالية بل تمتد إلى المشاركة في أنشطة التسويق ودائماً تسعى الشركة إلى تطوير بنود الاتفاقية عاماً بعد عام باتخاذ إستراتيجيات مبتكرة وجديدة من أجل الدعم الدائم للاتحاد الألماني وزيادة حملاتها الدعائية، كما تسعى الشركة للتعاقد مع أبرز اللاعبين الدوليين في المنتخب الألماني من أجل الحفاظ على مكانتها العالمية، وقد ارتفعت عائدات الشركة إلى أكثر من مليار ونصف فقط من كرة القدم.

أما شركة نايك تحاول أن تغزو أديداس في عقر دارها حيث رفع هذا العقد قيمة اسمه كنجم إلى نفس مستوى مهاراته الفنية ولم يضع (ميسي الملقب بالبرغوث) وهو اللقب الذي يطلق عليه منذ صغره بسبب قصر قامته التي لا تتجاوز (1.69م)، وقد سارع بإظهار نتائج عقدة الجديد، وانتعل خلال مبارياته حذاء (بريداتور) (المفترس) من إنتاج شركة أديداس، وقد تملك مدير

شركة نايكي الأمريكية غضباً شديداً حينما شاهدوه عبر شاشات التلفاز وهو يرتدي حذاءه الجديد، وعبر المديرون لشركة نايكي عن غضبهم لأنهم يعتبرون أن اللاعب مرتبط بعقد رسمي مع شركتهم وأن تعاقدته مع شركة أديداس غير قانوني. وفعلاً لجأت الشركة إلى القضاء مطالبة بمنع ميسي من انتعال الحذاء الألماني ذو الخطوط الثلاثة، وأصدر القاضي حكماً لصالح شركة نايكي وأمر اللاعب بالعودة إلى لبس حذاء نايكي إلى أن تحل المشكلة بصورتها النهائية.

مقابل هذا لم تقف شركة أديداس مكتوفة الأيدي، وقال المتحدث الرسمي باسم الشركة الألمانية ستتخذ أديداس أي إجراء لازم لحماية مصالح رموزها ومن بينهم ميسي. لكن ميسي وأديداس مقتنعان بأن اللاعب حرٌ في التفاوض وتوقيع عقد رعاية مع أديداس حقيقة صراع معقد ومثير للدهشة والاستغراب، صراع على لاعب من يكسبه لصالحه ووصل الأمر إلى القضاء للفصل بين الشريكتين العملاقتين لكن الرابع في نهاية الأمر هو اللاعب وما جناه من أموال من هذا الصراع، لكن الشركة التي تكسب هذا اللاعب هي الأخرى ستجني أرباحاً مضاعفة عما دفعته لميسي الأسطورة.

نعم صراع وحرب طاحنة بين عمالقة الاقتصاد في الاستثمار الرياضي حيث يستغلون الفرص المناسبة للهجوم على بعضهم البعض بطرق وأساليب مختلفة وكل يستخدم ذكائه وابتكاراته في التصدي لمخططات بعضهم البعض.

وجاء مونديال البرازيل 2014 الذي سيكتب صفحة جديدة في تاريخ الصراع القديم والحديث بين شركتين (أديداس ونايكي) العملاقتين حيث تطمح كل منهما إلى اقتناص نصيب الأسد من الأرباح المادية وتسيطر الشركتان على نسبة (80%) من سوق الملابس الرياضية في العالم بقيمة خمسة مليارات يورو سنوياً.

لأول مرة في التاريخ تتفوق شركة نايكي على أديداس في عدد المنتخبات التي ترعاها في مونديال البرازيل عام 2014 إذا ترعى الشركة عشرة منتخبات مقابل تسعة منتخبات لمنافستها أديداس الألمانية.

لكن أديداس ما زالت حاضرة بقوة في كل مباريات المونديال وذلك لتصميمها الكرة الرسمية الخاصة بالبطولة التي تحمل اسم (برازوكا) كما أنها ترعى حاملة اللقب إسبانيا بينما لم توفر نايكي الرعاية لبطل مونديالي منذ نسخته 2002.

على أرض البرازيل (السامبا) ترعى أديداس منتخبات إسبانيا والأرجنتين وكولومبيا وألمانيا والبوسنة واليابان والمكسيك ونيجيريا وروسيا في المقابل ترعى (نايكي) البرازيل وأستراليا وإنجلترا وكرواتيا وفرنسا واليونان وهولندا والبرتغال وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية. هذا نوع من الصراع الناعم على كسب المنتخبات وجعلها تحت رعايتها مقابل الملايين من الدولارات لكل واحد من هذه المنتخبات. العمالقة تتصارع فيما بينها والرياضيون والمنتخبات يتنعمون بفلوسهم. والصراع ما زال مستمراً، حيث تعهدت شركة

نايكي بالتفوق على أديداس في كرة القدم بفارق كبير خلال وقت قريب بعد أن بلغت أرباحها السنوية في الرياضة الشعبية الأولى ملياري دولار وتسعى لتجاوز أرباح كرة السلة التي تخصص فيها منذ فترة طويلة.

وعلى صعيد أحذية كأس العالم لكرة القدم أطلقت نايكي (موديلاً خاصاً) سيرتديه في البطولة النجمان البرتغالي كريستيانو رونالدو والإسباني أندريس أنييسست ويقدر سعره (275) يورو مقابل ذلك طرحت (أديداس) موديلاً آخر متطوراً سيرتديه النجمان الأرجنتيني ليونيل ميسي والأوروغوياني لويس سواريز، وهذا ما أسميته بصراع الأحذية.

وتشير التقارير من موندリアル البرازيل أن شركة (أديداس) كانت أكثر إنفاقاً على الموندリアル إذ خصصت (175) مليون يورو تقريباً كميزانية للتسويق أما شركة نايكي فلم تخصص نصف هذا المبلغ وتعتبر أديداس أحد الرعاة الرسميين لموندリアル البرازيل مقابل عقد قيمته (350) مليون دولار وهي أحد الرعاة الرئيسيين منذ عام 1970 وتستمر رعايتها حتى عام 2030 لكل بطولات فيفا الدولية. وهذا العقد يتيح لشركة أديداس وضع اسمها على ملابس الحكام والمتطوعين في البطولة وعلى اللوحات الإعلانية في مختلف الملاعب، كما تملك حقوق الرعاية الحصرية في أشهر شبكات التلفزيون الأمريكية (أي بي سي) و(أي س بي أن).

أما نايكي فأمامها فرصة ذهبية في النسخة المقبلة لجمع عائدات طائلة من رعاية البطل المتوقع للموندリアル 2014 منتخب البرازيل الذي ينتمي للشركة

الأمريكية نايكي منذ سنوات طويلة، وجدت نايكي عقدها مع المنتخب البرازيلي حتى عام 2018 مقابل (114) مليون دولار ويبلغ سعر قميص السيليساو (67) يورو.

وامتد الصراع بين الشركتين إلى الأطفال واتهامات للشركتين باستخدام الأطفال كعمال قُصّر واستغلالهم وخاصة في القارة الآسيوية حيث يُفرض عليهم أي على الأطفال المساهمة في تصنيع (120) حذاء في الساعة الواحدة مقابل (1.25) يورو كأجرة يومية بينما يزيد سعر الحذاء الواحد عن 100 يورو وهم بذلك أي الأطفال يكونوا أكبر ضحايا الحرب الدائرة بين الشركتين.

وقد ضمت أديداس تحت كنفها أسماء كبيرة في كرة القدم كما هو الحال عند شركة نايكي التي ضمت هي الأخرى تحت كنفها نجومًا كبيرة لكنها امتازت بتنوع هؤلاء اللاعبين لأشكال رياضية مختلفة.

واستطاعت نايكي أن توجه ضربة جديدة وقوية إلى شركة أديداس في عام 2011 بعد أن انتزعت حق رعاية المنتخب الفرنسي بعد أربعين عاماً من التعاون المشترك مع شركة أديداس مقابل عقد بـ(300) مليون يورو ليصبح العقد الأعلى على صعيد المنتخبات، لكن حقيقة حتى الآن لم يعلن عن الفائز في الحرب بين الشركتين العملاقتين فكل منهما يتلقى ضربات ويوجهها للآخر والأمر أشبه بمباراة ملاكمة لا تنتهي كما وصفتها (العربي الجديد)⁽¹⁾.

(1) جريدة العربي الجديد.

والآن الصراع القائم بين الشركتين العملاقين على اللاعب الأرجنتيني ميسي والعمل على ضمه لجانبها، وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أن ميسي انتقل خلال مسيرته الرياضية أحذية من إنتاج نايكي وهي الشركة التي اختارها ناديه برشلونة الإسباني الذي منحه الفرصة ليتألق لتكون المورد الرئيسي للملابس الرياضية لفرق النادي، وقد عرضت عليه نايكي عقداً ليوقعه لكن ميسي فضل التريث وأخيراً رفض كل العروض التي قدمت له من نايكي. وقد قدمت أديداس عرضاً مغرياً لا يمكن أن يرفضه وقيّمته (1.19) مليون دولار في العام الواحد وانتهى الأمر بتوقيع العقد وانتقل حذاءه.

من خلال العرض الجديد لرعاية الاتحاد الألماني لكرة القدم والذي بلغ خمسون مليون يورو سنوياً بداية من 2011 ولمدة ثماني سنوات وهذا المبلغ يشكل خمسة أضعاف ما تمنحه أديداس للاتحاد الألماني وهذا هو الصراع والحرب القائم بين العملاقين كما أشرنا في بداية الحديث عن هذا الموضوع، وقال الرئيس التنفيذي لشركة أديداس في تصريحاته للصحافة الألمانية إنه جنون أن تتقدم نايك بهذا المبلغ الضخم لرعاية الاتحاد الألماني وإذا فعلنا ذلك سيقول علينا الجميع أنهم أصيبوا بالجنون في أديداس وأعتقد أن العقد بين أديداس والاتحاد الألماني سيستمر رغم عرض نايك الضخم، وقال الاتحاد الألماني إنه سيدرس عرض شركة نايك قبل التفاوض مع شركة أديداس الذي ارتفع دخلها كثيراً بفضل كرة القدم.

والصراع والحرب بين العملاقين ما زال مستمراً حيث ردت شركة أديداس على شركة نايك وعرضها على الاتحاد الألماني بتعزيز مكانتها العالمية

من خلال شراء شركة ريبوك الأمريكية المتخصصة بالتجهيزات الرياضية وبهذا تكون شركة أديداس قد اقتربت من منافسة شركة نايك في السوق الأمريكية واشترت أديداس كل أسهم ريبوك مقابل (59) دولار للسهم الواحد وقالت مصادر الشركة أن سعر شراء ريبوك ثالث أكبر شركة في المجال الرياضي بلغ (3.8) مليار دولار وأن هذه الصفقة ستدعم نشاط شركة أديداس في السوق الأمريكي الذي اعتبرته أديداس من أكبر وأهم الأسواق العالمية وتمت الصفقة في عام 2006 بعد اتخاذ الإجراءات القانونية الرسمية وبعد ذلك الاتفاق يشير الخبراء إلى أن أديداس وريبوك يحصدان معاً نسبة (20%) من سوق الأدوات والملابس الرياضية المتداولة عالمياً في حين تسيطر نايك وحدها على نسبة (30%) من الإجمالي العالمي لهذا القطاع. وبعقد هذه الصفقة تكون شركة أديداس الألمانية قد أعلنت عن نواياها في منافسة نايك وإنهاء احتكارها للسوق الأمريكية الخاصة بالملابس والأحذية والأدوات الرياضية.

وقد ردت شركة نايك الأمريكية على شركة أديداس بالتوجه إلى لاعب كرة السلة العملاق جوردان واستطاعت أن تحقق تفوقاً ملحوظاً على جميع الشركات الخاصة بالأجهزة الرياضية من خلال حداثها ذائع الصيت إير جوردان AirJordan نسبة إلى اللاعب الشهير بكرة السلة مايكل جوردان، واستطاعت أن تحقق نجاحاً بعد أن طرحت شعارها الشهير Just do it عام 1988 حيث أصبح هذا الشعار الحماسي جزءاً مهماً من الرياضة في العالم. وبعد ذلك حققت نجاحاً كبيراً من خلال تعاقدتها مع لاعب التنس الشهير أندريه أغاسي للترويج لمنتجاتها، وقد استمرت في التعاقد مع أشهر اللاعبين وأشهر الأندية في العالم لفترات طويلة.

لم يتوقف الصراع بين العملاقين فالكل منهما يسعى للتعاقد مع المشاهير ونجوم الرياضة. وبدأت نايك تتوجه إلى نجوم كرة القدم حيث كان نجاح الشركة من خلال تعاقدتها مع مايكل جوردان إلى التوجه لأكثر الرياضات شعبية في العالم الممثلة في كرة القدم والتعاقد معها وقد أشرنا لهذه المشاهير وهذه الأندية الكبيرة خلال حديثنا عن بدايات هذه الشركة العملاقة، ودفعت الشركة ملايين الدولارات كل ذلك للرد على شركة أديداس واستقطابها هي الأخرى لمشاهير ونجوم العالم.

ما زال عملاقي الملابس والتجهيزات الرياضية في العالم أديداس ونايك يتبادلان مسلسل انتقال اللاعبين في كل موسم، وإنهما يحددان مسار كل لاعب لمجرد وجود عقد يربطهما به وهذا كله ليس إكراماً لعيون هذا اللاعب أو ذاك بل خدمة لمصالحهما التجارية، وزيادة شهرتها من خلال اللاعبين المشاهير والأمتة على ذلك كثيرة حيث نقلت أديداس اللاعب الألماني الشهير مايكل بالاك الذي نقلته إلى أحد الفرق التي ترعاها وهو النادي الإنجليزي تشيلسي ونقلت نايك إبراهيم هيموفيتش إلى برشلونة، ولجأت شركة نايك إلى تغريم نجم الكرة رونالدو بأربعة ملايين يورو لانتقاله إلى ريال مدريد.

استطاعت شركة أديداس أن تهزم شركة نايك في صراعها على اللاعب الأرجنتيني ميسي، وهذا صراع مشروع بين الشركات حول كسب نجوم كرة القدم العالميين لغرض الدعاية، ووصل الأمر بين العملاقين أديداس ونايك إلى القضاء وقد احتاجت أديداس الألمانية للمنتجات الرياضية إلى حكم قضائي كي

تحصل على إثبات أحقيتها بتزويد ميسي لاعب نادي برشلونة بالأحذية التي يستعملها خلال المباريات، وسبق لشركة نايك أن وقعت عقداً مع خورخي ميسي والد اللاعب عندما كان اللاعب في الرابعة عشر من عمره فقط لتزويده بالأحذية مقابل ثلاثة آلاف يورو سنوياً وحاولت نايك مدّ التعاقد لسنوات أخرى لكن ميسي اختار التعامل مع أديداس التي احتاجت لحكم قضائي يثبت أن الورقة التي وقعها ميسي مع الشركة الأمريكية نايك لم تكن إلا تعبيراً عن نوايا مستقبلية ولا تعتبر أي التزام من طرف اللاعب مع نايك لذلك كان ميسي حراً في التعاقد مع المنافس الألماني أديداس، وصل الأمر عند هاتين الشركتين إلى القضاء للفصل في خلافتهما حول هذا اللاعب أو ذلك إنها فعلاً حرباً مفتوحة بين شركات الإنتاج للتجهيزات الرياضية أديداس ونايك.

وعن المواجهات الجديدة بين أديداس ونايك حول رونالدو وميسي وهما نجمان كرويان كبيران فاللاعب رونالدو لاعب في نادي ريال مدريد وميسي لاعب في نادي برشلونة والحرب ازدادت سخونة بين عملاقي الألبسة والأجهزة الرياضية شركة أديداس الألمانية وشركة نايك الأمريكية، لكن هذا الصراع انتهى بحسم نايك امر النجمين لصالحها. وستبقى المنافسة على أشدها بين الشركتين حتى أنهما اصبحتا تعمل على كشف المواهب الصاعدة في عالم كرة القدم والتعاقد معها منذ الصغر وهذا يؤدي إلى المساعدة الكبيرة في إبراز نجوم جدد إلى الساحات الرياضية العالمية. وبهذا يكون لشركات الأجهزة الرياضية دوراً مهماً في اكتشاف اللاعبين وهذه حقيقة مهمة خطيرة، ويجدر الانتباه إليها، لأن عملية الاكتشاف تعتمد على أسس علمية وقوامية وفسولوجية وغيرها....

وليس فقط مهارات داخل الساحة، لكن بكل الأحوال هذه مساهمة رائعة من الشركات والرابح من هذا التنافس هم اللاعبون.

نعم صراع وحرب طاحنة بين عمالقة الاقتصاد والاستثمار والتنمية الرياضية حيث يستغلون الفرص المناسبة للهجوم على بعضهم البعض بطرق وأساليب مختلفة وكل يستخدم ذكائه وقدراته وابتكاراته وإبداعاته في التصدي لمخططات بعضهم البعض، وأعتقد أن العملاقين لو امتلكا السلاح لقاتلا بعضهم البعض، لكن الصراع الأذكى والأقدر لاكتساب السوق والدعاية والترويج لبضاعته. ووصل الصراع بين العملاقين باتهام شركة نايكي للملابس الرياضية، بأن منتجاتها من القمصان الرياضية تحوي مادة كيميائية سامة، وكانت ثلاث متاجر كبرى في ألمانيا قد سحبت آلافاً من معروضاتها من هذه القمصان بعد أن أذاع التلفزيون تقريراً يزعم أنها تحتوي على مادة الـ(تي بي تي) التي تمنع انبعاث رائحة غير مرغوب فيها نتيجة العرق الكثيف، ويعتقد أن المادة المذكورة تسبب تلفاً للجهاز العصبي والمناعي للإنسان، إلا أن متحدثاً باسم شركة نايكي صرح بأن الشركة أجرت اختبارات بينت أن القمصان لا تحتوي على مادة الـ(تي بي تي) وأن اختبارات أخرى ستجرى للتأكد من هذه النتيجة، ورغم أن استخدام جرعات ضئيلة من هذه المادة في المنسوجات لا يشكل خطورة على الإنسان وقد أوقف نادي بروسيا دور تموند الألماني بيع القمصان في المتجر الرسمي الذي يملكه وكان المشجعون قد اشتروا (400) ألف قميص رياضي من قمصان الشركة التي تحمل ألوان الفرق التي شاركت في كأس أوروبا⁽¹⁾.

(1) <http://fooot-new.btogspot.com>.

شركة بوما Puma الألمانية

لمحة تاريخية

مؤسسة هذه الشركة هو رودلف داسلر شقيق أدولف داسلر مؤسس شركة أديداس حيث كانا قد أسسا شركة أديداس معاً لكن بسبب وجود خلافات عائلية مؤلمة حول تقسيم الممتلكات. وقد اشترت لهذا حينما تحدثت عن شركة أديداس ثم انفصالهما عن بعضهما البعض وفي عام 1948 قام رودلف داسلر بإنشاء شركة خاصة به ولكن في البداية باسم رودا (وهو اختصار لـ"رودلف داسلر" Contraction de Rudoff Dassler) ثم قام بتسميتها مرة أخرى Puma. وبدأت الشركة في تطور مثير للإعجاب بملابس وأحذية رياضية وما تزال هذه الشركة تنمو بصورة قوية تغذيها ابتكارات هامة مثل الأزرار أو الخيوط ثم دعم الرياضيين مثل بيليه ومارادونا وبوريس بيكرب. وقد أصبحت الشركة شركة محدودة في عام 1986 والمدرجة في أسواق الأوراق المالية في مدينة ميونيخ وفرانكفورت.

في عام 2005 أصبحت بوما الراعي الرسمي للفورمولا 1 مايكل شوماخر سائق وقامت بدعم فريق كرة السلة الألماني، يعمل في شركة بوما Puma حوالي 10.000 موظف وتوزع منتجاتها في أكثر من 80 بلداً، وقد استطاعت الشركة أن تحقق مبيعات حوالي مليار ونصف يورو في عام واحد، وتعتبر شركة بوما من الشركات والمدارس القديمة التي ما زالت سمعتها وشهرتها

منتشرة في أرجاء العالم ومتأصلة في الثقافة الحالية للملابس والأحذية الرياضية
ترعى شركة بوما عدة منتخبات منها منتخب الجزائر لكرة القدم ومنتخب إيطاليا
ومنتخب غانا ومنتخب مصر وغالبية منتخبات قارة أفريقيا.

وتحتل شركة بوما للمنتجات الرياضية مكانة بارزة بين العلامات
التجارية الرياضية الرائدة في العالم. حيث تبرز في تصميم وتطوير وبيع
وتسويق الأحذية والملابس والإكسسوارات الرياضية ولا شك أنها تتمتع بتاريخ
كبير في هذا المجال يمتد على أكثر من (70) سبعون عاماً. وحقيقة أن لها اسم
لامع في إنتاج أفضل الملابس الرياضية التي يرتديها أسرع العدائين الرياضيين
في العالم، كما تشتهر بوما بإنتاج ملابس خاصة بفئات رياضية مختلفة مثل
كرة القدم والركض وتدريبات اللياقة البدنية والجولف وسباقات السيارات
وتتعاون الشركة مع نخبة من أشهر مصممي العلامات التجارية أمثال الكسندر
ماكوين وميهارا ياسوهيرو بهدف ابتكار أفضل الملابس الرياضية في العالم،
كما أنها تملك مجموعة شركة بوما علامات تجارية عديدة بما فيها بوما، كوبرا
جولف، تريثورن دوبرتس براندن وتوزع الشركة منتجاتها في أكثر من
(120) دولة وتعمل بفضل جهود العاملين فيها. وتتخذ من مدينة
هيرتسوجيناوراخ في ألمانيا مقراً لها.

ويكفي القول أن شركة بوما Puma الألمانية هي أحد الفائزين ببطولة كرة
القدم التي جرت في ألمانيا عام 2006 للملابس والأحذية والمستلزمات
الرياضية. وكانت هذه الشركة الأولى بتزويد المنتخبات العالمية المتأهلة لكأس

كرة القدم في ألمانيا حيث أنها زودت أحد عشر فريقاً من اثنين وثلاثون منتخباً بالمستلزمات الرياضية في حين زودت ناكي ثمانية فرق فقط في البطولة ذاتها وأديداس التي زودت ست فرق فقط حيث كانت أقل الشركات المتنافسة على الفرق العالمية. حيث كان عذر وتبرير شركة أديداس بأنها زودت فرقاً لم تتأهل للبطولة النهائية وباعتقادي هذا سوء تقدير وضعف في تحليل قدرات وإمكانات الفرق الرياضية المتنافسة في شركة أديداس، لكن هذا لا يقلل من مكانة هذه الشركة (أديداس) عالمياً، لكن الصراع بين هذه الشركات الثلاث سيبقى قائماً بينهم إلى أمد طويل وباعتقادي لو لم يكن هذا الصراع أو التنافس لما وصلوا لهذه الابتكارات والعلامات التجارية المميزة لكل شركة من هذه الشركات الثلاث.

وتتمتع شركة بوما بقاعدة ترويجية واسعة في أفريقيا حيث يتعاون معها كثير من الفرق الرياضية المميزة في كرة القدم مثل غانا وساحل العاج وغيرها. وقد اعتمدت شركة بوما على حملتها الدعائية في كرة القدم الإفريقية حيث تخطط لأكبر حملة تسويقية في تاريخ الشركة. ولم تكتفِ هذه الشركة بالتسويق لكرة القدم فحسب بل امتد ذلك إلى كشف علامة تجارية جديدة للسيارات في رالي سيارات إيطاليا في سردينيا في عام 2014.

وقد تميز تصميم سيارة السباقات الإقليمية الجديدة لفريق بوما للمداليات بعدد من العناصر المختلفة مثل اللونين العنابي والأبيض اللذين يجسدان ألوان العلم الوطني لدولة قطر ليعكس صورة أكثر دقة للإرث العربي الذي ينتمي إليه

البطل القطري الكواري لإظهار مدى اعتزامه بتمثيل بلاده في هذا الشكل من الرياضات إضافة إلى الشعار المميز لشركة بوما، كما وفرت الشركة طاقم الملابس الخاص بالسباق وهو عبارة عن بذلة بوما المميزة لسباقات السيارات التي تتميز بخامات متطورة علاوة على العناصر المبتكرة من حيث الشكل العام والتصميم إضافة إلى طاقم أحذية بوما ترانيفو مديرو 11 الحذاء الرياضي الأكثر خفة ورشاقة من بوما.

وصرح اللاعب القطري عبدالعزيز الكواري أنه فخور للغاية لقيام شركة بوما برعايته هو وفريق بوما لراليات السيارات، واعتبر هذا الدعم أكبر تحفيز للاعبين لإحراز أكبر نجاح في السباق، وقال رئيس قسم التسويق في شركة بوما لمنطقة الشرق الأوسط وشرق إفريقيا إننا في غاية السعادة والفخر للتعاون القائم بيننا وبين البطل الكواري والفريق كله إذ يجسد هذا التعاون التزام شركة بوما برعاية أبطال هذه الفئة من سباقات السيارات.

باعتقادي أن هذا التنوع في رعاية الشركة لهذه البطولات يشكل قوة إضافية لها في السوق العالمي، لتسويق منتجاتها الخاص في المستلزمات الرياضية.

وتشير المعلومات المستسقة من شبكات الانترنت أن شركة بوما الألمانية زاد إنتاجها للملابس والأدوات الرياضية من خلال مبيعاتها لعام 2010 قد ارتفعت إلى (784) مليون يورو بزيادة نسبتها (16.5%) مقارنة بنفس الفترة

من العام الماضي. وبلغ صافي أرباح الشركة في نفس العام (77.6) مليون يورو بزيادة نسبتها (14.2%) مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، وتتوقع الشركة ارتفاع قيمة مبيعاتها بنسبة تتراوح بين (5-9%) بسبب انتعاش الأسواق وخاصة في أمريكا الشمالية والجنوبية، والأسواق الآسيوية.

وهناك صراع قائم بين شركة أديداس وشركة بوما الألمانية على من سيرعى هذا الفريق أو ذاك في كرة القدم وحقيقة هذا تنافس قائم بينهما منذ أن انفصلا عن بعضهما البعض. وخاصة أن الشركتان تقعان في نفس البلدة في إقليم بافاريا ولا يوجد في هذه البلدة محطة قطار أو طريق للسيارات بين موقعي الشركتين وتعرف البلدة باسم (بلدة الناظرين إلى أسفل) إذ يحدد طراز الحذاء الذي تنتعله اسم الشركة التي تنتمي إليها، ولعشرات السنين ظلت مجريات الحياة في هذه البلدة تتحدد وفقاً لماركة الحذاء الرياضي ما جعل بعض المناطق محظورة على أناس يستخدمون الأحذية (الخاطئة) للشركة المنافسة بالنسبة لهم.

وكانت الحدود الفاصلة بين الجانبين صارمة إلى حد كبير حتى أن السكان المحليين يزعمون أن الزيجات بين معسكري أديداس وبوما كانت نادرة. وتسعى أديداس إلى نشر صورة بوصفها الرائدة في الأسواق لأدوات رياضة كرة القدم كما قامت برعاية منتخبات عالمية، وتتحو شركة بوما منحنى آخر بوصفها رائدة التقلبات الرياضية وقامت هي الأخرى برعاية منتخبات رياضية عالمية وكانتا تتنافسان على المنتخب الذي يحمل كأس العالم لرعايته وكانا يحلان محل بعضهم

البعض بالتناوب وحسب المبالغ المدفوعة، وكانت بوما وما زالت تتباهى بشعارها بصورة (قط يتأهب للوثب) لكن تبقى شركة نايكي الأمريكية هي الشركة المنافسة الأولى لأديداس الألمانية، لكن كما أشارت بعض المراجع على شبكة الانترنت أن شركة أديداس تبقى هي الشركة الأكثر مبيعات من شركة نايكي وشركة بوما. ويعتبر البعض من الفرق الرياضية أن شركة أديداس هي مصدر تفاؤل لمنتخبات كثيرة، لكن هذه المبيعات بعد قراءاتي أرى أنها غير مستقرة لشركة واحدة بل أحياناً نايكي تكون أكثر مبيعات من أديداس وأحياناً تكون بوما أكثر مبيعات من الشركتين العملاقين نايكي وأديداس. لكن بشكل عام الصراع سيبقى قائماً بين هذه الشركات ولكن حقيقة الأمر أن الجودة تلعب دوراً مهماً في نسبة المبيعات كما أن رخص المنتج وغلائه يلعب دوراً في نسبة المبيعات. لكن هذه الشركات المتصارعة وغيرها الكثير يبقى العنصر الأساس لزيادة نسبة مبيعاتها يتوقف على ارتداء اللاعبين العالميين لبضاعتها.

الفصل التاسع

الاستثمار الرياضي في مونديال البرازيل 2014

الفصل التاسع

الاستثمار الرياضي في موندリアル البرازيل 2014

أصبح للرياضة دوراً مهماً في الاستثمار والتنمية الاقتصادية على المستوى العالمي، ومن التجليات الرياضية في الاستثمار استضافة التظاهرات العالمية وفي مقدمتها كأس العالم لكرة القدم أو الألعاب الأولمبية، ومن خلال اطلاعنا ومتابعاتنا للأحداث الرياضية وخاصة الجماهيرية منها فإنها تشجع الناس على ممارسة الرياضة الجماهيرية وهذه الممارسات تؤدي إلى تطوير وتنمية سوق المعدات الرياضية وأدواتها، لكن الدور الأساس والأكبر في الاستثمار والتنمية الرياضية يتجلى أكثر أثناء إحداث المنشآت وإقامة البنية التحتية لاستقبال كأس العالم مثلاً أو الألعاب الأولمبية وحتى على مستوى البطولات القارية كل هذه البطولات تحتاج إلى ستادات رياضية تتسع لآلاف من المشاهدين وقاعات رياضية المفتوحة منها والمغلقة... الخ. وحقيقة أن الدول الفقيرة والأقل نمواً واستثماراً هي التي تواجه تحديات كبرى في جعل الرياضة أساس الاستثمار والتنمية الاقتصادية، حيث تعاني من هجرة الأدمغة والمواهب الرياضية والتي يطلق عليها مصطلح بالقاموس الرياضي "بنزيف العضلات"، ومن الواجب على هذه الدول الاهتمام الكافي بهذه الفئات التي تتناسب مع

قدراتهم ومواهبهم وإبداعاتهم الرياضية والذين غالباً ما يتلقون إغراءات مالية باهظة من الدول الغنية وما أكثرها على وجه الأرض.

في ظل هذه الأجواء انطلقت بطولة كأس العالم لكرة القدم في البرازيل، ومن المفروض أن تكون هذه البطولة ذروة الاحتفال في بلد اللعبة الجميلة كما وصفه لاعب الكرة الشهير بيليه. ومن المعروف أن البرازيل الآن تتمتع باستقرار سياسي واقتصادي واجتماعي يؤهلها لتنظيم البطولة لا سيما وأن منتخب البرازيل فاز بكأس العالم أكثر من أي منتخب آخر حيث كما تشير المراجع الكروية أنه نال اللقب خمس مرات.

ومن خلال متابعتنا واهتماماتنا لأحداث البطولة قبل موعدها نرى أن الأجواء الاحتفالية لا تسود البرازيل بالشكل المتوقع، حيث الانتعاش الاقتصادي المتوقع قد خفتت أصداؤه رغم أن السياسة الاقتصادية البرازيلية قد أنعشت وأخرجت أكثر من أربعين (40) مليون شخص من دائرة الفقر خلال العقد الماضي وهذا عزز فرص فوز البرازيل باستضافة الحدث الكروي الأهم في العالم.

في وسط هذه الأجواء تظاهر البرازيليون احتجاجاً على إنفاق أكثر من أحد عشر (11) مليار دولار على كأس العالم وفساد مزعوم أدى إلى زيادة تكاليف بناء الاستادات وغيرها من مشاريع البنية التحتية للبطولة. وبدلاً من أن يكون كأس العالم في البرازيل سبباً في رفع مستوى الاستثمار والاقتصاد في

البلاد إلا أن العكس كما يبدو هو السائد، حيث اتهمت الصحف البرازيلية مسؤولين في الحكومة بالفساد بعد الإعلان عن تكلفة بناء ملعب غرانشياماني والبالغة كلفته (1.9) مليار دولار وعلى الرغم من هذه التكلفة العالية للملعب الوطني إلا أنه لم يصل لدرجة جودة وجمال ستاد الجوهرة بمدينة جدة في المملكة العربية السعودية والذي وصل تكلفته إلى أقل منه بكثير والبالغة نحو (650) مليون دولار كما أشارت بعض التقارير الإعلامية، لكن الجهة التي قامت ببنائه هي شركة أرامكو النفطية ويمكنها أن تستقطب عماله من أرخص بلاد الدنيا، لذا لا أرى ضرورة للمقارنة بين كلفة البناء في بلدين متباعدين ومختلفين في مستوى المعيشة وبأجور العمالة فالمعايير بينهما مختلفة، نعم لا يشك أحداً أن كلفة بناء البنية التحتية الرياضية عالية وتحتاج لخبرة واسعة في هذا المجال، وهذا لا يمكن أن يكون مبرراً للمظاهرات المنددة بإقامة البطولة العالمية للمونديال في البرازيل، حيث أشارت التقارير الواردة من مدينة ساو باولو أن الشرطة فرقت عشرات المتظاهرين بالغاز المسيل للدموع والقنابل الصوتية قبل ساعات من افتتاح مباريات كأس العالم لكرة القدم، حيث طالب المتظاهرون بحقوقهم وإذا لم تحقق الدولة لهم حقوقهم فلم يكن هناك كما قالوا مباريات، وذكر مركز (بيو) للأبحاث ومقره واشنطن أن (79) في المئة من البرازيليين عبروا من خلال دراسة مسحية أجريت مؤخراً عن شعور عام بالاستياء مقارنة بنسبتهم العام الماضي أي العام الذي سبق موعد المونديال وهي (55) في المئة وقال (61) في المئة من المشاركين في الاستطلاع أنهم

يعارضون استضافة كأس العالم بسبب التكاليف الباهظة التي صرفت على البطولة وكما يبدو أن فتور الحماس قد انطلق في الطرقات والشوارع حتى قبل بدء البطولة، وتقول صاحبة متجر لبيع لوازم الاحتفالات في وسط ريو دي جانيرو تقول يشعر الناس بالإحباط والاشمئزاز وانخفضت مبيعات المتجر أربعين بالمئة عما وصلت إليه أثناء بطولة كأس العالم السابقة في جنوب أفريقيا، وتقول لا يريد أحد إنفاق المال على أمر يروونه مرتبطاً بالإهدار والفساد. حتى الفلاحون استغلوا أحداث البطولة العالمية، وقاموا بالمظاهرات احتجاجاً على تكلفة كأس العالم في بلادهم وقد أصيب أكثر من أربعين شخصاً بجروح في مواجهات دارت بين الفلاحين ورجال الشرطة وقالوا خلال مظاهراتهم كما أشارت وسائل الإعلام سنبقى في حالة تظاهر لحين تحقيق مطالبهم الممثلة في تسريع عملية الإصلاح الزراعي، رغم هذا إلا أن افتتاح الدورة قد تم دون أية عراقيل تذكر.

وتشير التقارير الواردة من البرازيل أنها من أجمل بقاع الدنيا وتستحق الزيارة والاستجمام، فكيف ومباريات كأس العالم لكرة القدم تقام عليها؟ بالتأكيد ستكون أكثر جمالاً ورونقاً واستمتاعاً للزائرين. لكن الإقامة هناك مكلفة للغاية حيث تشير التقارير إلى أن الليلة الواحدة في الفندق بإحدى المدن المقام عليها المسابقات يصل كحد أعلى إلى (681) دولاراً وحد أدنى يصل إلى (456) دولاراً وهذه الأسعار تضاعفت خلال إقامة دورة المونديال وأعتقد أن هذه المبالغ تشكل استثماراً رائعاً وتشير التقارير الواردة من البرازيل أن الفنادق في

المدن التي ستقام فيها المباريات والبالغ عددها اثني عشر مدينة (12) قد غصت بالزائرين، حثت رئيسة البرازيل دلما روسيف البرازيليين على تحية إحباطاتهم جانباً والترحيب بأكثر من (800) ألف زائر أجنبي سيأتون إلى البرازيل وسيصرفون مئات الملايين من الدولارات التي سيستفيد منها جميع القطاعات الاقتصادية المختلفة من المجتمع، إضافة إلى تشغيل الأيدي العاملة التي ساهمت بإعداد البنية التحتية قبل موعد المونديال، إضافة إلى استفادة مختلف أنواع الحرف والمهن والأكاديميون ووسائل الإعلام والتجار والتنقلات والمطاعم كل هذه الفئات وغيرها من القطاعات المختلفة من المجتمع استفادت من إقامة الدورة وقالت رئيسة البرازيل علينا أن نستفيد من الدورة ونحن شعب سيستقبل السائح بالحب وليس بالعنف.

حتى التكنولوجيا الحديثة استفادت من إقامة الدورة وهذا بعداً استثمارياً كبيراً يعود للبرازيل والشركات هناك، وللمرة الأولى في تاريخ كأس العالم أدخل عدة تقنيات حديثة ستمكن هذه التقنية من رصد حركة الكرة عند الشبكة بدقة متناهية وذلك لتجنب أي أخطاء في عملية التحكيم وسميت هذه التقنية الجديدة بـ تقنية خطر المرمي Goal Line Technology، وسيكون هذا المونديال هو الأول في استخدامها وقد تم تزويد جميع اللاعبين التي تجري عليها مسابقات المونديال لتلافي وقوع أخطاء من جانب الحكام في احتساب أو عدم احتساب الأهداف التي أثارت كثيراً من الجدل في عدد من البطولات السابقة.

وقد تم تركيب واختبار هذا النظام في كل ملعب من الملاعب المقام عليها مباريات الموندريال من قبل شركة غول كنترول حيث اختار الاتحاد الدولي هذه الشركة كمزود رسمي للبطولة بهذه التقنية وهذا النظام يؤكد ما إذا تجاوزت الكرة خط المرمى من عدمه في غضون ثانية واحدة عبر إشارات يتم إرسالها إلى ساعات خاصة يرتديها جميع حكام المباريات⁽¹⁾. ولحد الآن لم يفصح الاتحاد الدولي عن كلفة هذه التقنية الجديدة لكن دون أدنى شك يعتبر هذا إضافة جديدة للاستثمار في كرة القدم وللشركة المصنعة له.

ومن الملاحظ أن معظم السلع الرياضية يتم تصنيعها في الدول الفقيرة والأقل نمواً حيث اليد العاملة الرخيصة وانتشار ظاهرة تشغيل الأطفال بأجور زهيدة، وهناك بعض الشركات تلجأ إلى أسلوب القرصنة للعلامات التجارية العالمية لاستغلالها في ترويج منتجاتها وخاصة في ظروف مباريات كأس العالم بكرة القدم وغيرها من بطولات عالمية، وهذا أدى إلى إثارة الاتحاد العالمي لمصنعي السلع الرياضية لهذه الظاهرة التجارية والاقتصادية الخطيرة، واتخاذ الإجراءات اللازمة في تنبيه المستهلك وخاصة في البلدان المتقدمة والأسواق المتنامية من رداءة هذه السلع وكيف سيكون لهذه التدابير وقع على الاستثمار والتنمية الرياضية في الدول الأقل نمواً، ومن خلال قراءتنا أن هناك علاقة قوية بين الرياضة الدولية على مستوى الاستثمار والتنمية الاقتصادية الوطنية ومستوى الفرد أيضاً.

(1) جريدة الرأي الأردنية - 21 أيار 2014.

لكن السؤال الكبير المطروح الآن هو: ما السر وراء تنظيم غالبية الدورات الأولمبية والمباريات العالمية ككرة القدم مثلاً في الدول المتقدمة؟ هذا سؤال يطرحه عامة الناس وخاصة المتابعين للأحداث الرياضية العالمية والقارية، التقارير تقول أن هذا الوضع وحالة الاختيار للدول المتقدمة لها مردودات سلبية على الرياضيين أنفسهم وعلى المهتمين بالشأن الرياضي في البلدان الأقل نمواً وحتى لها تأثير على الأحداث الرياضية الكبرى التي تلعب دوراً أساسياً في التعاون الدولي في المجال الرياضي وانعكاساتها على البنية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى المؤسسات الدولية الرياضية أن تنتبه إلى ظاهرة احتكار الدول الكبرى في تنظيم البطولات واستضافتها وهذا الحرمان يساهم بقدر كبير في تخلف الرياضة في البلدان الأقل نمواً، رغم أن بعض الدارسين يربطون هذا التخلف بالتخلف السياسي والاقتصادي ورغم أن بعض الدول المصنفة بالتخلف لكنها تحقق إنجازات رياضية عالمية كالكاميرون والبرازيل وغينيا وكوبا. أعتقد أن الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) قد أدرك مؤخراً هذه الظاهرة الخطيرة وبدأ ينتقل بالمونديال من قارة إلى أخرى، ويجب البدء في برمجة التظاهرات الرياضية الدولية وتحريك الدول المتخلفة لتحريك وتيرة الاستثمار والنمو الاقتصادي فيها من خلال هذه البطولات العالمية والشعبية.

فساد مالي في موندリアル البرازيل

الفساد المالي الذي حصل داخل موندリアル البرازيل ربما يكون له دور سلبي على استضافة الدول الأخرى للبطولة، حيث لا تريد هذه الدول أن تلوث سمعتها بالفساد المالي الذي لجأ إليه بعض الأشخاص في الاتحاد الدولي والشركات المتعاقدة معه. وقد دافع الاتحاد الدولي لكرة القدم عن شريكه في تسويق تذاكر كأس العالم وسط تحقيقات برازيلية أدت إلى اعتقال (12) شخصاً.

مسؤول تنفيذي كبير بشركة مانش سيرفيسيز خضع للتحقيق من قبل الشرطة لتورطه في بيع تذاكر موندリアル البرازيل في السوق السوداء. وشركة مانش سيرفيسيز تابعة لشركة بيروم البريطانية التي أصبحت الوكيل المعني بخدمات التذاكر للفيفا بعد موندリアル فرنسا عام 1998 وأكد الاتحاد الدولي لكرة القدم أنه يعمل مع شركة بيروم منذ نحو (30) عاماً ويثق في ولاء وسلوك الشركة التجاري. وتابع الاتحاد الدولي دفاعه عن ظاهرة الفساد ببيع التذاكر بقوله أنه واثق من أن تقييم كل الحقائق والأسباب الكامنة سيؤدي إلى تبرئة الموظفين والمديرين لبيروم. وكان المسؤول التنفيذي لشركة مانش سيرفيسيز قد اعتقل على ذمة التحقيق في قضية بيع تذاكر الموندリアル في البرازيل بطرق غير قانوني والذي شهد تورط (19) شخصاً بالقضية وترجح الشرطة أن العصابة المسؤولة عن بيع التذاكر في السوق السوداء جمعت ما يقدر بنحو (910) آلاف دولار في المباراة الواحدة بموندリアル البرازيل مع العلم بأن بيع التذاكر بأعلى

أسعارها القانونية يعتبر مخالفة جنائية في البرازيل كما أنه يخالف لوائح بيع التذاكر لدى الاتحاد الدولي لكرة القدم "الفيفا".

وقد هرب أحد الأشخاص المتهمين ببيع التذاكر بعد ما لم تعثر عليه الشرطة في مكان إقامته، وأظهرت بعض القنوات الفضائية لقطات مصوره لذلك الشخص المسمى لويلان وهو يتسلل من الباب الخلفي للفندق لكن الشركة أصرت على موقفها أن هذا الأمر لا يعتبر دليلاً على هروبه، حيث يواجه الأشخاص المحتجزون اتهامات بالفساد وبيع التذاكر بطرق غير قانونية. وقد صادرت الشرطة البرازيلية (82) تذكرة لمباريات كأس العالم وجهاز كمبيوتر وهاتفاً محمولاً ووثائق أخرى في جناح البريطاني ويلان بالفندق الذي يقيم فيه مسؤولو الفيفا الرسميون ومن بينهم رئيس الاتحاد الدولي جوزيف بلاتر⁽¹⁾.

وأشارت التقارير الواردة من المونديال أن تذكرة النهائي وصل سعرها بـ(10) آلاف دولار. وأشارت جريدة الرأي نقلاً عن الانترنت أن أسعار تذاكر مباراة نهائي المونديال وصل إلى أرقام خيالية بسبب الإقبال الكبير على تذاكر اللقاء.

وقد أكد بعض المشجعين على أن أحد الأشخاص الذين يعملون في إعادة بيع التذاكر عرض عليه تذكرة مقابل (9) آلاف دولار وأكد الباحثون عن التذاكر أن سعر التذكرة الواحدة تراوح بين (3) آلاف دولار و(10) آلاف

(1) جريدة الرأي الأردنية /14/ تموز/2014.

دولار. وقد أشارت العديد من شبكات الانترنت أن هؤلاء الأشخاص اعتادوا على هذا النوع من التجارة منذ سنوات طويلة. ومن المتوقع أن يصل الأمر إلى بعض مسؤولي الفيفا وهذا ما أكدته الشرطة البرازيلية من خلال التحقيقات الجارية مع المحتجزين. وتشير التقارير أن هذا التنظيم حصد أرباحاً تقدر بالملايين من وراء إعادة بيع التذاكر بأضعاف أسعارها، علماً أن أسعار التذكرة رسمياً وهذا موجود على موقع الفيفا بين 13-900 دولار أمريكي. بغض النظر من هو جامع لهذه الأموال وبغض النظر عن الأسلوب الذي استخدم لجمعه فهو استثمار لجهة معينة لكن الاستثمار بطرق غير شرعية وغير مقبول ويجب محاسبة كل من له أيدي ملوثة بالفساد، ولا يجوز استغلال مثل هذا الحدث العالمي واسع الانتشار للنصب والاحتيال وابتزاز الآخرين والكسب غير المشروع نعم لابد من معاقبة هؤلاء بلا تردد، لأن سمعة هذا الاتحاد أصبحت غير مرضية على المستوى العالمي.

ووصل الأمر عند هذه الشركات الراعية للمونديال في التآمر على منح الشخص الذي يريدونه ويحقق لهم أرباحاً هائلة ومنحه لقب أفضل لاعب حيث أثار اختيار ليونيل ميسي لاعب الأرجنتين بأنه أفضل لاعب في كأس العالم الذي أقيم مؤخراً في البرازيل، غضب الكثير من المتابعين لأحداث البطولة من هذا التحيز وقالوا أن هناك أفضل من ميسي بكثير وهم الذين يستحقون، وقالت صحيفة انجليزية معلقة على هذا الحدث بقولها فوز ميسي عزز نظرية المؤامرة بتدخل الشركات الراعية لاختيار الفائز.

وقالت الجريدة البريطانية أن الشيء الوحيد الذي يمكن تبرير فوز ميسي بالجائزة أنه لاعب صاحب شهرة وسمعة أكبر من الآخرين.

وقال مواطنه مارادونا أن ميسي لا يستحق جائزة أفضل لاعب وكان لابد أن يفوز بها لكن كما قال مارادونا حسابات تسويقية دائماً تصنع الفارق. وقال أحد المدربين السابقين والمحلل لمباريات كأس العالم قال هل ميسي سيكون كبش الفداء أجب لا على الإطلاق ويعتقد أنه لعب شوط أول رائع من السهل أن تحترم لاعب مثله عندما يفوز ولكن علينا أن نحترمه أكثر عندما يخسر كذلك مع أن هذا ليس سهلاً.

ويقول المدرب نفسه مورينيو أنه مازال لاعباً تاريخياً وهو لا يحتاج لأن يحقق لقب كأس العالم لكي نعتبره لاعباً تاريخياً هو كذلك خاصة في العقد الأخير. وتقول الصحيفة أن ميسي نال جائزة يعلم أنه لا يستحقها بل أنها تعد بمثابة العقاب والإذلال له بسبب أدائه الضعيف في المونديال.

على أية حال حصل ميسي على جائزة أفضل لاعب ولكن بمؤامرة الشركات الداعمة كي يبقى ميسي عارضاً لبضاعتهن لأطول زمن ممكن، ولا يعني هذه الشركات شيئاً غضب الجمهور أم رضي، الفلوس هي التي تتكلم.

رغم كل ما حصل في مونديال البرازيل من دعايات وأحاديث مختلفة منها لصالح المونديال ومنها ضد المونديال بسبب الكلفة العالية، التي كما قيل لم تتحملها خزينة الدولة البرازيلية. رغم هذا كله فإن الربح الوحيد من تنظيم

بطولة العالم بكرة القدم هي الدولة المضيفة يكفي أنها جددت منشآتها واستحدثت منشآت جديدة وستبقى هذه المنشآت قائمة هناك للأجيال القادمة وكما نقول باستمرار الشيء الذي نعمله الآن أفضل مما نعمله في اليوم اللاحق، لأن الأمور والأسعار تتغير ودائماً نحو الأعلى أو الأعلى، رغم كل ما قيل عن مونديال (2014) في البرازيل إلا أن شبكات الانترنت تطالعنا بأن البرازيل قد دخل خزينتها مليار دولار⁽¹⁾. وهذا استثمار رائع حصلت عليه الدولة المضيفة البرازيل خلال شهر واحد فقط.

(1) www.dp-news.com.

الفصل العاشر

الاستثمار الرياضي في مونديال قطر 2022 وردود الأفعال

الفصل العاشر

الاستثمار الرياضي في مونديال قطر 2022

وردود الأفعال

لاشك أن اختيار قطر لاحتضان كأس العالم لكرة القدم عام 2022 حدث لا يخص قطر وحدها بل يخص العالم العربي كله، كما يعتبر هذا الحدث انطلاقة جديدة لمنطقة الشرق الأوسط، وقد كانت لحظات المنافسة كما أشارت بعض الصحف صعبة جداً بسبب وجود دول كبيرة منافسة كأمریکا وغيرها، وباتت قطر أول دولة عربية وشرق أوسطية تحظى بهذا الشرف العظيم بعد أن تفوقت على الولايات المتحدة الأمريكية بواقع 14 صوتاً مقابل 8 أصوات. وقد استقبلت أعضاء اللجنة برئاسة الشيخ محمد بن حمد آل ثاني من الشعب القطري استقبال الأبطال ورافقوا فريق لجنة الملف لدى عودته وقاموا بمسيرات فرح على كورنيش الدوحة، وعم الفرح والاحتفالات شوارع قطر حيث احتشد آلاف من القطريين للاحتفال بهذا الإنجاز الكبير.

وقد اعتبرت الصحف القطرية أن فوز قطر بالاستضافة لكأس العالم يوم تاريخي وستُشرف قطر بهذا الانتصار العربي، وبعناوين كبيرة تقول قطر تفوقت على أميركا بـ 14 صوتاً مقابل 8 أصوات في الدور النهائي.

وحقيقة وراء هذا الانتصار أسباب كثيرة أهمها الرغبة الشديدة لدى القيادة القطرية ممثلة بأميرها الشيخ تميم بن حمد بالاستضافة والإمكانات الاقتصادية

الكبيرة لهذه الدولة الصغيرة الغنية بالنفط والغاز، ولا يغيب عن بالنا كمتابعين للحركة الرياضية تراكم الخبرات الإدارية والتنظيمية للعديد من الدورات الرياضية العربية منها والآسيوية، ولا يغيب أيضاً عن بالنا والذي جاء داعماً لكل ما ذكرناه هو الملف القطري الذي أعد إعداداً شاملاً حيث اشتمل الملف على عناصر شملت جميع التفاصيل من حيث البنية التحتية واستخدام التقنيات الفنية لتبريد الصالات والملاعب الخارجية والتخلي عن (170) ألف كرسي في مختلف الملاعب التي تستضيف المباريات بعد انتهاء البطولة ومنحها إلى البلدان النامية، وأشار التقرير المقدم أن الملاعب التي تضمنها الملف صديقة للبيئة بفضل استخدام التكنولوجيا الحديثة والمتطورة والتي جعلت نسبة الانبعاث الكربوني صفراً، وهذه الملاعب لا تبتعد عن بعضها البعض سوى ساعة واحدة، وهو ما يسهل تنقل الجماهير التي ستحضر كأس العالم وإمكانية حضورها لمبارتين في آن واحد.

وأشار التقرير إلى أن دولة قطر ستقوم ببناء مرافق أساسية قيمتها أكثر من مئة مليار دولار ينتهي العمل منها عام (2012). وتخطط الدوحة لأن تكون المركز الأكاديمي والمركز الرياضي والمركز السياحي الرئيسي لمنطقة الشرق الأوسط لذلك تقوم الآن بزيادة مرافقها السكنية والفندقية بطريقة واضحة يومياً، وقال رئيس لجنة الملف الشيخ محمد بن حمد أن إقامة كأس العالم لكرة القدم في منطقة الشرق الأوسط للمرة الأولى تعني كثيراً لشعوب هذه المنطقة. وأضاف لقد شكك الكثيرون بقدراتنا واعتبروا أن عامل الطقس وصغر مساحة قطر

سيقفان حائلاً دون نجاحنا، لكننا أثبتنا بأننا سنجد الحلول المناسبة لجميع المشاكل التي ستعترض طريقنا، وها نحن نحتفل بشرف الاستضافة لكأس العالم عام (2022). وقال العمل الجاد يبدأ الآن كي نثبت للعالم بأننا لا نطلق كلاماً في الهواء بل سنضع وعودنا حيز التنفيذ.

الإمارات تضع كل إمكانياتها في قطر

الإمارات العربية المتحدة واحدة من الدول العربية التي أبدت استعداداتها لتقديم المساندة والدعم لهذه الاستضافة وقد عبر عن ذلك وزير الثقافة والشباب رئيس الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة الذي اعتبر هذا الإنجاز مفخرة لدول الخليج والأمة العربية، وهو إنجاز تاريخي مشرف، وأكد الوزير على أن نجاح قطر في استضافة بطولة العالم لكرة القدم عام (2022) هو نجاح للإمارات ودول الخليج والعالم العربي أجمع. وأضاف أن قطر سجلت اسمها واسم الخليج العربي بأحرف من نور في سجلات التاريخ وستصنع تاريخاً جديداً للمنطقة العربية، وأن هذا الإنجاز يمثل قمة درجات الفخر وانتصاراً تاريخياً لقطر والعرب والشرق الأوسط. وأضاف الوزير أن قطر اجتهدت بكل أجهزتها الإدارية والفنية وبأسلوب احترافي بالغ الدقة في التطور والرقى حتى انتزعت شرف استضافة الحدث رغم المنافسة الشرسة وأدى هذا إلى تعزيز مكانة العالم العربي على الساحة العالمية.

أعتقد أن هذا الشعور كان شعوراً عربياً صادقاً فالجميع زاد فرحاً وسروراً على هذا الانتصار الكبير لحدث كبير أيضاً أن يكون على ساحة من ساحات

الأمة العربية فما علينا إلا الدعم والمساندة إلى الأشقاء في قطر كي تخرج البطولة بأبهى وأزهى ما يمكن، لا بل لابدّ من إضافة أشياء جديدة ما سبق للدول التي استضافة الحدث قد قامت به.

رئيس الاتحاد الآسيوي لكرة القدم محمد بن همام قال:

إن ما حققته بلاده بنجاحها في نيل شرف استضافة مونديال (2022) كان سهلاً مقارنة مع ما ينتظرها من تحديات كبيرة من الآن وحتى استضافة العرس الكروي بعد (12) عاماً، وقال إن هذا الفوز مشترك لكل من ساهم في هذا الملف، لقد بذل أعضاء الملف جهوداً كبيرة أعطت ثمارها من خلال الظفر بتنظيم كأس العالم عام (2022)، لكننا اجتزنا مرحلة سهلة وتنتظرنا مهمة صعبة في السنوات المقبلة، وها نحن حسنا شوط المباراة الأول ويبقى أن ننجح في إنهاء المباراة من خلال إخراج تنظيم كأس العالم بأبهى حلة⁽¹⁾، وباعتقادنا أن إقامة الدورة في القارة الآسيوية وفي قطر تحديداً سيساهم في تطوير مستوى الكرة في هذه القارة، آملاً أن تفاجئ قطر العالم ليس فقط بحسن التنظيم الذي أصبح أمراً اعتيادياً وسهلاً لدى القطريين بحكم الخبرة في تنظيم المسابقات الدولية والقارية، ليس هذا فقط بل بمستوى فريق كرة القدم عندها والذي يجب أن يبدأ القطريون من الآن بإعداده، ويتم اختياره بطرق علمية سليمة معتمدة في ذلك على خبراء في كيفية اختيار اللاعبين وخاصة في كرة القدم، وأعتقد أن

(1) <http://www.alrai.com>.

إخواننا القطريون يدركون هذا جيداً، وبالتأكيد قد عملوا ذلك لأن الفرحة ستكون ناقصة إذا لم تحصل قطر على واحد من الثلاث مراكز العالمية، وخاصة لديهم من الوقت والمال والخبرة لصنع هذا جيداً، لا سيما أن اللاعب العربي شخصية موهوبة وقادرة على التغيير إذا وفر له مستلزمات البطولة وهي مهياة لدى دولة قطر.

قال مدرب الفريق الألماني الذي حصل على المركز الأول في كأس العالم لعام (2014) في مونديال البرازيل، قال إن إعدادي لهذا الفريق بدأ قبل عشرة أعوام من بدء السباق للبطولة، وعلى قطر أن تحذو حذو هذا المدرب.

المدير الفني للمنتخب الألماني لوف:

قال المدير الفني للمنتخب الألماني يواخيم لوف إنه فوجئ بقرار اختيار قطر للفوز بتنظيم بطولة كأس العالم واصفاً قرار الاتحاد الدولي لكرة القدم "الفيفا" بالشجاع للغاية. وقال كان يتوقع اختيار دولة أخرى. وأوضح: روسيا الفائزة بتنظيم كأس العالم (2018) أمر طبيعي لأن روسيا أمة كروية ولكن قرار قطر فاجأني. لكنه أشار إلى ملاحظة هامة بقوله أن القرار له جانب آخر لأنه يؤدي إلى ضم دول جديدة لعالم كرة القدم، وقال أن البطولة ستكون رائعة فيما يخص التنظيم والاستادات لكن المشكلة تكمن في الطقس الحار الذي سيلعب دوراً كبيراً وسيشكل عبئاً حقيقياً على اللاعبين، فالتدريب واللعب في جو حرارته (40°) أمر صعب. وإن هذه الشكوك كانت حينما تم اختيار جنوب إفريقيا بتنظيم

البطولة عام (2010) لكنهم نجحوا في التنظيم نجاحاً كبيراً وعلى المرء أن يتعايش مع الظروف الجديدة.

نجم الكرة الفرنسي زيدان يحتفل

احتفل نجم كرة القدم الفرنسي زين الدين زيدان المنحدر من أصول جزائرية بعد فوز الملف القطري بالاستضافة وقال إنه دائماً منتصر حيث كان سفيراً للملف القطري ووصف نجاح قطر بالفوز بتنظيم كأس العالم بأنه نصر للعالم العربي ولمنطقة الشرق الأوسط، وخاصة أن قطر لديها الرغبة بالتبرع بكراسي البطولة بعد نهايتها لدول في إفريقيا ووصف الفكرة بالرائعة.

البرازيل أشادت باختيار قطر

أشادت البرازيل باختيار روسيا وقطر لاستضافة مونديال (2018) و(2022) وجاءت هذه الإشادة على لسان رئيس البلاد الذي ترك منصبه الرئاسي، ونظم بلاده لدورة (2014) بعد أن تفوقت بلاده على العديد من البلدان الغنية، وقد أشار إلى أن كلفة استضافة هذا الحدث ستكون كبيرة لكن المردود سيكون كما قال هائلاً.

هيلاري كلينتون

هنأت هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية الأمريكية الأسبق قطر لفوزها بشرف استضافة نهائيات كأس العالم لكرة القدم (2022) وقالت إن استضافة قطر لكأس العالم إثبات إضافي أن قطر والمنطقة في طليعة عالم الأعمال

والاستثمار المهمة، ويذكر أن قطر فازت على أميركا بنيلها (14) صوتاً مقابل (8) ثمانية أصوات للأمريكيين.

بكنباور الألماني يقترح

قال فرانتس بكنباور عضو اللجنة التنفيذية بالاتحاد الدولي لكرة القدم "الفيفا" والذي فوجئ بتفوق قطر على ملفات أميركا وأستراليا واليابان وكوريا الجنوبية وقال يجب أن نفكر في حل لتنظيم كأس العالم ونقل مواعده في يناير وفبراير عندما تكون درجة الحرارة في قطر لطيفة تصل إلى (25°) درجة مئوية. ويقول لماذا لا يكون هذا الاقتراح مقبولاً؟

وبهذا علينا أن نغير جداول مسابقات الدوري في عام (2022) وهذه كما قال بكنباور ليست مشكلة كبيرة وسيكون ذلك بديلاً لاستخدام تكنولوجيا تبريد الهواء الباهظة الثمن في الاستادات ومناطق تواجد الجماهير، وفي نهاية حديثه قال إن التصويت على مونديال قطر خطأ كبير.

انتقادات عالمية لقطر على فوزها باستضافة مونديال (2022)

شنت وسائل الإعلام الأمريكية والغربية هجوماً كبيراً وغير مسبوق على دولة قطر بعد أن اختارها الاتحاد الدولي لكرة القدم "الفيفا" لاستضافة مونديال (2022) الذي أسعدنا في الوطن العربي جميعاً. وقد اتخذت وسائل الإعلام المشار إليها ارتفاع درجة الحرارة الذي يصل إلى (50°) درجة مئوية، وصغر مساحة دولة قطر وقلة عدد سكانها اتخذت هذه الأسباب لتوجيه

انتقاداتهم لأول دولة عربية وشرق أوسطية يتم اختيارها لاستضافة أهم حدث رياضي عالمي، يشاهده المليارات من الجماهير حول العالم، وقال كبير مراسلي القسم السياسي لقناة وإذاعة سي بي أس نيوز الأمريكية برايان مونتوبولي في مقالته على الموقع الإلكتروني للقناة كما نقلتها شبكة الانترنت⁽¹⁾ أن من الصعب نطق اسم قطر للناطقين باللغة الانجليزية وإن قطر ستكون أصغر دولة في تاريخ بطولات كأس العالم ستقوم باستضافة البطولة واصفاً الأمر "بأن أصغر دولة ستقوم باستضافة أضخم حدث رياضي"، ونقل مونتوبولي تصريحاً لأحد اللاعبين السابقين للمنتخب الأمريكي لكرة القدم اريك وينالدا قائلاً: "فاز النفط والغاز الطبيعي" وأضاف "لم يكن الفوز بالاستحقاق بل كان بفضل الأموال"⁽²⁾.

وقد عنونت صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية في أحد موضوعاتها الخاصة بفوز قطر باستضافة مونديال (2022) قائلة: "صغيرة ساخنة مملوءة بالأموال"⁽³⁾.

وحول الموضوع نفسه عنونت صحيفة "ذي سدني مورتنق هيرالد الاسترالية" في أحد موضوعاتها "سوء تقدير كلفنا (45) مليون دولار"⁽⁴⁾ في

(1) <http://www.elaph.com>.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه.

إشارة إلى أن الملف الاسترالي قام بصرف (45) مليون دولار في العرض الذي قدمه لاستضافة مونديال (2022) وخرج بصوت وحيد فقط من قبل أعضاء اللجنة التنفيذية للفيفا. وقالت الصحيفة كيف ذهبت حقوق الاستضافة إلى قطر، كيف ذهبت إلى دولة يبلغ مجموع عدد سكانها أقل من ربع عدد سكان مدينة سيدني ومساحة تعتبر نحو سدس مساحة تازمانيا؟ منطقة في استراليا على ما أعتقد بالتأكيد إن أخذنا في الاعتبار الأمور المالية، والخداع والسياسات الجغرافية فإنه ليس بالضرورة احتساب الحجم.

وأضافت الصحيفة تقول أين سيقوم المشجعون بالبقاء وأيضا ماذا سيفعلون بين المباريات: كيف سيشعرون بالبرد في حين درجات الحرارة سترتفع إلى الخمسينات، هل ستقوم قطر بتغيير سياساتها اتجاه أمور الكحول والنساء. وتعليقي حول هذا الموضوع هل يعلم الأخ الكاتب أن البرد هو الذي يشكل خطورة على الإنسان ويسبب له الأمراض وليس ارتفاع درجات الحرارة؟ من المعروف أن أوروبا والعالم ينقصه فيتامين D المهم في الجسم فلا تخافوا ستخزنون فيتامين D من أشعة الشمس التي لا مثيل لها. وهل من الضروري أن يشرب الإنسان كحولا خلال فترة المنافسات وهو أشد خطورة من البرد، وهل أحداً سيمنع النساء من حضور المباريات وهنّ محتشمات او غير ذلك. وهل هذه المبررات تمنع قطر من استضافة المونديال هذه أمور ثانوية وشخصية لا يتدخل بها أحد ومبررات واهية لا قيمة لها، ولا يمكن أن تكون عائقاً أمام الاستضافة.

وفي استفتاء أجرته الصحيفة نفسها تناول سؤالاً عما إذا استحققت قطر الفوز باستضافة مونديال (2022) أكد (80%) من المشاركين أن قطر لم تستحق بينما أكد (20%) بأنها استحققت الفوز بالاستضافة وبلغ عدد المشاركين في الاستفتاء نحو (8000) شخص.

وفي صحيفة ديلي ميل البريطانية كتب كريس كيللي كما نقلته نفس الشبكة بدأ بتوجيه كلمات قاسية تعليقاً على فوز قطر باستضافة مونديال (2022) وقال في عموده كما ورد في نفس المصدر المشار إليه "لا تصدق فإن أكبر بطولة على وجه الأرض تتجه نحو دولة عربية يبلغ عدد سكانها عدد سكان مدينة بيرمنغهام البريطانية وتصل فيها درجات الحرارة في الصيف (50°) درجة مئوية، ووصف الكاتب تاريخ قطر الرياضي بأنه لا يحمل معنى.

وأضاف كيللي "اختيار قطر لاستضافة بطولة كأس العالم غير منطقي وفيه من الجهل كاختيار القطب الجنوبي لاستضافة بطولات كرة الطائرة الشاطئية".

وفي صحيفة الغارديان البريطانية كتب أحد الصحفيين واسمه مات سكوت في عموده كما أشار المصدر نفسه أنه تم اختيار قطر لاستضافة مونديال (2022) ولكن العمل الحقيقي يبدأ الآن وهذا ما أشار إليه القطريون أنفسهم وفي ختام عموده قال للذين يخشون أن البنية التحتية لقطر لن تستطيع أن تستوعب الحدث بعد (12) عاماً فإن شكوكهم قد بدأت ففي أول اهتمام عالمي صريح تعرض موقع حملة قطر (2022) إلى خلل فني أوقفه عن العمل.

قطر تستعين بطفل إسرائيلي⁽¹⁾

من شريط فيديو نقلته شبكة عمون جاء فيه استعانت قطر بطفل إسرائيلي أثناء عرض ملفها الخاص لاستضافة مونديال (2022) على أعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد الدولي لكرة القدم في مدينة زيورخ السويسرية ويظهر الطفل الإسرائيلي ضمن مداخلات عربية لترويج استضافة قطر لمونديال (2022). ويقول الطفل الإسرائيلي في لغته العبرية، ستشارك إسرائيل والفرق العربية في كأس العالم وسيلعبون مقابل بعضهم البعض وسيذهب الإسرائيليون ليشجعوا فريقهم، وكذلك العرب وعندها سيتمكنون من التعرف على بعضهم البعض. ويشار إلى أن قناة الجزيرة الإخبارية قد قطعت الجزء الذي يظهر به الطفل الإسرائيلي بينما قنوات الجزيرة الرياضية استمرت في عرضه كما أشارت شبكة عمون.

وفي صحيفة وول ستريت الأمريكية اتهمت قطر بتزوير الفيفا ودفعت مبالغ لشراء الأصوات وأضافت الصحيفة تقول إن استضافة قطر وروسيا لمونديال كأس العالم كان مفاجأة في تغلبه على الولايات المتحدة الأمريكية⁽²⁾.

وفي محطة بي بي سيه البريطانية التي تذيع برامجها من بريطانيا في اللغة العربية أجرت لقاءً مع أحد المعلقين الرياضيين العرب قال المعلق أن كرة

(1) <http://ammonnews.net>.

(2) المصدر نفسه.

القدم أكبر من حجم دولة قطر وأضاف أن هدر مالي كبير على المنشآت والبنية التحتية وغيرها وقال إن جنوب إفريقيا أنشأت ملاعب كثيرة والآن مهجورة لا أحد يصلها وغير مفعلة وهذا دعاية ومجد لدولة قطر، وأضاف أن اندفاع قطر بسبب وجود احتمال وجود فريق إسرائيلي أن يلعب في دولة عربية وأضاف نحن الآن في المنطقة العربية نعيش في كوارث وكان من المفروض أن تستغل هذه الأموال للاستثمار بأشياء أخرى وعلى قطر أن تستخدم جزء كبير من ثروتها لاستثمارات تعود على المنطقة بالنفع، لكن قطر تصر على أن تتدخل في كل الأشياء فانظر إلى قناة الجزيرة وما فعلته في المنطقة لكن كل هذا انعكس وارتد على قطر، مثل هذه البطولة يمكن أن تتصدى لتنظيمها مصر بإمكاناتها البشرية وبإمكاناتها الفنية والإدارية بمساعدة قطر مثلاً وبقية الدول العربية المقتدرة مالياً، وأضاف المعلق طموح قطر يفوق المعقول وربما سيؤدي هذا الطموح إلى مشاكل ومخاطر لقطر، وبدأت المشاكل من الآن حيث كما قال تشير لنا المعلومات أن معاملة قطر للعاملين في المنشآت الخاصة بالبطولة سيئة جداً وأنهى الحديث بقوله أن قطر تعيش على الرشوة في الوصول لمكانتها غير المعقولة.

من جهة أخرى شارك الشارع العربي على المستويين الرسمي والشعبي قطر فرحتها بالاستضافة فالشارع العربي امتلأ فرحاً وبهجة لهذا الحدث الكبير الذي لا يفوقه حدثاً في الجانب الرياضي إلا الألعاب الأولمبية، وفقاً لإحصائيات موقعة نشرتها الصحف القطرية، فقد تمكن موقع مؤيدي قطر على Facebook

من جذب أكثر من نصف مليون مشترك لدعم الملف القطري حيث صوت أكثر من (90) ألف مصري على الموقع لصالح قطر و(45) ألف أردني و(38) ألف سعودي ولبنان (23) ألف شخص ونيجيريا (22) ألف وفلسطين (18) ألفاً وغانا (17) ألفاً وحتى الولايات المتحدة الأمريكية التي تنافست مع قطر على شرف الاستضافة فقد صوت منها (10) آلاف شخص لصالح قطر ضد بلادهم و(14) ألف من كينيا و(6) آلاف من جنوب إفريقيا وبهذه الأعداد يشكل (45) ألف أردني أعلى نسبة بين كافة الدول العربية والأجنبية قياساً لعدد السكان وحقيقة أن سمو الأمير علي بن الحسين كان يؤكد باستمرار على دعم الأردن الكامل لملف قطر واستضافتها لمونديال (2022). وبهذا يكون استضافة قطر إلى المونديال قد تمكن من تحطيم الجدار التلجي الذي يفصل الشرق عن الغرب.

وحقيقة أن فوز قطر باستضافة المونديال بعد عشر سنوات فرصة ذهبية لدولة عربية مثل قطر وتكون أيضاً فرصة لإبراز الخليج والعالم العربي بصورة جديدة أكثر إيجابية بعد أن تعرضت المنطقة ومازالت تتعرض لحملة تشهير دولية حركتها الدوائر الصهيونية والغربية ضد المجتمع العربي والثقافة العربية والدين الإسلامي، نعم بطولة العالم لكرة القدم حدث رياضي عالمي كبير لكنه كاشف لقدرات الشعوب وتفاعلها مع العالم. وحقيقة ما حققته قطر من فوز بالاستضافة لكأس العالم أصاب الوجدان العربي بالفوز والإحساس بالنصر حينما ذكر اسم قطر في المنافسة أمام دول عظمى كأميركا، فقد أهلت قطر نفسها لهذا الحدث، واستطاعت أن تضع إمكاناتها وهويتها وانتماءها العربي ومحيطها

وقضايا المنطقة تحت دائرة الضوء حتى انعقد المونديال عام (2022) وسيبقى اسم قطر على ألسنة الملايين من البشر المحب لكرة القدم وحتى بعد المونديال.

لكن أفضل وأقوى ما تصدى لكل الادعاءات التي طالت دولة قطر من بعض وسائل الإعلام الغربية والأمريكية وحتى بعض المعلقين العرب وجود تلاعب في نيل شرف تنظيم مونديال قطر (2022) هو البيان الصادر عن "المشاريع والإرث" ولأهمية هذا البيان وقوته في الرد على هؤلاء أود وضع ونشر هذا البيان في هذا الكتاب وفيما يلي نصه كما نشرته جريدة الرأي الأردنية وصفحات شبكة الانترنت. يقول البيان: "في الوقت الذي تتوجه فيه أنظار العالم بأسره إلى البرازيل لمتابعة المونديال سيتوجه التركيز مجدداً إلى قطر مع استمرار وسائل الإعلام في مهاجمة قرار الفيفا بمنح بلادنا حق استضافة نهائيات كأس العالم في (2022)، فعندما فكرت قطر بأن يكون لها ملف استضافة لنهائيات كأس العالم لأول مرة كنا نعرف بأنه لم يسبق لأي دولة عربية أن نالت شرف الاستضافة رغم شغف منطقتنا العربية الكبير بكرة القدم.

وأضاف البيان كنا نؤمن أن بطولة كأس العالم بقطر ستوفر فرصة لتغيير الصور النمطية عن المنطقة وستزيل الحواجز الثقافية ومنح بقية العالم صورة أفضل عن الدول العربية والشرق الأوسط ولكن للأسف في هذا الوقت هناك من يضع العقبات والعراقيل ليمنع تحقيق ذلك الهدف النبيل.

وأوضح البيان خلال الأيام القليلة المقبلة نتوقع استمرار الهجوم الإعلامي على قطر وعلى ملفنا الناجح لاستضافة كأس العالم في (2022) وهذه الادعاءات والافتراءات لا أساس لها من الصحة وتهدف إلى تشويه سمعة لجنة ملف قطر (2022) فالسيل المستمر من الادعاءات التي نشرتها بعض وسائل الإعلام عقب اللقاءات التي عقدناها مع رئيس غرفة التحقيق في لجنة الأخلاق التابعة للفيفا انطوت على محصلة لم تمس ملفنا لكن بعض هذه الحملات كانت تحاول الإساءة لملفنا من خلال ربطه بملفات وقضايا أخرى بلا وجه حق، وتابع البيان: "إن توقيت إطلاق هذه الادعاءات لم يحدث من قبيل الصدفة بل جاء في نفس الأسبوع الذي التقينا فيه مع السيد مايكل جارسيا كبير محققي الفيفا، وقبل أسبوع من اجتماعات المكتب التنفيذي وكونجرس الفيفا بالبرازيل وقد أصبح إطلاق الادعاءات في مثل هذا التوقيت أمراً معتاداً، حيث يسبق الاجتماعات والتواريخ الهامة في رزنامة الفيفا ولقد أصبح من الواضح بأن هذه التسريبات ليس محاولة لتسليط الضوء على عملية تقديم الملفات لاستضافة كأس العالم (2018) و(2022) فحسب وإنما محاولة صارخة للتأثير على سير إجراء التحقيقات المستقلة والجارية حالياً ونرى بأنه إذا كان مصدر هذه التسريبات المذكورة يمتلك الأدلة اللازمة لها لماذا لا يقدمها إلى السيد جارسيا كما طلب بدلاً من تمريرها إلى وسائل الإعلام.

وواصل البيان: أن الجميع يتفق على أن التحقيقات النزيهة يجب أن تتم وفق مبدأ أن المذنب بريء حتى تثبت إدانته، ولكن حين تلقت لجنة ملف قطر

طلب السيد جارسيا السماح للتحقيقات بأن تأخذ مجراها وجدنا من يحاول القفز على تحقيقاته، ولقد أظهرنا تعاوناً كاملاً وشفافاً مع تحقيقات الفيفا ونعلن مجدداً أن ليس لدينا ما نخفيه حيث قام موظفو اللجنة العليا بالالتزام التام بطلب المقابلة وطلب المستندات والإجابات في التحقيقات.

وأشار البيان إلى أننا ندرك بأن التسويق الناجح يشكل جزءاً لا يتجزأ من كل ملف ناجح لاستضافة أي حدث رياضي كبير، كما نعلم أيضاً أن المنافسة ستكون شرسة وأننا كأعضاء فريق ملف قطر (2022) في سن الشباب لا نمتلك الخبرة الكافية في عالم كرة القدم كالتي يمتلكها باقي المنافسين المخضرمين. لذلك كان علينا السعي أكثر من غيرنا وبذل مجهودات مضاعفة والعمل لاستثمار أصغر الفرص قبل أكبرها وطرق جميع الأبواب الموصدة أمامنا والتواصل مع صناع القرار بنسبة أكبر من منافسينا وفي كل جانب من عملية التقدم بملفات استضافة بطولتي كأس العالم (2018) و(2022)، كنا شديدي الحرص على إظهار التزامنا التام بلوائح وتعليمات الفيفا ويشمل هذا الالتزام علاقاتنا بالاتحاد الآسيوي لكرة القدم ورئيسه وعضو المكتب التنفيذي للفيفا السيد محمد بن همام الذي تم ذكر اسمه مراراً من قبل الصحافة على أساس أنه على علاقة بملفنا ولنكون أكثر دقة ووضوحاً نقول أن السيد محمد بن همام هو من قطر لكنه لم يكن عضواً في فريق ملف قطر.

وتطرق البيان إلى ما أثير حول صلة بن همام بملف (2022) وقال: إننا لم ننكر يوماً علاقتنا مع السيد بن همام فهو عضو في المكتب التنفيذي وكان

علينا أن نعرض عليه خططنا وإقناعه بأن ملفنا هو الخيار الصحيح لنهائيات كأس العالم لكرة القدم (2022) ولما كان السيد محمد بن همام له حق التصويت فقد كان من المهم الحفاظ على علاقة العمل معه وليس في ذلك ثمة ما يمنع بل إننا كنا نأمل بالطبع دعمه لملفنا كما كنا نأمل ذلك مع كل عضو من أعضاء المكتب التنفيذي.

وتابع: عندما انطلقنا في رحلة التسويق لملفنا كنا نعي صعوبة ذلك وواجهنا تحديات كبيرة لم نتردد في مواجهتها رغم ضخامتها لكننا اجتهدنا وعملنا على تحويل هذه العقبات إلى فرص من خلال إيماننا المطلق بقدراتنا في استخدام الثقة المكتسبة من استضافة الأحداث الماضية مثل كأس العالم للشباب عام (1995) وكأس آسيا عام (2011).

وأضاف البيان: عندما بدأ الصراع يأخذ طريقه إلى عناوين الصحف أردنا أن يكون كأس العالم فرصة لجمع الناس معاً فبدأنا من الداخل حيث شمل فريق عمل ملفنا مختلف الأعراق والجنسيات الذي شاركوا ذات الهدف.

وواصل البيان: قمنا بتطوير تقنيات التبريد للتعامل مع المناخ في الشرق الأوسط والتكنولوجيا التي يمكن أن تكون مفيدة بشكل كبير للدول التي تمتلك ظروفًا مناخية مماثلة في جميع أنحاء العالم ولأننا ندرك صغر مساحة بلدنا فقد تعهدنا ببناء الملاعب ذات الوحدات المركبة لضمان استخداماتها في مرحلة ما بعد (2022) ولتلبية احتياجات قطر، كما وعدنا بالتبرع بـ(170) ألف مقعد

منها بعد البطولة للدول التي تفتقر إلى البنية التحتية الرياضية كما أخذنا بعين الاعتبار التحديات التي واجهتها النسخ السابقة من كأس العالم وروجنا لمفهوم البطولة المضغوطة "ملاعب متقاربة المسافات جغرافياً".

وذكر البيان: وأخيراً فقد تعهدنا بأن تكون هذه البطولة حافزاً لدفع عجلة النمو والتطور في بلدنا والمنطقة أمثلة ذلك التزامنا في وضع الحلول المستدامة لمسألة العمالة حيث وضعنا معايير رعاية العمال والتي ستكون إرثاً مستداماً لقطر على الصعيد الاجتماعي والبشري يستمر أثرها إلى ما بعد كأس العالم وليس لوقت إقامة البطولة في (2022) فحسب.

واستطرد البيان: أن بطولة كأس العالم في قطر ليس مجرد فكرة واقتراح بل هي هدف نسعى لتحقيقه في السنوات الثمان القادمة من خلال تفاني كل من يعمل في هذا المشروع ونحن نعمل لتحقيق حلمنا باستقبال جماهير كرة القدم من جميع أنحاء العالم في قطر ولأول كأس عالم في الشرق الأوسط (2022).

وقال البيان: في نهاية هذا العام (2012) سيكون هنالك 3 ملاعب تحت الإنشاء وملعبان تحت التطوير ولم يبذل بلدنا في دعمه من خلال إنفاق (23) مليار دولار على مشاريع البنية التحتية للمواصلات وحدها فالناس في قطر ملتزمون بالترحيب بجماهير كرة القدم من جميع أنحاء العالم في بلدنا في أول بطولة كأس عالم في الشرق الأوسط ونحن نؤمن بأنه لا يوجد أي سبب دون جعل هذا الحلم حقيقة في عام (2022).

التعليق على البيان

أعتقد أن البيان الصادر عن (المشاريع والإرث) كان بياناً منطقياً لأبعد الحدود وعرض من خلاله صوراً واقعية عن الأحداث والتصورات التي رافقت لجنة ملف قطر لعام 2022، وقد كان رداً جريئاً وصريحاً على كل الادعاءات والاتهامات التي وجهت لدولة قطر التي تسعى جاهدة لاستضافة المونديال لعام 2022، وقد تناول البيان بعداً قومياً كبيراً من خلال استغلال البطولة في دولة عربية وفي منطقة مملوءة بالصراعات الإقليمية والطائفية لعل هذه البطولة تساهم ولو بقدر بسيط في تغيير الصورة المظلمة التي تحملها دول وشعوب العالم عن هذه المنطقة الشرق أوسطية، وواضح من البيان أن اللجنة بذلت جهداً مميزاً وفي كل الجوانب التي تؤخذ في الاعتبار عند اختيار الدولة المنظمة، فاستخدام الرشوة واستخدام المال لكسب الأصوات لا يمكن لأحد أن يثبت ذلك إلا من خلال القضاء، فالذي لديه شكوك بذلك عليه أن يلجأ للقضاء والمتهم يبقى بريء إلى أن تثبت إدانته كما أشار البيان، لذلك لا يجوز لأحد أن يتهم الآخر بشيء ليس لديه معلومات حوله فالشك إثم كبير يعود على صاحبه، والبعد التسويقي الذي انتهجته اللجنة المعدة للملف كان بعداً تسويقياً ناجحاً فما تركوا جهة لها علاقة بأخذ القرار إلا والتقوها واقتنعوا بضرورة عقد الدورة في هذه المنطقة المهجورة عالمياً لعل العالم ينتبه إلى معاناة هذه الشعوب من خلال متابعة العالم لأحداث البطولة العالمية في 2022.

استطاعت اللجنة بذكاء ودهاء كبيرين أن يحضروا طريقة علمية بحثية في تجاوز ارتفاع درجة الحرارة من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة والنظريات العلمية المتعلقة بذلك، ولا يستطيع أحد أن يقول عكس ذلك.

فصغر الدولة وعدم وجود تاريخ رياضي وغيرها من مبررات واهية لا معنى ولا قيمة لها لم تعد سبباً ومبرراً في حرمان دولة تفيض رغبة وشوقاً في استضافة حدث كبير مثل مونديال كرة القدم، فالصغير يكبر ولا يبقى على صغره، ويبقى الصغير صغيراً إذا لم يتحرك ويواجه الصعوبات والمشاكل التي تعترض طموحاته وأهدافه وخاصة إذا كانت مشروعة.

وهل بقاء المنشآت بعد البطولة عائقاً ومبرراً لعدم استضافة الدولة، هذا شأن داخلي والدولة هي حرة بذلك لكن لا أعتقد أن المنشآت الرياضية الجديدة ستكون عبئاً على دولة مثل قطر التي استضافت بطولات عالمية سابقة. هناك بعداً إنسانياً للاستضافة هو تبرع الدولة بالكراسي التي استخدمت لدول فقيرة عاجزة عن توفيرها لأبنائها وتقدر بـ(170) ألف كرسي، هذا لم يسبق لدول غنية كفرنسا وبريطانيا وغيرهما الكثير أن تبرعت بعد البطولة أو قبلها بمثل هذا السخاء الكبير.

وهل هؤلاء الناس الذين انتقدوا بعنف شديد استضافة قطر للمونديال تناسوا البعد الاستثماري التنموي الكبير الذي أوجدته هذه الدولة من خلال تشغيل أيدي عاملة امتدت إلى الدول العربية ودول عالمية وعادت بالنفع والفائدة على أسرها

والذي سأطرق لهذا الجانب في نهاية هذا الفصل. نحن بأشد الحاجة لاستقبال أحداث عالمية لها جماهيرية كبيرة ككرة القدم كي يفهمنا العالم على حقيقتنا كم نحن كرماء وكم نحن سعداء بالضيف ونبذل كل الجهد لراحته واستمتاعه. أعتقد أن دولة قطر لديها القدرة والإمكانات لاستقبال هذا الحدث العالمي الكبير ونحن نترقب الحدث ميدانياً كي يكون الرد صاعقاً على هؤلاء الحساد، الذين لا يتمنون لهذه الأمة إلا الضعف والجهل والمرأحة بالمكان.

على أية حال فازت قطر وتكاثرت جهودها وتحركاتها وحقت ما كانت تصبو إليه وأصبح إقامة مونديال 2022 في قطر أمر محسوم ولا معنى لكلام الناقدين والحاسدين وترقبوا الأحداث، لكن المشكلة القائمة الآن هل يعقد المونديال في الصيف أم في الشتاء؟ أعتقد أن هذا الأمر لا بد من مناقشته مع الجهات المعنية وأن الاتحاد الدولي شكل لجنة لهذا الغرض وهي المعنية بتحديد وتوقيت موعد البطولة. وأجزم وأقول أنه لا يجوز أن تبقى قطر وحدها تتأطح المعارضين على إقامة البطولة في بلادنا. فالملف ملف أسويوي ويجب على الاتحاد الآسيوي لكرة القدم أن يقف بكل قواه للحفاظ على هذا المكسب الكبير الذي نالته قطر كدولة آسيوية. وعلى المنظمين للبطولة أن يستفيدوا من كل الأخطاء التي رافقت البطولات السابقة والعمل على تجاوزها وخاصة أن الوقت ما زال طافحاً أمامهم. وخاصة أن قطر لديها القدرة على حل كل المشاكل العالقة وأن لا تكون مخالفة لآراء الآخرين في الاتحاد الدولي إن أرادوا إقامتها في

الشتاء رغم أن التوقيت الذي فازت به قطر كان على أساس في الصيف وأن القطريون جاهزون للتصدي لهذه المشكلة وقاموا بإجراء تجربة على تكييف الهواء ونجحوا بذلك ولم يعد حجة أو مبرر.

وليعلم القطريون والآسيويون أن الانتقادات السلبية ستبقى مستمرة حتى بعد الانتهاء من أحداث الدورة. إن الرد على هؤلاء هو العمل منذ الآن والإعداد للبطولة إعداداً سليماً ومريحاً وتهيئة فريق كرة قدم قادر على مواجهة الأقوياء هذا هو الرد الميداني على هؤلاء الحاسدين والمغرضين. نعم حينما يحقق المرء نجاحاً يكثر الأصدقاء المزيفين والأعداء الحقيقيين.

الاستثمار ومونديال قطر

قدرة الشعوب وإمكاناتها واكتشافها لا تبرز إلى حيز الوجود إلا من خلال حدث عظيم تتصدى له وتحقق نجاحاً كبيراً على المستويين المحلي والعالمي. وتنظيم قطر لبطولة عالمية ممثلة بكأس العالم لكرة القدم يعتبر حدثاً عظيماً سيوفر دعماً كبيراً للاقتصاد القطري والخليجي والعربي بشكل عام، وهي فرصة اقتصادية رابحة إذا أحسن استخدامها حيث سيكون هناك فرصاً كبيرة للتجارة في جميع جوانبها وأشكالها وستكون الأعمال واسعة أيضاً ومتنوعة ومتشابكة، وقال أحد رجال الأعمال القطريين إن مختلف قطاعات الدولة ستنتقل إلى العالمية وسنشهد نقلة نوعية غير مسبوقة. وهذا الحدث العالمي الكبير سيؤسس أعمالاً في مجال البنية التحتية بمستوى غير مسبوق وباستثمارات قد تصل إلى (100) مليار دولار. وأن الدولة قد رصدت هذه المبالغ لتنفيذ البنية التحتية اللازمة للحدث الكبير. وكما يقول المستثمرون أن هذا المونديال سيخلق حالة انتعاش هائلة في الدولة على مدى (12) سنة مقبلة وستكون قطر قبلة للشركات والمستثمرين العالميين بفضل الفرصة الاستثمارية الكبيرة إضافة للحوافز التي تقدمها الدولة. وحقيقة أن قطر الآن أمام طفرة اقتصادية جديدة ممتدة لأكثر من عشر سنوات تهب على الخليج العربي خصوصاً والمنطقة العربية عموماً، ونعتقد أن الشركات العالمية سيكون لها الحصة الكبرى من تنفيذ مشاريعها، لكن وكما يبدو لنا أن هناك ضرورة لشمولية الفائدة على الاقتصاديات العربية وخاصة أن هناك آلاف من فرص العمل التي ستتاح أمام العمالة العربية للتخفيف من حدة انتشارها على الساحة العربية.

وحقيقة أن هذه النسخة العالمية لكرة القدم أعطت الشركات العربية فرصة ثمينة لإثبات وجودها وقدرتها على القيام بعملها بكفاءة عالية أمام الشركات العالمية المتواجدة على الساحة القطرية، وهذا سيخلق حالة من التنافس الشرس والمشروع بين الشركات العالمية من جهة والشركات العربية من جهة أخرى، إنها فرصة عالمية ثمينة لتحريك الاقتصاد الراكد أصلاً في المنطقة بسبب الظروف السياسية المضطربة السائدة في بلادنا العربية، وهذه فرصة ذهبية لا يمكن أن تعود للمنطقة لا بد من استغلالها لتشغيل الأيدي العاملة والنهوض بالاقتصاد العربي وتحسين دخل الأسرة.

الشيء الذي يميز البطولات الرياضية وخاصة العالمية منها أن كل قطاعات المجتمع تعمل وتستفيد من الحدث، فشركات النقل البرية والجوية وربما البحرية جاهزة لنقل اللاعبين وال جماهير والمشاهدين إلى حيث يريدون، القطاع التجاري سيكون له نصيب أيضاً من خلال وضع برامج خاصة للتسوق من المحال التجارية، الشركات المتخصصة بالتكنولوجيا وخاصة أن الحدث سيحتاج إلى أجهزة وأدوات تكنولوجية متطورة لا بل أحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا الحديثة، لا سيما أن الدولة القطرية أحضرت أحدث الأجهزة الإلكترونية لتكييف ملاعب كرة القدم بكامل مرافقها وإخضاع درجة حرارة التكييف من (50) درجة مئوية إلى (19) درجة مئوية وهذا إعجاز تكنولوجي وعلمي كبيرين لا بد من تسجيله والاعتراف به للدولة القطرية، وهذا الأمر بطبيعة الحال مكلف مادياً. ومعمول به منذ الآن، وأخضع النظام للتجربة ونجحت إلى أبعد الحدود وهذا يحتاج لمتخصصين للعمل به وأدائه. كما أن القطاع المصرفي سيشهد زيادة في

نشاطاته الرئيسية وهناك إمكانية كبيرة لمنح قروض تجارية وأخرى للتشيد والبناء تماشياً مع الإنشاءات الجديدة المطابقة للمقاييس والمواصفات الدولية المعتمدة من الاتحاد الدولي لكرة القدم، وباعتقادنا أن معظم البنوك القطرية وغير القطرية المتواجدة على الأرض القطرية ستحصل على النصيب الأكبر من الدخل الآتي من الدولة، كما ستشهد الدولة القطرية اتفاقيات شراكة للروابط التجارية والأنشطة المبتكرة التي تعتبر حالياً سوق جذاب مليء بفرص العمل، إن استضافة قطر لكأس العالم في كرة القدم إثبات إضافي جديد أن قطر والمنطقة في طليعة عالم الأعمال الهامة وسيحمل نهائيات كأس العالم 2022 المعجزات لقطر وللمنطقة بشكل عام، وباعتقادنا أن تنظيم المونديال سيؤدي إلى حدوث طفرة اقتصادية هائلة تشمل جميع القطاعات حيث ستتحول البلاد إلى ورش عمل كبرى لإنجاز المشاريع الكبيرة المرتبطة بالحدث الكبير (المونديال) وتشير شبكات الانترنت أن المونديال أوجد أكثر من (300) ألف وظيفة عمل أعتقد جازماً أن قطر ستجني أكثر مما ستنفقه على الدورة إذا ما توفرت الإرادة والإدارة الجادة، رغم أن آخر ما تفكر فيه دولة قطر هو الربح المادي ما يعني الدولة القطرية هو السمعة الطيبة التي ستتركها الدورة لقطر وشعبها، بعد هذا يمكنني القول أن الرياضة سيدة التنمية والاستثمار وسيدة تحريك الاقتصاد في الدول وأن المنشآت الرياضية التي شيدت سيستخدمها الشباب العربي أكثر بكثير من الوافدين غير العرب والذين يقولون ويبراهنون أن المنشآت الرياضية التي أعدت للمونديال 2022 ستهجر فهم مخطئون تماماً ستبقى تلك المنشآت بعد الدورة حيوية ونشطة من خلال حيوية الشباب القطري والعربي معاً.

تقول بعض شبكات الانترنت أن معدل المشاهدين للمباراة الواحدة يصل إلى (3.2) مليار مشاهد وهذا الرقم السكاني سيرفع بالتأكيد من قيمة الحقوق للفيفا. وخاصة أن الشرق الأوسط يربط بين الشرق والغرب، فموقع المونديال موقع إستراتيجي للبشر جميعاً، كما أن قرب الشرق الأوسط من الأسواق الأوروبية والآسيوية من المتوقع أن يعزز القيمة التجارية لحقوق الضيافة وهو ما يعطي قطر ميزة فريدة لعرض نفسها والمنطقة بشكل أكثر فعالية ونشاطاً، كما أن الحدث الكبير سيقص أي شكوك حول المنطقة وسيعزز الاعتقاد أن مجلس التعاون الخليجي جزء من هذا العالم سريع التطور في الاقتصاد العالمي، ولديه القدرة على الوقوف في مصاف الاقتصاديات الرائدة في العالم.

وباعتقادنا أن قطر اليوم تمثل وجهة رياضية وفنية وثقافية وسياحية مزدهرة وسيكون لديها القدرة لجذب الزائرين إليها خلال فترة أحداث البطولة رغم ارتفاع درجات الحرارة فيما لو تمت البطولة في فصل الصيف. نعم إن فوز قطر باستضافة المونديال 2022 سيقرب العالم من الشرق الأوسط ويخلق روابط ثقافية واجتماعية على مستوى المنطقة والعالم الخارجي. وإذا نجحت قطر بالاستضافة وكلنا أمل في ذلك سيعطيها مجاًلاً واسعاً لترشيحات لأحداث رياضية أخرى مثل الأولمبياد.

تشير المراجع إلى أن الدول الثلاث الأخيرة التي استضافت بطولات كاس العالم السابقة شهدت نمواً في الناتج المحلي الإجمالي مقداره (1.8) في المئة في المتوسط خلال عام المسابقة.

لقد استطاعت قطر أن تحول الحلم والوهم إلى وقائع وحقائق أمام العالم أجمع وستكون هذه الدورة فرصة للغرب وللعالَم ليتعرفوا على العرب والإسلام بشكل أكثر واقعية وإيجابية وإننا كما قلنا نعتبرها الفرصة الأنسب التي لا مثيل لها لجلاء صورة العرب في العالم وإبرازهم على حقيقتهم وتكوينهم الإنساني وخاصة في هذه الظروف المضطربة، وكما هو معروف أن الإنسان فطر على غريزة التلاقي والتنافس وليس على الاحتراب والاقتتال وميدان التنافس الرياضي هو من الميادين الإنسانية التي يجب الترويج لها في كل المناسبات والظروف، وما علينا كعرب إلا أن نصفق لدولة قطر ونقف بجانبها ليس كلاماً بل فعلاً ونكون رهن الإشارة القطرية لتقديم العون والمساندة لها لإثبات وجودها وقدرتها الحقيقية على التصدي للتحدي الكبير القادم، والأمة قادرة على ذلك ولا تحتاج إلا لمحرك يحرك وجدانها وقدراتها الهائلة الكامنة في النفوس والقلوب.

لكن حتى هذه اللحظة تطالعنا الصحافة وشبكات الانترنت بأخبار غير سارة فمرة يطالعنا الاتحاد الدولي لكرة القدم الفيفا بالتهديد بسحب ملف تنظيم كأس العالم 2022 في الدوحة ومرة أخرى بضرورة المراجعة وكأن الدوحة سرقت ملف التنظيم من أحضان الفيفا الدوحة فازت بالتصويت وكان الاتحاد الدولي برئيسه وكامل أعضائه والحشود القارية والدولية شاهده على ما جرى في اليوم الذي شهدته قرعة التنافس فما الذي جرى بعد هذا؟ حقيقة لا أدري، ربما مؤامرة على دولة قطر بحجب واهية ممثلة بارتفاع درجة الحرارة وقد أقنعت الدوحة أعضاء اللجنة التنفيذية بإمكانية السيطرة عليها، لماذا لم تطرح هذه

المشكلة على دورة البرازيل، عام 2014 والتي كانت الأخبار تصلنا حتى انعقاد الدورة بعدم اكتمال بعض المرافق ومنها الرئيسة كما شاهدنا اللاعبين وال جماهير وهي تعاني من شدة ارتفاع درجات الحرارة والرطوبة، إضافة إلى الاحتجاجات الجماهيرية التي اجتاحت هذه الدولة المنظمة احتجاجاً على الكلفة المالية الباهظة التي صرفت على الدورة، ومواقع الفساد فيها، بعد هذا هل فكر واحد من أعضاء اللجنة التنفيذية للفيفا بإلغاء الدورة هناك؟ حقيقة أمور محيرة حيناً ومثيرة للعجب والدهشة حيناً آخر. لكن يجب الانتهاء من هذه الاسطوانة التي لا تجدي نفعاً، لأن دولة قطر قطعت شوطاً كبيراً في تهيئة البنية التحتية للبطولة وقد تقدمت في هذا الشأن عن دول كثيرة وعريقة بكرة القدم ويعود هذا لما سخرته من إمكانيات وقدرات، وما تملكه من خبرات اكتسبتها من خلال تعاملها مع بطولات عالمية وقارية كثيرة على الساحة القطرية.

إن هذه الأجواء غير المريحة التي يطلقها الاتحاد الدولي (الفيفا) تهبط من عزيمة القيادة القطرية وتخفيف اندفاعاتها نحو البناء والإعداد والتهيئة لاستقبال مونديال قطر بكل ما يلزم هذه البطولة وربما تفوق كل التوقعات عند هؤلاء المشككين والحاسدين، الذين لا يريدون لهذه الأمة الخير والنمو والبناء... حتى أنهم استكثروا علينا تنظيم بطولة عالمية لكنهم سيفشلون وسيردون على أعقابهم خاسرين أذلاء، وستتجح دولة قطر بإذن الله في التنظيم وفي الإدارة وفي الترحيب والاستقبال والترويح وفي كل شيء.

الفصل الحادي عشر

الاستثمار والتنمية في الألعاب الأولمبية

الفصل الحادي عشر

الاستثمار والتنمية في الألعاب الأولمبية

نظرة تاريخية

مؤسس الألعاب الأولمبية الحديثة هو رجل فرنسي الجنسية اسمه دي كوبرتان De Coubertin ويلقب بالأب الروحي للألعاب الأولمبية الحديثة الذي بذل جهداً كبيراً لإحيائها بعد أن مضى على الألعاب الأولمبية القديمة أكثر من خمسة عشر قرناً من الزمان. وقد نجحت جهوده بفضل مثابرته وإيمانه بمبادئ الحركة الأولمبية، وقوة شخصيته وثقافته الواسعة، وكان لديه الرغبة المطلقة في جمع الناس أكثر مما يفرقهم، وأن الناس متشابهون أكثر منهم مختلفون، وكان دي كوبرتان يتطلع إلى ذلك اليوم الذي يلتقي فيه الرياضيون من جميع أنحاء العالم للتنافس بشرف وكان رجلاً قومياً يريد لفرنسا أن يكون لها مجداً ودوراً في إحياء الألعاب الأولمبية، وقد واجه الرجل مقاومة عنيفة من قادة الرأي والفكر في فرنسا واعتبروا صوته نشازاً بين العصبية القومية في أوروبا كلها. واستطاع أن يعقد المؤتمر الرياضي الأول في قاعة جامعة السوبون عام 1894 الذي حضره أكثر من سبعين (70) شخصية رياضية ينحدرون من تسع دول هي فرنسا، وبريطانياً، وأمريكا، والسويد، وإيطاليا، وإسبانيا، وروسيا، وبلجيكا، واليونان وقد أقرّ المؤتمر إحياء الألعاب الأولمبية القديمة التي نشأت عام (776 ق.م) وامتدت

حتى عام (394م) وكانت أول دورة حديثة في أثينا عام 1896م بعد أن عرضت اليونان استضافة الأولمبياد الأول باعتبارها موطن الألعاب الأولمبية، ومنذ ذلك التاريخ بقيت الألعاب الأولمبية مستمرة حتى وقتنا الحالي إلا أنها توقفت خلال الحربين العالميتين الأولى (1914 - 1918) والثانية عام (1939-1945) لم تراعي هذه الحروب حرمة الألعاب الأولمبية الحديثة حيث كانت الظروف لا تسمح لعقدها، ورغم ما تعرضت له الألعاب الأولمبية الحديثة لهزات سياسية قوية كادت أن توقفها عن استمراريتها لولا إصرار اللجنة الأولمبية الدولية على ضرورة البقاء والاستمرار بأحداثها رغم الضغوطات التي تعرضت لها من قبل الدول العظمى. فقد قاطعت أمريكا دورة موسكو عام 1980 احتجاجاً على دخول الاتحاد السوفياتي أفغانستان عام 1979 وتضامن معها المعسكر الغربي، ثم قاطع الاتحاد السوفياتي دورة عام 1984 في لوس أنجلوس بأمريكا وحلفائه انتقاماً لما حصل لهم دورة موسكو.

أحداث اقتصادية رافقت الأولمبياد

لقد رافق الدورات الأولمبية الحديثة أحداثاً اقتصادية كبيرة حيث تم استغلالها لتسويق الدولة المضيفة ففي الدورة الأولى بأثينا عام 1896 انزعج دي كوبرتان انزعاجاً كبيراً حينما ترك اللاعبون والناس المسابقات وذهبوا للتسوق، وهذا ما حصل في دورة باريس الأولمبية الثانية عام 1900 حيث رافق هذه الدورة معرض باريس الدولي الذي استقطب معظم اهتمام الناس إلى حد وصف دورة باريس بأنها حدثاً جانبياً واستعراضاً ثانوياً عند مقارنتها بالمعرض الذي

سلطت عليه الأضواء وترك الناس المباريات وذهبوا للتسوق من المعرض مما أثار غضب دي كوبرتان مما دعاه إلى الاستقالة من اللجنة الأولمبية المنظمة، وتخلّى منظمو المعرض الدولي عن تنظيم الدورة الباريسية وساد الدورة قدر كبير من الفوضى، وهذا يعني أن مفهوم الألعاب الأولمبية الحديثة ما زال غير متبلور في عقول الناس وغير مقتنعين بما يجري، لكن دي كوبرتان الفرنسي بقي مصراً على تحقيق أهدافه النبيلة الممثلة في خلق صداقة وأخوة عالمية عن طريق الرياضة، والعمل على توحيد قوانينها على المستوى الدولي والعالمي وهذا ما هو موجود حتى وقتنا الحالي.

هذه بدايات الألعاب الأولمبية الحديثة التي رافقها بعداً اقتصادياً واندفاعاً كبيراً للناس نحو التسوق أكثر من اندفاعهم نحو الألعاب الأولمبية، وحقيقة أن الألعاب الأولمبية لم تتضح معالمها إلا بعد حصول العديد من الشعوب النامية على استقلالها السياسي بعد الحرب العالمية الثانية (1939-1945) وهذا أدى إلى توسيع قاعدة المشاركة في الألعاب الأولمبية لتضم الدول المتقدمة والنامية على حد سواء⁽¹⁾. وأصبح صفة العالمية من الصفات الأساسية للألعاب الأولمبية، وإعطاء الفرص للجميع في المشاركة في هذا الحدث العالمي الكبير ولو قارنا بين عدد الدول المشاركة في دورة أثينا عام 1896 بدورة لندن عام 2012 لوجدنا أن عدد الدول المشاركة قد تضاعف لأكثر من عشرين مرة.

(1) مصطفى عبدالله خسيم، العلاقات الدولية والألعاب الأولمبية، مكتب الإعلام والتوثيق باللجنة الأولمبية الليبية، 2010.

هذه الزيادة في المشاركة يعني أن هناك أبعاداً جديدة قد تشكلت بين هذه الدول، ومن أهمها البعد الاقتصادي والاستثماري لهذه الدورات بحيث أصبحت دول العالم تتنافس على استضافة هذا الحدث العالمي الكبير، الذي بات يستقطب أنظار شعوب العالم على مدار خمسة عشر يوماً يرافقها إنفاقاً مالياً كبيراً يشارك فيه كل الأطياف العاملة في الدولة المضيفة من رجال سياسة واقتصاد واجتماع... الخ.

وبدأت الدورات الأولمبية تحقق مكاسب كبيرة للدولة المضيفة وخاصة الدورات التي عقت الحرب العالمية الثانية فيما لو ابتعدت التدخلات السياسية من الدول العظمى في شؤونها وكان هذا واضحاً في دورة موسكو عام 1980 حينما قاطعتها أميركا وحلفاؤها، وقال اعضاء اللجنة الأولمبية الأمريكية يجب أن يبقى الأولمبياد خارج لعبة السياسة الدولية، والفكرة السائدة في الغرب أن السياسة خارج حدود الرياضة متعذرة. وقال السوفييات (روسيا الآن) أن المقاطعة الكبيرة لدورة موسكو ستشوه الصورة السوفياتية في نظر الدول الأخرى، وأن الانسحاب من أفغانستان كما قال الروس يعتبر إذلالاً وطنياً لهم وهذا مستحيلاً.

وقد انعقدت الدورة بوقتها وبمكانها المحددين وثار الافتتاح الدهشة والإعجاب لدى العالم، وخاصة أن الحضور شاهدوا صورة رائدي الفضاء السوفيتيين ليونيد بوبوف وفاليري رومين على لوحة النتائج الضخمة في الملعب منقولة من معمل الفضاء ساليوت، وهما ينقلان التحية للجماهير من الفضاء،

وسمعوا صوت الرائدتين وهما يقولان: الان نشاهد اليونان مهد الألعاب الأولمبية لتظل شعلة الصداقة الأولمبية مشتعلة إلى الأبد على سطح الأرض، ولتنتافس شعوب العالم في الساحات الرياضية في المستقبل⁽¹⁾. وهذه أول دعوة من الفضاء الخارجي تناشد العالم بترك الرياضة تسير في طريقها بعيداً عن السياسة لتحقيق مبادئها العظيمة الممثلة بالمحبة والخير والسلام لأبناء شعوب الأرض.

لكن الدلائل تشير إلى أن الاتحاد السوفياتي قد خسر الكثير من المال في هذه الدورة، حيث كان يعقد آمالاً كبيرة على السياح وعلى اللاعبين والمشاهدين في تعويض ما خسره رغم أن العاملين في الدورة كانوا متطوعين، إلا أن المبالغ التي دفعت كانت باهظة وتعد بعشرات الملايين في ذلك الوقت، ورغم الخسارة الكبيرة التي خسرها السوفيات إلا أنهم نجحوا نجاحاً فائقاً في تنظيم الدورة وإدارتها نال إعجاب العالم بأسره وهذا ما تناولته الصحافة والأنباء العالمية.

وفي دورة لوس أنجلوس الأولمبية 1984 التي أعقبت دورة موسكو قاطع الاتحاد السوفياتي (روسيا) وحلفاؤها الدورة انتقاماً لما حصل لهم في دورة موسكو، وقد أثارت تلك المقاطعة ضجة كبيرة بين الأوساط الرياضية للدولة المقاطعة. ووصف المستشار الأولمبي لألمانيا الغربية (هانيتس فالاك) إنه مما لا يروق لي أن الأمريكيين يستغلون الألعاب لكي يثيروا في بلادهم النزعة القومية، إن ذلك لا يتناسب مع روح الألعاب الأولمبية وإن أمريكا تتدفع للأمام تحت ظل الحلقات الأولمبية الخمس.

(1) عادل شريف، طرائف أولمبية، العالمية للنشر والإعلان.

ووصفت الصحافة الأجنبية في أثناء الألعاب وبعدها بأن الأمريكيان حولوا الألعاب الأولمبية إلى حدث وطني وليس دولي ولم يفسح الأمريكيان للرياضيين الذين يمثلون أكثر من 100 بلد بالكشف عن إمكانياتهم ومواهبهم الرياضية، وأن عيد الرياضة العالمي صار تحت غطاء العلم الأمريكي، وإن ما يعرضه التلفزيون الأمريكي حول الأولمبياد ما هو إلا مسرحية استفزازية كانوا الأمريكيون الممثلين الرئيسيين فيها بينما قام الضيوف الأجانب بالأدوار الثانوية. انتهت الدورة دون أن تحقق الجزء الأكبر من أهدافها المتمثل بالبعد المالي، حيث خسر الأمريكيان الكثير على الدورة وكانوا قد عقدوا آمالاً كبيرة على استردادها وأكثر لكن ظروف الدورة، ومقاطعة معسكر كامل لها حال دون تحقيق طموحاتهم رغم هذا إلا أن الدورة لم تخسر كما قالوا.

وقد أكد عمدة مدينة لوس أنجلوس آنذاك أن هناك صعوبات كثيرة تواجه تنظيم اللاعبين في إعطاء وثائق رسمية لهم، وقد أكدت الدولة من خلال تصريحات حكومية في لوس أنجلوس على ضرورة دفع الضرائب المستحقة على المشاركين في الدورة الأولمبية، ويجب التدقيق في هذا الموضوع واتخاذ الإجراءات اللازمة، وقال عمدة المدينة لقد تلقت مكالمة شفوية عبر التلفون من الرئيس ريغان للتحري في هذا الموضوع الهام، وهذا يؤكد على أن الحكومة الأمريكية لا تحترم المواثيق والمبادئ الأولمبية التي قامت عليها⁽¹⁾. مثل هذا التصرف يؤكد على أن هناك أبعاداً اقتصادية واستثمارية تسعى لها أمريكا من وراء تنظيمها لهذا الحدث الكبير لكن مقاطعة الدولة من معسكر كامل خيب آمالها.

(1) كمال جميل الربضي، الرياضة في متاهات السياسة، دار وائل للنشر، 2002.

وبعد هاتين المقاطعتين لدورتين أولمبيتين من أمريكا عام 1980 ومن روسيا عام 1984، ساد الدولتين العظميين سباقاً بما يسمى بالحرب الباردة وكل منهما يترصد بالآخر وكانت الأجواء العامة بين البلدين على وشك حرب قوية. في ظل هذه الأجواء المثيرة والمخيفة قام رجل الأعمال الأمريكي (تيد ترنر) رئيس مجلة التلفزيون الأمريكي (تي.تي.اس) صاحب فكرة دورة النية الطيبة والسلام العالمي، وقد أعدّ الأمريكان والروس لهذه الدورة وتم إقامتها عام 1986 في أميركا والهدف الأساسي من هذه الدورة هو الحد من التوتر بين الدولتين العظميين أمريكا وروسيا. ومن المعروف أن مثل هذه الدورات مكلفة مادياً وقد اشارت التقارير الرسمية من داخل الدورة إلى أن استثمار (تيد ترنر) صاحب هذه الفكرة بلغ (50) مليون دولاراً وخسر في هذه الدورة (10) مليون دولار على الأقل و(30) مليون دولار كحدّ أقصى ويعتبر ترنر رجل أعمال ثري جداً من ولاية أتلانطا الأمريكية ويخشى دائماً وقوع حرب نووية بين الدولتين العظميين، ويقول ترنر أن السلام يستحق أن يخسر (10) مليون دولار وأكثر.

فرص توظيف غير مسبوقة

لا شك أن أي دورة أولمبية إذا لم يرافقها مشاكل سياسية ممثلة بالمقاطعة من هذه الدولة أو تلك أعتقد أنها تحقق أرباحاً جيدة إضافة إلى المكسب الوطني الكبير المتمثل في بناء المنشآت الرياضية والفنادق وغيرها من الخدمات التي ستبقى رصيдаً ثابتاً للدولة المضيفة تتمكن من خلالها أن تنظم بطولات على مستويات عالية كالبطولات القارية والمحلية وحتى الأولمبية، لا سيما أن هذه

المنشآت تحتاج إلى أيدي عاملة باستمرار وموظفين للمحافظة عليها فمثلاً تم توظيف أعداد ضخمة من المواطنين في بكين على مدار العشر سنوات التي سبقت الدورة استعداداً لدورة بكين الأولمبية التي جرت عام 2008، وقد أشار نائب مدير لجنة بلدية بكين للتنمية والإصلاح في مؤتمر صحفي عقد في مركز بكين الإعلامي الدولي، أن عدد السكان العاملين ازداد إلى (9.427) مليون بحلول عام 2007 من (6.289) مليون عام 2001 حينما فازت بكين باستضافة الألعاب الأولمبية مع معدل نمو سنوي بلغ (448) ألف وظيفة عمل جديدة، وسجلت المدينة (16.33) مليون ساكن دائم، فيما ظل ما نسبته (1.89%) من سكان الحضر بدون عمل تبعاً لإحصاءات مكتب العمل والضمان الاجتماعي ببكين. وبحسب ما أشار له مدير المكتب، ستبذل جهود إضافية لخلق (330) ألف فرصة عمل جديدة في نفس العام الذي أقيم فيه الأولمبياد 2008 فضلاً عن إعادة تشغيل (170) ألف آخرين، وتشير التقارير إلى أن المدينة قد شهدت تنمية اقتصادية واجتماعية متواصلة على مدار السنوات العشر الماضية، وقد ثبت فعلاً أن الأولمبياد دفع الاستثمار والتنمية الاجتماعية الشاملة في جوانب شملت تعزيز الضمان الوظيفي والخدمات الطبية وبناء الأداء الحكومي والاستثمار في الرفاهية الاجتماعية والتعليم والنشاطات الرياضية والثقافية⁽¹⁾. وأشارت التقارير النهائية لدورة بكين عام 2008 أنها حققت عائدات مباشرة للصين وصلت إلى حوالي ملياري دولار أمريكي، وطبقاً لما قالته جمعية بحوث اقتصاد أولمبياد بكين، فإن هذه العائدات كانت من الجهات الراعية ومنح التراخيص والإعلانات والتذاكر،

(1) <http://forum.kooora.com>

وحقوق البث كما أن استضافة الأولمبياد ساهم بشكل ملحوظ في النمو الاقتصادي للعاصمة. وأظهرت الأرقام الصادرة عن مكتب الإحصاء في بكين أن معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي للمدينة في الفترة 2005-2008، والتي شهدت استثمارات ضخمة من أجل الأولمبياد سوف يصل إلى (11.8%) بارتفاع (0.8%) عن الفترة من 2001 إلى 2005 وفي عام 2007 وصل إجمالي الناتج المحلي للمدينة إلى (900) مليار يوان (حوالي 132) مليار دولار أمريكي بارتفاع (12.3%) عام 2006 وساهم الأولمبياد بنسبة (1.14%) في معدل النمو طبقاً لما قاله المكتب وبشكل عام فإن الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بالأولمبياد ستحقق إجمالي ناتج محلي لبكين قدره (105.5) مليار يوان ما يعادل (15.4) مليار دولار في الفترة من 2004-2008 طبقاً لمكتب الإحصاء في بكين، وذكرت سلطات المدينة أنها أنفقت ما يقل عن (13) مليار يوان على إنشاء (31) ملعباً للمسابقات الرياضية، و(45) مركزاً للتدريب ومنشآت أخرى خاصة بالأولمبياد. وعلى المستوى الوطني يقدر أن تحقق الأولمبياد إجمالي منافع اقتصادية ومن ضمنها المنشآت تصل إلى قيمة حوالي (600) مليار يوان ما يعادل (88) مليار دولار أمريكي وهذا ما أشارت له الدراسة التي أعدها لين شيان بنج أستاذ الرياضة بجامعة بكين.

السياحة المستفيد الأكبر من الأولمبياد

أكد مسؤول من مصلحة السياحة الوطنية الصينية أن الصين شهدت موجة سياحية كبيرة خلال الأولمبياد وبعده، وهذا ما دفع الدولة إلى تعزيز البنية التحتية في المواقع السياحية وخاصة أن مصلحة السياحة حددت عام الأولمبياد كعام

السياحة الأولمبية واتخذت كافة الإجراءات لتعزيز هذا المفهوم وتقديم أفضل الخدمات للسياح، وخلفت أحداثاً سياحية جديدة، وفقاً للإحصاءات أن عدد الزوار للصين وصل إلى (132) مليون سائح، الأمر الذي احتل المراكز الرابع في العالم، وازداد عدد السياح إلى الصين بنسبة (2%) بالمقارنة مع الفترات التي سبقت الألعاب الأولمبية والتي تقدر بـ(64.91) مليون سائح.

التعثر الاقتصادي بعد الأولمبياد

تشير بعض التقارير المنقولة عن شبكات الانترنت أن جميع التجارب السابقة في تنظيم الدورات الأولمبية أن الدولة التي تتصدى لتنظيم هذا الحدث الكبير يتعثر اقتصادياً عقب انتهاء الدورة ويظل اقتصاده يعاني العديد من العثرات وتدني مستويات النمو، وهو ما أجمع خبراء الاقتصاد الرياضي على تسميته (متلازمة التعثر الاقتصادي بعد الأولمبياد) ولكن التجربة الصينية في تنظيم الأولمبياد والتي أبهرت العالم لا زالت تعطي المزيد من الدروس في كيفية استثمار هذا الحدث لدفع عجلة الاقتصاد وتحقيق مكاسب مالية مباشرة تجاوزت (2) مليار دولار فضلاً عن الاستفادة من البنية التحتية القوية من طرق وملاعب وفنادق ومستشفيات وغيرها من التجهيزات لسنوات عديدة في المستقبل، الأمر الذي يجعل الصين أكثر إيجابية من كل التجارب السابقة في تنظيم الأولمبياد، وبعيداً عن المكاسب المباشرة والبنية التحتية فهناك مكاسب هائلة تأتي بشكل غير مباشر بفضل تأثير التنظيم المبهر والقدرات التقنية والتنظيمية والإجراءات الأمنية ونقل صورة مبهرة عن الأماكن السياحية وجميعها تصب في اتجاه تعزيز

جذب السياح الأجانب لزيارة الصين ورؤية البلد الذي أبهر العالم من خلال الأولمبياد على الطبيعة فضلاً عن تعزيز ثقة الاستثمارات الأجنبية في الصين.

ووفقاً لتقرير صحيفة الشعب الصينية واسعة الانتشار كما نقلتها شبكة الانترنت المشار إليها فإن الاقتصاد الصيني لن يعاني من أي مشاكل عقب الأولمبياد، بل الدلائل تشير إلى أنه سيأخذ دفعة قوية. ونظرياً كما أشارت بعض التقارير من الطبيعي أن يكون للأولمبياد تأثيرات معينة على اقتصاد الدول المستضيفة وهنا يبرز دور وبراعة الجهات المنظمة للدورة وكيفية استغلالها لتعزيز اقتصاد الدولة وزيادة النمو فيها، أشارت هذه التقارير أن آخر (11) دورة للألعاب الأولمبية التي أقيمت منذ عام 1964 أسفرت عن تأثيرات اقتصادية سلبية للدول المضيفة وفق تقارير في حالة عدم استغلال الدولة للأولمبياد وتسويق بلادها بطريقة صحيحة. وعموماً علينا أن نعرف مسبقاً أن تنظيم الدورات الأولمبية تحتاج الدولة المضيفة إلى بناء عدد كبير من منشآت البنية التحتية والمزيد من الاستثمار في إنشاء المنشآت الخاصة في الأولمبياد خلال السنوات قبل افتتاح الأولمبياد. الأمر الذي يؤدي إلى تحفيز النمو الاقتصادي المحلي وفي العام الذي يقام فيه الأولمبياد، تشهد الدولة المستضيفة ازدياداً ملحوظاً لاستهلاك السكان لحاجاتهم وزيادة في عدد السياح الوافدين والمحليين مما يشكل عاملاً آخر لدفع النمو الاقتصادي، ولكن من الطبيعي أن تختفي هذه المنافع المؤقتة مع انتهاء الأولمبياد باستثناء عائدات السياحة التي ربما تبقى مستمرة حتى بعد الأولمبياد، لذا لا غرابة إذ تباطأ النمو الاقتصادي للدولة المضيفة بعد الأولمبياد.

قام فريق عمل بالإحصاء والتحليل لتأثيرات الـ(11) دورة للألعاب الأولمبية السابقة على الاقتصاد، وكانت النتائج تشير إلى أنه من خلال المقارنة بين الصين والدول المستضيفة الـ(11) دورة للألعاب الأولمبية السابقة أن الحجم الاقتصادي الصيني أثناء أولمبياد بكين عام 2008 سيكون بعد نظيره الأمريكي في أثناء أولمبياد لوس أنجلوس عام 1984 وأولمبياد أتلانتا عام 1996 فيمكن القول نسبياً بأن تأثيرات الأولمبياد عام 2008 على النمو الاقتصادي الصيني يجب أن يكون الأقل قياساً إلى الدول المستضيفة الـ(11) دورة للألعاب الأولمبية السابقة، وتشير التقارير عن دور الصين عام 2008 أن الحكومة أنفقت على تنظيمها (43) مليار دولار أنفقت هذه المبالغ على المنشآت الجديدة وصيانة ما هو موجود والبنية التحتية بشكل عام.

وفي دورة لندن عام 2012 الأولمبية أشارت التقارير إلى أن إنفاق بريطانيا لتنظيم الألعاب الأولمبية الصيفية نحو (11.7) مليار يورو لتشييد الملاعب وتوفير كل البنى التحتية والخدمات الضرورية، وقد أشارت بعض التقارير المنشورة على شبكات الانترنت أن الاقتصاد البريطاني قد تعزز بمبلغ (9.9) مليار جنيه استرليني من الاستثمارات والتعاملات التجارية إثر استضافة دورة الألعاب الأولمبية وأولمبياد المعاقين في لندن عام 2012. وأشار تقرير حكومي بريطاني إلى تعزيز هذا الاقتصاد بعقود جديدة ومبيعات إضافية واستثمارات أجنبية نتيجة لهذه الاستضافة، كما أن حفلات الأولمبياد زادت من مبيعات الأغاني والمقطوعات الموسيقية، وأشار التقرير إلى أن مجمل ما

حصلت عليه بريطانيا من فوائد يصل إلى ما بين (28) مليار إلى (41) مليار جنيه استرليني بحلول عام 2020م.

البعد الاجتماعي

إلى جانب هذه التأثيرات الاستثمارية والاقتصادية والمالية التي خلفتها دورة لندن الأولمبية عام 2012، وسلط الضوء على تأثير الدورة في مجالات أخرى وأشار التقرير إلى المتطوعين للعمل في الألعاب الأولمبية. حيث ألهموا العديد من الناس لأن يؤديوا أدواراً مشابهة في مجتمعاتهم. وقال رئيس وزراء بريطانيا ديفيد كامرون حول هذا الموضوع أن دورة الألعاب الأولمبية خلفت إرثاً اجتماعياً قوياً أيضاً، لقد غير صانعو الألعاب الأولمبية الطريقة التي تنظر بها بريطانيا إلى العمل التطوعي ومنذ ذلك التاريخ أي تاريخ تنظيم الدورة استلهم آلاف الأشخاص ذلك للمشاركة مع أنديةهم المحلية.

وقد ركز التقرير على التجارة الدولية والاستثمارات الواردة بسبب الألعاب الأولمبية والفعاليات الترويجية في وقت إقامة الألعاب الأولمبية، حيث استغلت الدورة البعد الاجتماعي وتعارف رجال الأعمال البريطانيين مع رجال أعمال من دول أخرى واستثمر ذلك لزيادة نسبة رفع المستوى الاقتصادي بين بريطانيا ودول هؤلاء المستثمرين من خلال التبادل التجاري ليس فقط بالمنتجات الرياضية بل بالمنتجات الأخرى التي تهتم الإنسان وهذه فرص مستقبلية رائعة وتقديرات لها فوائد واسعة على المجتمعات بشكل عام.

وقالت إحدى الشركات الهندسية التي وقفت وراء بناء المجمع الأولمبي في عام 2012 أن الألعاب الأولمبية قد عززت من موقعها لدى الدول والحكومات التي تستضيف الدورات الأولمبية في القيام بأعمال النقل الضخمة ومشاريع التجديد في المناطق الحضرية. وأشار التقرير نتيجة لهذا البعد الاجتماعي الذي تركته دورة لندن الأولمبية لا بد من الأخذ بالاعتبار الشركات التي قررت الاستثمار في بريطانيا بتأثير من حدث الألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية للمعاقين التي عقت الدورة الصيفية مباشرة. وأقيمت مشاريع استثمار خارجية في بريطانيا (مستثمرون خارجيون) أي خارج بريطانيا بنحو (2.5) مليار جنيه استرليني منذ بدء الإعداد للألعاب الأولمبية مثل تطوير محطة بترسي للطاقة في لندن من قبل (كونسرتم) لمجموعة شركات ماليزية ومشاريع شملت شركة التكنولوجيا الصينية هواوي وشركة البرمجيات الهندسية انيفوسيس. وقال التقرير أن الشركات البريطانية ربحت (1.5) مليار جنيه استرليني من فرص مشاريع خارج بريطانيا من بينها العمل في أحداث عالمية رياضية أخرى مثل بطولة العالم لكرة القدم في البرازيل عام 2014 ودورة الألعاب الأولمبية وأولمبياد المعاقين في ريو بالبرازيل عام 2016 والألعاب الشتوية في سوتشي بروسيا عام 2014⁽¹⁾.

الأولمبياد والاستثمار العقاري

وفي دراسة تم نشرها على شبكة الانترنت تقول الدراسة أن لندن وبكين وطوكيو حصدت ميداليات ذهبية وفضية وبرونزية في سباق ما سمي فرص

(1) التقرير مأخوذ عن شبكة <http://www.bbc.co.uk/arabicbusiness/2013>

الاستثمار العقاري في المدن المذكورة التي استضافت الألعاب الأولمبية في الماضي، وفي نفس الوقت كانت لندن تُعد نفسها لتنظيم دورة لندن عام 2012، حيث كانت شركة الاستثمار العقاري (آي.بي.غلوبل IP Global) على أنها تقدم أفضل وأقوى فرص الاستثمار، وأعدّه المستثمرين بمخاطر قليلة وعائدات مرتفعة.

مدينة بكين التي استضافت دورة (2008) الأولمبية وطوكيو التي استضافتها عام 1964 أخذتا الميداليتين الفضية والبرونزية لكونهما مدينتين تستحقان النظر إليهما من ناحية الاستثمار العقاري رغم بُعد المسافة بينهما، لكن أثينا اليونانية التي استضافت أولمبياد 2004 وأتلانتا المدينة الأمريكية التي استضافت أولمبياد عام 1996 لم تتأهلا لأي من الميداليات، نظراً لأدائهم المخيب للآمال من ناحية الاستثمار العقاري والتوقعات الاقتصادية الغامضة بشأنهما.

لندن - حصلت مدينة لندن المستضيفة لأولمبياد 2012 على المكان الأول وبالتالي فهي التي كسبت الميدالية الذهبية كأفضل مكان للاستثمار بالعقارات، حيث ارتفعت مبيعات العقارات بنسبة (3.2%) خلال الربع الأول من عام 2012 وارتفعت أسعار الإيجار في المدينة سنة بعد الأخرى بمعدل (1.5%). هذه الأخبار مشجعة وخاصة للمستثمرين من الوطن العربي حيث أنهم ما زالوا يفضلون مدينة لندن كخيار استثماري أول حسب شركة IP Global الارتفاعات القوية في الأسعار وارتفاع عائدات الإيجار تعطي موقع مدينة لندن قوة إضافية

كملاذ استثماري آمن، ويظهر مؤشر (نايت فرنك/ماركيت) مؤشر تحسن أسعار العقارات، ويقول مدير شركة IP Global في منطقة الشرق الأوسط، لقد كانت لندن دائماً أكثر الأماكن جاذبية بالنسبة لمستثمري العقار في منطقة الشرق الأوسط، وما زالت تدر المدينة عائدات استثمارية ممتازة، وقد ساهمت دورة الألعاب الأولمبية عام 2012 بزيادة هذه الاستثمارات العقارية وعلى امتداد المملكة المتحدة من بناء سكن للطلاب إلى بناء العقارات الفخمة وقد كانوا جميع المستثمرين راضين تماماً بالعائدات التي حصلوا عليها مقابل استثماراتهم.

بكين - صنفت مدينة بكين التي استضافت أولمبياد عام 2008 بأنها مدينة يجب الالتفاف إليها خلال وبعد تنظيم الدورة، وقد ارتفعت نسبة المبيعات العقارية إلى (30%)، وكان للمبادرات التي تقوم بها الحكومة الصينية لتحفيز النمو الاقتصادي أثر إيجابي على المبيعات، وبدأت البنوك التجارية في بكين بتقديم قروض الرهن العقاري للذين يشترون عقارات للمرة الأولى بنفس سعر الفائدة القياسي أو أقل وقد أدى ذلك إلى زيادة الطلب على العقارات وقد بدأ هذا الإجراء بعد الدورة الأولمبية في بكين وما زال سارياً حتى الآن، وقد حلت بكين في المرتبة الثانية بعد لندن بالنمو الاقتصادي العقاري.

طوكيو - استضافت طوكيو العاصمة اليابانية الدورة الأولمبية عام 1964 وكانت ظروف البلاد صعبة بسبب الكوارث الطبيعية التي عصفت بالبلاد ورغم ذلك فقد حلت طوكيو بالمرتبة الثالثة رغم أنها في بداية ستينات القرن الماضي، وتم اختيارها كمدينة يجب أخذها بعين الاعتبار من ناحية الاستثمار العقاري،

ويعود ذلك إلى الطلب الداخلي والمؤشرات القوية للاقتصاد الياباني بعد أحداث الدورة الأولمبية عام 1964 والذي ما زال النمو الاقتصادي مستمراً حتى وقتنا الحالي، رغم مغادرة الكثير من الأجانب البلاد بعد الزلزال الذي أثر على البلاد بشكل عام وخاصة سوق العقارات لكن سوق الإيجار بقي مستقراً وزاد النمو الاقتصادي الياباني بنسبة (2.2%).

أتلانتا - استضافت أتلانتا الأمريكية الدورة الأولمبية عام 1996م وبقيت أسعار العقارات في أتلانتا على حالها منذ انعقاد الدورة الأولمبية لا بل بدأت أسعار المنازل بالانخفاض ليس فقط في المدينة المنظمة للأولمبياد بل شمل هذا التراجع الولايات المتحدة الأمريكية الانخفاض في الأسعار إلى (32%) ورغم أن أتلانتا تضم مقر الإدارة الرئيسي لشركة كوكا كولا وشركات عالمية أخرى إلا أنها لم تتأهل إلى إحدى الميداليات الأولمبية، ولم يكن للأولمبياد في المدينة أي دور في رفع أسعار العقارات لا بل انخفض فيها متوسط أسعار البيع في المدينة بنسبة (15%) عام 2011. وهذا ما أشارت إليه الدراسة المنشورة على إحدى شبكات الانترنت⁽¹⁾.

أثينا - المدينة التي استضافت الألعاب الأولمبية عام 2004، وقد رافق هذه الدورة مشاكل مالية كبيرة عاشتها اليونان وما زالت تعيشها حتى الآن، وقد أشارت الدراسة المنشورة على الانترنت المشار إليها في عدم أهلية أثينا لتكون بين المدن الأولى من حيث الاستثمار وخاصة العقار وصنفت الدراسة أن أثينا

(1) <http://www.cashy.me/ar/articles/post>.

آخر الدول الأوروبية من حيث مقدرتها لجذب الاستثمارات العقارية، وينظر إليها كمدينة ذات مخاطرة استثمارية عالية، ولا تظهر أي مؤشر للتعافي على المدى القصير، وبهذا يمكننا القول أن تنظيم اليونان للدورة الأولمبية عام 2004 لم يكن لها أي دور في زيادة النمو الاقتصادي وخاصة العقاري منها.

دورة الألعاب الأولمبية الشتوية في سوتشي/روسيا 2014

يبدو أن دورة سوتشي الأولمبية الشتوية في روسيا الاتحادية أكثر كلفة بالمقارنة مع سابقتها، وتشير التقارير الواردة من الدورة كما نشرت على شبكات الانترنت أن روسيا قد ضخت في الدورة أكثر من (51) مليون دولاراً، حيث أنفقت الصين عام 2008 ما يقارب (45) مليار دولاراً ودورة لندن عام 2012 أنفقت ما يقارب (30) مليار دولاراً.

لكن ما يميز دورة سوتشي الشتوية أن روسيا استثمرت في البنية التحتية الخدمية، حيث تقدر الاستثمارات في المواقع الأولمبية بما فيها الاستادات ومنشآت التدريب بما يزيد عن (7) مليار دولار. وأكد نائب رئيس الوزراء الروسي ديمتري كوزاك، أن هذه الأموال ستجعل سوتشي أكبر منتج روسي، لذلك سوف تنافس سوتشي بنجاح السوق العالمية. وقد تحدث أناتولي باخوموف رئيس بلدية سوتشي عن طريقه استفادة المدينة من ضخ (43) مليار دولاراً.

الاستثمار في النقل - تقدر الاستثمارات في البنية التحتية الخاصة بالنقل الأكبر حجماً بين الاستثمارات الحكومية والتي بلغت قيمتها (20.9) مليار دولاراً
وهذا الاستثمار كما يقول باخوموف كافياً لحل مشاكل المرور في المدينة

ومحيطها حيث تمتد المدينة على طول (162) كيلومتراً على ساحل البحر الأسود. وسيتم إنشاء طرق داخل المدينة وحولها يصل إلى (260 كم)، وكل هذه المسافات تحضيراً للدورة الأولمبية الشتوية، وسيتم الاستثمار أيضاً في البنى التحتية لسكك الحديد، حيث ستصبح شبكة سكك الحديد وسيلة النقل الرئيسية، وستتوقف القطارات الكهربائية في كل المجتمعات.

وتشير التقارير أن أكبر مشروع للنقل هو الطريق الذي يجمع طريق السيارات وسكة الحديد، وسيكلف هذا الطريق (6.6) مليار دولاراً مما يجعله أكثر منشآت الأولمبياد تكلفة، وستصل قدرة الطريق على نقل المسافرين (8500) مسافراً في الساعة وستتطلق القطارات بمعدل قطار كل عشر دقائق خلال الألعاب الأولمبية، وقد قامت شركة (بازل القابضة) المملوكة للقطاع الخاص بالاستثمار في قطاع النقل، وقد استثمرت هذه الشركة بتحديث المطار الذي كان يمرر (1600) شخصاً في الساعة خلال الألعاب الأولمبية في المدينة بحوالي (191) مليار دولاراً وسيزداد الرقم إلى (3800) مسافراً في الساعة في حالة الانتهاء من المطار بصورته النهائية وقد صنف مطار سوتشي النهائي كأفضل مطارات روسيا.

الاستثمار في الاتصالات والطاقة

تقوم شركة (ميغافون) وروستيليكوم بإنشاء البنية التحتية للاتصالات حيث دفعت كل واحدة منها (130) مليون دولاراً لميزانية دعم الألعاب الأولمبية، وقد تخصصت شركة روستيليكوم على الخطوط الأرضية السلكية بينما تركز شركة

ميغافون على اتصالات الهواتف النقالة. حيث ستقوم الأولى بتأمين (300) كيلومتراً من كابلات الألياف الضوئية لتأمين خدمات الاتصالات لثلاثة وثلاثين موقعاً أولمبياً وستشمل الخدمات العادية ودخول الانترنت عبر شبكة لاسلكية، والصوت عبر بروتوكول الانترنت، وخطوطاً خاصة للوحات الملاعب الإلكترونية وأنظمة التوقيت، أما شركة (ميغافون) فتكون الشركة كالمخلوقة الوحيدة التي تعمل في أماكن ألعاب سوتشي الأولمبية خلال المباريات. وهنا لا بد من الإشارة إلى أنه عندما اختارت اللجنة الأولمبية العالمية مدينة سوتشي لاستضافة الألعاب الأولمبية الشتوية لعام 2014 كانت منطقة سوتشي بكاملها تعاني من هوة كبيرة بين معدل توليد الطاقة الكهربائية وبعد الموافقة على المدينة اختلفت الصورة تماماً وأصبحت منشآت لتوليد الطاقة تصل إلى (1424 ميغواط) كل هذا استعداداً للألعاب الأولمبية الشتوية في حين قبل ذلك كان معدل توليد الطاقة الكهربائية (100 ميغواط).

وقد نفذت إحدى الشركات الروسية البيئة والمرافق الصحية العامة بحيث تقوم ببناء معامل تكرير جديدة استعداداً لدورة الألعاب الأولمبية الشتوية وكانت درجة التنقية في التجهيزات الجديدة عالية جداً وتمتد الأنابيب لأكثر من (2كم) في عمق البحر الأسود.

لكن السؤال ماذا سيحدث للبنى التحتية بعد الأولمبياد؟ يشير مدير المدينة إلى أن البلدية ستضطر دفع ما يقارب (190) مليون دولاراً سنوياً للحفاظ على المنشآت وصيانتها. ويرى مدير المدينة أن سوتشي ستصبح ليس فقط منتجاً

عالمياً عالي المستوى بل ومكاناً لاستضافة الأنشطة العالمية الكبيرة مثل المؤتمرات والمعارض والبطولات الرياضية المختلفة ويؤكد رئيس البلدية أن البنية التحتية الأولمبية ستحسن نوعية البيئة في بلديته⁽¹⁾.

السؤال المطروح: هل هذا الاستثمار الكبير يمكن أن يتم لولا الألعاب الأولمبية؟ كم من الأسر استفادت من الألعاب الأولمبية؟ كم عدد الأيدي العاملة التي عملت في هذا المشروع الأولمبي الكبير وهل ستتعلم مدينة سوتشي بهذا التحسن والتطور الهائل الذي طرأ على كل مرافق الحياة فيها؟ حيث شكل مصدر دخل هائل لأبناء المنطقة ونقل حالتهم الاقتصادية من حالة إلى حالة أفضل.

دورة ريو دي جانيرو الأولمبية في البرازيل عام 2016

تنظم مدينة ريو دي جانيرو دورة 2016 الأولمبية في البرازيل ويتوقع أن يستثمر في هذه الدورة قرابة (11) مليار دولار لتحسين البنية التحتية وتنفيذ مشاريع مستدامة في المدينة. ومن خلال السياسات العامة للألعاب الأولمبية التي وضعتها منظمات مختلفة في البرازيل أكدوا على ضرورة خلق إرث يبقى في هذه المدينة البرازيلية بعد الانتهاء من الأولمبياد وتشير التقارير أن (43%) من المبلغ سيأتي من الاستثمارات الخاصة فيما ستساهم الخزانة العامة (57%) وستستثمر بلدية ريو دي جانيرو بحوالي ستة مليارات دولار، وحكومة ولاية ريو دي جانيرو بقرابة أربعة مليارات دولار والإدارة الفيدرالية بنحو (50) مليار دولار.

(1) <http://arab.rbth.com/sport/2014>

ومن بين المشاريع الجديدة في المدينة بناء خط مترو جديد إضافة لتجديد منطقة الميناء. وقد أكد عمدة المدينة أن الألعاب الأولمبية فرصة ثمينة لحل بعض المشكلات التي تواجهها المدينة منذ (450) عاماً.

غياب الاستثمار عن بعض الألعاب يهدد بقاءها

يلعب الاستثمار والتسويق الرياضي دوراً مهماً وأساسياً في تطوير الرياضة بشكل عام، فهو من أهم الأدوات الاقتصادية التي تخلق مستقبلاً رياضياً ويُسهل من عملية تطوير وتحسين الإنجازات الرياضية، ومن خلال الاطلاع والقراءات وجدت أن الاستثمار في الرياضة مربح ولا يمكن للمستثمر أن يخسر شيئاً إذا تعامل بهذا الموضوع بجدية واهتمام، وأصبح مصدر دخل كبير في سائر دول العالم. وأصبحت تجارة تشهد العديد من المتغيرات الواسعة التي جذبت رجال الأعمال والتي ساهمت مساهمة كبيرة في تخلص الكثير من الأندية من فقرها وعوزها والعمل على تنمية مواردها.

لكن كثيراً من الألعاب الرياضية لا تحظى بالاستثمار وخاصة أنها تعاني من ضعف الجمهور، لا بل بعض الألعاب تتم ومدرجاتها خاوية من الحضور وبلا جمهور رغم كثرة مبارياتها وهذا مشهد يقلل من فرص الاستثمار وقلة فرص عقود الرعاية لها كألعاب القوى مثلاً أو الكرة الطائرة، أو رفع الأثقال أو الفروسية وغيرها الكثير من الألعاب الرياضية، لذلك تعاني من ضعف مواردها المالية وتعتمد اعتماداً أساسياً على دعم الدولة لها، وهذا يؤدي إلى تعرضها لمصير أو مستقبل مجهول.

لذا أرى ضرورة دعم هذه الرياضات مادياً والعمل والتفكير بتطوير آليات الاستثمار بها وباعتقادي أن هذا الأمر يجب أن يتم من قبل الدولة، والمسألة تحتاج إلى مشروع متكامل لتطوير البيئة الاستثمارية، وتوفير المنشآت الرياضية في مختلف المناطق والمحافظات داخل الدولة الواحدة.

وحقيقة يجب معرفتها أن المستثمر يلحق ويتابع الإعلام، فكلما كان هناك تغطية إعلامية لهذا الحدث الرياضي أو ذاك وخاصة إذا حقق اللاعب إنجازاً طيباً في بعض الألعاب الفردية مثل ألعاب القوى والسباحة وبعض الأبطال في التنس، وكرة اليد... الخ. وهناك العديد من الأبطال في هذه الألعاب على المستوى الوطني أو الإقليمي أو القاري بإنجازاتهم هؤلاء يحتاجون إلى تغطية إعلامية كي تسعى الشركات الخاصة بالأدوات الرياضية لمتابعة هؤلاء وإجراء بعض العقود التي تخدم اللاعب واللعبة والنادي. لكن لا بد من الاعتراف أن الإعلام بكافة أشكاله المرئي والصحف وغيرها ضعيف ولا يقوم بواجبه نحوها، وبهذه الحالة سيكون هؤلاء اللاعبين بعيدين عن أنظار المستثمرين الذين سيساهمون بدعمهم. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن المكافآت التي تعطى للاعبين هزيلة قياساً بما يعطى للاعب كرة القدم مثلاً الذي يوقع عقوداً بالملايين. لذا لا بد من الترويج لهذه الألعاب في المدارس والأندية ومراكز الشباب كي تزداد قاعدة هذه الألعاب بين الشباب لزيادة شعبيتها في المجتمع وهذا يؤدي إلى تهيئة البيئة المناسبة وخاصة التحفيز المادي للاعبين، والعمل على تحفيز الجماهير ولحضور المنافسات، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن

كسب الجماهير وتوجهها لمشاهدة هذه المسابقة أو تلك يعتمد على قوتها وقوة اللاعبين فيها ويعتمد أيضاً على روعة الأداء الفني للحركة مما يؤدي إلى الاستمتاع بهذا الأداء الفني، لأنه كثيراً من المشاهدين يذهبون للمباريات فقط لمشاهدة الحركات الفنية الممتازة لهذا اللاعب أو ذاك، فأذكر أن أحد البريطانيين قال حينما قاطعت موسكو أولمبياد لوس أنجلوس عام 1984 قال "أنا حزين جداً لأن الفرق الرياضية الروسية لم تشارك في الألعاب الأولمبية لهذا العام، فقد فاتني أن أرى وأستمتع بحركات لاعب الجمناز الروسي المفضل لدي (ديمتري بيلوزيرتشف، وأنتاليا لورتشكو)"، هذه حالة من كثير من الحالات للألعاب الفردية التي تستقطب المشاهدين للاستمتاع بفنون وجمال حركاتهم.

بكل الأحوال أن غياب الحضور الجماهيري للمسابقات لا يدفع الشركات للاستثمار في الألعاب الرياضية الفردية أو الألعاب الجماعية غير الجماهيرية ولا يهم الشركات إلا وصول منتجاتها إلى أكبر عدد من الناس من خلال الأنشطة الرياضية والإعلانات بالملاعب والتذاكر؛ لذا لا بد من خلق متغيرات وبيئة مناسبة لاستقطاب الجماهير لمشاهدة المباريات في الرياضات المختلفة وهي الآلية الكفيلة لجذب الشركات الراعية للألعاب المختلفة وخاصة في هذا الظرف أصبحت الرياضة صناعة لا يمكن الاستهانة بها، وأصبحت تحقق عوائد مالية كبيرة لكل الأطراف المشتركة. لكن أول ما يطلبه المستثمر من النادي أو اللاعب هو العائد المادي من الاستثمار، فعندما يستثمر مبلغاً معيناً فإنه يرغب أن يحصل على مبلغ مضاعف أو ربح معقول، إضافة إلى أن المستثمر أو

الداعم لأي نشاط يريد أن يستخدم هذا الدعم في الدعاية لمنتجاته في الألعاب الرياضية المختلفة كي يجعلها أكثر شهرة وحضوراً في المجتمع الذي يرغب المستثمر أن يصل إليه، كما هو الحال في كرة القدم.

وإذا أرادت أي دولة استمرارية الألعاب المختلفة فيها يجب دعمها لأن العمل في هذه الأندية أو الاتحادات التي تهتم بهذه الألعاب هو عمل تطوعي ولا يشجع الاستثمار الحقيقي على المدى البعيد وحتى القريب ولا حل لهذه المشكلة إلا بالدعم الحكومي لهذه الأندية والاتحادات الرياضية وهبات من المقتدرين وأصحاب رؤوس الأموال، لكن تبقى الدولة هي الأساس في ديمومة هذه الألعاب واستمراريتها وإلا سيأتي اليوم الذي تغيب عن الوجود.

وهناك لاعبون كثيرون من الأكثر شهرة في العالم، يتدربون بألعاب فردية أمثال اللاعب الأوكراني سيرجي بوبكا بطل العالم بالقفز بالزنة وما زال رقمه لم يقوى أحد على الاقتراب منه، رغم ذلك إلا أنه دخل مجتمع الشهرة والأضواء حيث حصل على كثير من الإغراءات ليكون الوجه الإعلاني لماركات تجارية عالمية مرموقة وهناك العديد من اللاعبين في ألعاب القوى وغيرها قد دخلوا في نادي الأثرياء، بسبب شهرتهم وإنجازاتهم الرياضية الفردية التي تتهافت عليهم الشركات العالمية كي يلبسوا قمصاناً وأحذية وقبعات تحمل كلها اسم الشركة مقابل الملايين من الدولارات.

الخلاصة

مرّت الرياضة شأنها شأن الحقول الأخرى بمراحل ومحطات مختلفة عبر العصور فمن الهواية إلى الاحتراف إلى أن أصبحت الآن صناعة عالمية فيها إيرادات وفيها إنفاق بمليارات الدولارات، شركات تجوب العالم يتهافون على شراء اندية بعشرات المليارات تحقق أرباحاً سنوية بالملايين من الدولارات وباتت هذه الشركات مدرجة أسماؤها بالبورصات العالمية. وقد أشرنا لبعض هذه الشركات وتحدثنا عنها بصورة شبه تفصيلية وهي شركات الملابس والتجهيزات الرياضية وشركات تكنولوجيا الرياضة. نعم لقد تغيرت الرياضة وانتقلت من حالة إلى حالة. فمن الهواية للألعاب الفردية إلى الألعاب الشعبية والتسويق الإعلامي والنقل التلفزيوني الفضائي، فالرياضة أصبحت استثمارات ومفاوضات وأرباح يتم هذا كله بين الدول، وأصبحت محرك المال وغايته وإثبات السلطة والنفوذ.

زاد الصراع وامتألت وسائل الإعلام بأخبار عن صفقات وترتيبات جانبية للفوز بتنظيم بطولات عالمية، واللجوء إلى معاقبة أعضاء تقاضوا أموالاً للتصويت لجانبها. هكذا أصبح المال مفسد الأخلاق والضمير واستغلاله لحاجات التزوير والبهتان لكن لا ينكر أحد أنه ضرورة لتأمين مستلزمات الفوز والنجاح. ويكفي أن أقول لاعبون أجورهم وبدلات شرائهم بالملايين. إمكانات مالية ضخمة توظف في الرياضة عالمياً وعائدات بالمليارات ومنافع تكاد تكون محصورة في الدول المتقدمة، واستثمرت في الرياضة بكل تشعباتها حتى أنها

وصلت إلى الرياضة المدرسية وإن ما أحرزته الدول من تطور في الإنجازات الرياضية اعتمد على المال لتوفير البنية التحتية ولإعداد اللاعبين فرقاً وأفراداً وتحول هذا القطاع مع استمرارية الوقت إلى أحد أهم روافد الاقتصاد الوطني وركن أساسي في التنمية الاجتماعية والبيئية. هذا التقدم المذهل في الحقل الرياضي لم يكن ليحصل لو لم تضع هذه الدول وخاصة المتقدمة منها الرياضة في مقدمة أولوياتها الوطنية وتتفق عليها بسخاء وتدعمها وترعاها، وخاصة أن القنوات الموجودة بين الدول أن المستوى الرياضي للدولة وما تحقّقه من إنجازات رياضية وميداليات ذهبية يشكل جزءاً من صورتها ومكانتها بين الدول المتحضرة ومن هذه الزاوية نرى الصراعات القائمة بين الدول لانتزاع حق تنظيم ألعاب دولية على أراضيها وخاصة كرة القدم والألعاب الأولمبية لما لها من تأييد جماهيري واسع النطاق، ولما لهما من أهمية بالغة في الاستثمار، فدورة لوس انجلوس عام 1984 وهي أول دورة أولمبية تحقق أرباحاً وصل إلى مليار دولاراً ودورة سدني عام 2000 حققت مليار دولاراً وبكين حققت ثلاث مليارات دولاراً فضلاً عن عائدات التلفزيونات التي تولت البث المباشر وتقدر حقوق بث هذه الألعاب بملياري دولار بين عام 2000 و2004 و(2.5) مليار بين عامي 2006 و2008 وكانت توقعات دورة لندن عام 2012 تفوق (13) مليار جنيهه للسنوات الأربع المقبلة منها (6) مليارات استثمارات أجنبية و(4) مليارات من العقود و(2.3) مليار من عائدات السياحة وملياراً واحداً من المبيعات الإضافية للشركات البريطانية. وقدرت عائد كل جنيه تنفقه على الأولمبياد لتنشيط حركة التجارة والصناعة بـ(19) جنيه. لكن آراء الاقتصاديين البريطانيين لم تجمع

على توقعات الحكومة انطلاقاً من دراساتهم هذه الإحصاءات وردت من اللجنة الدولية للألعاب الأولمبية⁽¹⁾.

وعلىنا معرفة أن الدافع الوحيد والأقوى لتهافت الدول على استضافة الأولمبياد هو العامل الاقتصادي والمنفعة المادية التي تحققها الدول المضيفة للألعاب وتوفير فرص العمل وتنمية المدن والترويج السياحي بروز وإظهار الدولة المضيفة على المستوى العالمي، ربما يكون لهذا دور كما فعلت مثلاً دولة قطر بالسعي لاستضافة بطولة كأس العالم لعام 2022 فقط لإبراز دولة قطر على الساحة العالمية. وليس للبعد الاقتصادي أي دور في تفكير قادة الدولة القطرية. وإذا نجحت قطر بالاستضافة وكلنا أمل بالنجاح، سوف يكون ذلك بداية الانطلاق نحو المطالبة بتنظيم دورة أولمبية قادمة وسيحصل هذا بالتأكيد عاجلاً أم آجلاً.

كثير من المواقع الرياضية المستقاة من الصحف والمجلات العربية منها والأجنبية ومن هيئات ومنظمات دولية وإقليمية ووطنية معنية في الشؤون الرياضية تشير إلى أرقام كبيرة من الدولارات تصل إلى المليارات كما أشرنا تتحقق من الرياضة ومساهمتها في بناء وتطوير النمو الاقتصادي للجهات المنظمة لها. وللرياضيين والمؤسسات الذين ينطوون تحتها حصة من هذا الدخل كالأندية وليكن ما أشرنا له في محطات سابقة إلا نماذج واضحة أمامنا.

(1) منشورات اللجنة الدولية للألعاب الأولمبية، شبكة الانترنت.

الفصل الثاني عشر

الاستثمار الرياضي على المستوى الفردي للأعبين

الفصل الثاني عشر

الاستثمار الرياضي على المستوى الفردي للاعبين

يعد اللاعب الأرجنتيني ليونيل ميسي قائد منتخب الأرجنتين واللاعب في صفوف نادي برشلونة الإسباني والمتهم بالتهرب من دفع الضرائب في أسبانيا والتي تقدر بأربعة ملايين يورو للسلطات الإسبانية، يعتبر من أبرز المستثمرين في بلاده، ولا أعتقد أن لاعباً واحداً من المشاهير القدامى والحاليين استغل ثروته التي حصل عليها من الشركات المهتمة بالأجهزة الرياضية والأندية الرياضية مثل هذا اللاعب الأسطورة (ميسي)، الذي استغل شهرته الرياضية وفنونه بكرة القدم، وكرسها للاستثمارات في جوانب عديدة ومختلفة في مدينته روزاريو، حيث يملك سجلاً لا تشوبه شائبة بحسب السلطات المحلية. ويقول مسؤول الرياضة في روزاريو رولاندو دال لاجو أن ميسي ووالده هما شخصان ممتازان جديان في العمل ويساعدان دائماً المدينة والأطفال.

وأضاف لاجو أن عائلة ميسي لم تواجه متاعب ضريبية في روزاريو التي تعتبر المدينة الثالثة في البلاد وعدد سكانها (1.2) مليون نسمة والواقعة على بعد (300كم) شمال العاصمة بونبوس إيرس.

لم يقتصر عمل ميسي الاجتماعي على الجانب الرياضي والطفولة، لكن استثماراته زادت المضاعفات في مدينته مسقط رأسه، حيث يمتلك المنازل وله

أسهماً في مشروع عقاري كبير، وله حصص كبيرة في كروم العنب وعلامة تجارية من الحلوى، ومنزل طفولته الذي يقع في حي للطبقة المتوسطة، وامتلك عائلة ميسي منتزه وملعب كرة مضرب في أريو سيكو وهي قرية هادئة تقع في جنوب المدينة الكبيرة. ويملك ميسي شقة في أعلى أبراج المدينة (أكوالينا) ويقدر سعر المتر المربع ألفي يورو. وفي الطابق الأرضي من أكوالينا يقع مطعم يسمى (في آي بي) لا يرتاده إلا كبار الشخصيات، وهذا المكان مرخص من البلدية لشركة يملك والد ميسي حصصاً فيها يكلف الامتياز ثلاثة آلاف دولار أمريكي شهرياً بحسب تقديرات الحكومة المحلية ومحكمة الحسابات البلدية. لكن جوهرة ممتلكات ميسي في المنطقة هي النادي الخاص المسمى (ازاهريس ديل بارانا) المؤلف من (382) قطعة أرض الواقعة على (80) هكتار والمتوقع افتتاحه عام 2015 باستثمار بلغ (30) مليون دولار أمريكي، وهذا ما أشارت له الصحف الأرجنتينية كما نقلتها جريدة الرأي الأردنية. يقع المشروع في بلدية فيجييرا على بعد (30كم) جنوب رواريو ويتضمن رصيفاً على نهر باراتا، مهبط طائرات حمامات سباحة (600م) من الشواطئ، قاعات تدليك، وملاعب كرة طائرة، جولف، وتنس أرضي وكرة قدم وتجهيزات مترفة بحسب ما قاله رئيس البلدية كارلوس ماريافي، ويدخل رجل السياسة على مستوى تلك المنطقة نائب رئيس مقاطعة (سانتا في) السابق مارسيلو مونيا جوريا، وكما يبدو أن تدخل رجال السياسة في هذه الاستثمارات له دلالة كبيرة حتى في مجتمعاتنا، لأن هؤلاء لهم سلطات واسعة ولديهم القدرة

على تذليل كل الصعاب التي يمكن أن تواجه المستثمرين ومنهم الأسطورة ميسي لكن هذا لا يمكن أن يكون بلا مقابل، لا بل ربما يدخلون شركاء في هذه الاستثمارات واسعة الانتشار. كما ترتبط عائلة ميسي بشراكة مع منتج النبيذ فالنتين بيانكي في مندوزا - الواقعة غرب البلاد. كما أطلق اللاعب ميسي مشروع مجموعة من الحلويات تنتجها شركة محلية في مارينجو، وشرح مدير الشركة أن الأمر له علاقة بحلويات لها بعداً اجتماعياً بالتوافق مع صورة ميسي في أنحاء العالم وسيكون جزءاً من الأرباح يعود إلى تمويل مؤسسته التي أنفقت (770) ألف دولار أمريكي لتجديد قاعة مستشفى للأطفال في مدينة ميسي روزاريو و(190) ألف دولار لمركز رياضي يقع في حي فقير من المدينة، كما قال دال لاجو مسؤول الرياضة في المدينة⁽¹⁾.

هذه الاستثمارات الهائلة التي استثمرها لاعب كرة القدم العالمي ميسي خلال فترة تواجده في نادي برشلونة الإسباني، وهذا يدل على أن الاستثمار في الجانب الرياضي واسع وكبير من خلال الشهرة العالمية لهذا اللاعب الذي استغلها أحسن استغلال، وشغل العديد من أبناء مجتمعه في استثماراته الواسعة والتي تعود عليهم بالنفع والفائدة وتخفيف من حدة البطالة والفقر، هذه الاستثمارات الواسعة سببها مهارة فرد واحد وفنونه الكروية التي أدهشت كل من شاهده في الساحات العالمية لكرة القدم.

(1) جريدة الرأي، 23 حزيران 2013.

على الرغم أن بعض اللاعبين المشهورين عالمياً مثل اللاعب البرتغالي كريستيانو رونالدو ونجم هجوم نادي ريال مدريد الأسباني أغنى اللاعبين في العالم إلا أنه لم يعطي للاستثمار أي أهمية تذكر لكنه كما تشير التقارير وشبكات الانترنت بدأ يفكر في التوجه نحو الاستثمار حيث بدأ يفكر بفتح سلسلة من الفنادق الخاصة به، ويدرس الآن إمكانية إقامة فندق في مسقط رأسه منطقة ماديرا البرتغالية، وفي عاصمة بلاده لشبونة بالإضافة إلى العاصمة الإسبانية مدريد. وتقول صفحات الانترنت أن فكرة اقتحام رونالدو لقطاع الفنادق ربما يكون وراءها أحد أكبر المتخصصين في مجال الفنادق في البرتغال.

وقد يساهم ببيستانا المتخصص في مجال الفنادق في سلسلة الفنادق الجديدة بخبرته بينما سيساهم رونالدو باسمه، هذه كلها تكهنات وآراء ما زالت متداولة في الصحافة والانترنت لكنها ما زالت مجرد تكهنات إعلامية. وإذا صدقت هذه التكهنات سوف تساهم الفنادق الجديدة التي ما زالت قيد التفكير في زيادة المشروعات التجارية الاستثمارية التي يشارك فيها كريستيانو رونالدو الذي يملك خط أزياء للملابس الداخلية، لكن هذا الاستثمار حقيقة لا يعادل شيء بالنسبة إلى استثمارات ميسي التي ذاع صيتها وانتشارها ليس داخل الأرجنتين فقط بل امتد إلى الساحات العالمية، حيث يعتبر ميسي احد أهم لاعبي العالم جذباً للإعلانات الدعائية الكبرى للشركات.

وفيما يلي عرضاً لأغنى اللاعبين في العالم لعام 2014 كما نقلته شبكات

الانترنت:

كريستيانو رونالدو/ريال مدريد	148 مليون يورو
ليونيل ميسي/برشلونة	146 مليون يورو
صامويل أيتو/تشيلسي	85 مليون يورو
واين روني/مانشستر يونايتد	84 مليون يورو
كاكا/ميلان	82 مليون يورو
رونالدينو/أتلتيكو مدريد	78 مليون يورو
ابراهيموفيتش/يوفنتوس	63 مليون يورو
ميسري هنري/نيويورك ريد بولز	57 مليون يورو

هذه مجموعة من اللاعبين العشرة أوائل في استثمار مهاراتهم وقدراتهم الفنية في كرة القدم، هذه المبالغ الكبيرة للاعبين كرة القدم تدفع الكثير من لاعبي الكرة في العالم للمنافسة في إبراز مواهبهم وإبداعاتهم الحركية الفنية الجاذبة للجمهور لمتابعتها، والأهم من ذلك أن هذه المبالغ الكبيرة تستثمر في جوانب عديدة وفي مشاريع رياضية كانت أم غير رياضية كلها تصب في خدمة المجتمع وتشغيل الأيدي العاملة وزيادة التنمية والإنتاجية في مشاريعهم كما هو الحال عند اللاعب الأرجنتيني ميسي الذي أشرنا لمشاريعه الاستثمارية الكبيرة التي تدر عليه وعلى الآخرين أموالاً ترفع من مستوى معيشتهم ومعيشة أسرهم، والأوسع

من ذلك قدرة هذه الأندية والشركات الرياضية على دفع هذه المبالغ لهؤلاء اللاعبين، وهذا يعني أن هذه الأندية وفي مقدمتها ريال مدريد وبرشلونة لديها استثمارات واسعة وعلى مستويات عالية وقيل أن الدولة حينما تعجز عن عمل مالي ما تلجأ للاستدانة من هذه الأندية والله أعلم.

كما أن هذا الكم الهائل الذي يجمعه اللاعبين المشاهير يكون حافزاً جديداً أمام الشباب الصغار وتشجيعهم في إبراز مواهبهم وضرورة اكتشافهم في السنين المبكرة من أعمارهم كي يصبحوا في يوم ما مثل مَنْ سبقوهم وهذا يؤدي بالتأكيد إلى إظهار وإبراز فنون كرة القدم عند هؤلاء الأبطال الصغار والجدد كي تبقى كرة القدم معشوقة الجماهير تنتقل من جيل إلى جيل، كما هو الحال عند بيليه وبكنباور وماردونا ورونالدو وانتهاء بميسي الذي اقترب من خط النهاية وساحات كرة القدم تحتاج للبديل الدائم.

يقول الأمير فيصل بن الحسين رئيس اللجنة الأولمبية الأردنية يجب استثمار الرياضة في صنع السلام تحت مسمى (هيئة أجيال السلام) التي امتد عملها إلى (48) دولة تقع في ثلاث قارات، حيث أراد الأمير فيصل أن يكون للرياضة دوراً مميزاً في خدمة السلام والاستقرار وخاصة في المجتمعات العالمية التي تشهد صراعات ونزاعات داخلية وخارجية، من هذا المنطلق أسس سموه هيئة أجيال السلام التي رسخت في الأذهان أن الرياضة لغة عالمية شعارها المحبة والتعاون ونبذ العنف وتقبل الآخر والحوار والتفاهم من أجل

إيجاد بيئات آمنة تحظى بنعمة الأمن والاستقرار وترفض التعصب والعنف والنزاعات. وهذه الأجواء تساعد على استثمار الطاقات البشرية وحافز لجذب أصحاب رؤوس الأموال لاستثمارها في البلاد. وحول هذه المفاهيم نظمت الهيئة كثيراً من السباقات رصد ريعها لمؤسسة الحسين للسرطان لعلاج بعض المرضى وإعطاء فرصة للآخرين للشفاء.

الرياضة قوة كبيرة لا يستهان بها كما قال سمو الأمير والاستثمار فيها مفيد وقوي وتتبع قوتها من أهدافها النبيلة وفي كونها لغة محبة وتعاون وتسامح مفرداتها العطاء والبذل لتحقيق الإنجاز العالي، لذا كما يقول سمو الأمير فيصل على الاتحادات الرياضية أن تضاعف جهودها في المرحلة القادمة للاستثمار في قطاع الرياضة الذي بدأ هدفاً استراتيجياً للآخرين. وهنا أقول أن الاستثمار الرياضي ليس فقط جمع المال وفتح المشاريع الكبرى منها والصغرى بل يتجاوز ذلك إلى تحقيق الأمن والاستقرار في أي بلد كان لأنه هو المفتاح الحقيقي للاستثمار المالي وإقامة المشاريع الكبرى لتشغيل الناس والتخلص من البطالة والتخفيف من حدة الفقر.

فالفوضى والحروب والصراعات لا يمكن أن تخلق استثماراً لا بل تقتله وتمنعه تماماً حتى في بعض دول الجوار التي تعيش صراعاً واسعاً وعلى مستوى البلاد وصل دخل السياحة فيها إلى الصفر علماً أنه بلد سياحي على المستوى العالمي، وهذا ينطبق على بناء المصانع والعقارات والمشاريع التجارية الكبرى لا أحد يغامر لا بماله ولا بنفسه لاقتحام تلك المناطق المنكوبة التي يقتلها

الصراع الداخلي، فالأمن والاستقرار في البلاد هما الأساس في البناء والاستثمار والتطوير، لذا لا غرابة إذا دعى سمو الأمير فيصل إلى استغلال الأنشطة الرياضية لنشر المحبة والتعاون والإخاء بين الشعوب الذي اعتبره أكبر استثماراً كي تتصرف الدول للتطور والتحسين والبناء والاستثمار.

ونظراً لما بذله سمو الأمير فيصل بن الحسين من جهد مميز وتوظيف الرياضة لخدمة السلام في العالم فقد تقلد جائزة النسر من أكاديمية الولايات المتحدة الأمريكية الرياضية والتي منحتة درجة الدكتوراه الفخرية تقديراً لجهوده المميزة في نشر المحبة والسلام من خلال الرياضة ومبادرة (هيئة أجيال السلام) كواحدة من أبرز منظمات بناء السلام غير الربحية في العالم. وتعد جائزة النسر التي تقلدها سموه خلال حفل جرى في حرم الأكاديمية اعلى تكريم دولي بالولايات المتحدة وجزءاً من الجوائز السنوية لبرنامج الرياضة، وتمنح هذه الجائزة سنوياً لزعيم عالمي للاعتراف بالمساهمات التي يمكنها تعزيز الانسجام الدولي والسلام وحسن النية من خلال الاستخدام الفعال للرياضة واستغلال ذلك لرفع مستوى التنمية البشرية لتحقيق حياة أفضل لجميع الأردنيين.

وهنا لا بدّ من إشارة إلى أن أكاديمية الولايات المتحدة الأمريكية للرياضة هي منظمة مستقلة غير ربحية معترف بها دولياً وخاصة بالجامعات الرياضية المهمة التي أنشئت لخدمة الوطن والعالم وتلعب دوراً مميزاً في تشجيع ودعم الرجال والنساء للعمل في مهنة الرياضة.

الفصل الثالث عشر

نماذج من الاستثمارات لأندية عالمية

الفصل الثالث عشر

نماذج من الاستثمارات لأندية عالمية

يقف الإنسان حائراً أمام عطاء بعض الأندية الرياضية العالمية وموازناتهم السنوية، من خلال المبالغ المالية الطائلة التي يتم من خلالها شراء بعض اللاعبين المميزين بالملايين وضمهم إلى منتخب النادي، ولكن بعد التحري والاطلاع ومتابعة شبكات الانترنت نجد أن هذه الأندية تقع على مساحات كبيرة ولها متاجر فخمة تستقطب المئات من الزبائن يومياً بعض هذه الأندية عبارة عن دول مستقلة بذاتها لما تملكه من استثمارات واسعة التي ذاع صيتها وانتشرت سمعتها في بقاع الأرض بحيث تجري مباراة بينها وبين أي نادي آخر، تغلق المحلات التجارية ويترك الناس أعمالهم لمتابعة هذه المسابقات والاستمتاع بالحركات الفنية الجميلة للاعبين. ومن هذه الأندية:

نادي ريال مدريد الإسباني

تسعى مايكروسوفت للاستثمار في هذا النادي الإسباني من خلال صفقة تجارية ضخمة بين مدير الشركة الأمريكي بيل جيتس ومدير النادي فلورننتينو بيرز وقد عرض رئيس شركة مايكروسوفت على مدير النادي بتغيير اسم ملعب

سانتياجو برنابيو إلى اسم ملعب مايكروسوفت في صفقة شراكة مالية لم يتم الكشف عنها لكن مصادر الشركة قد اكدت أنها ستقوم بتجهيز الملعب بالمعدات الإلكترونية إضافة إلى تبرعها بمليون يورو لصالح مؤسسة ريال مدريد الخيرية من أجل تنفيذ مشاريع اجتماعية ورياضية.

كما دخلت شركات الاتصال السعودية في سوق الاستثمار الإسباني الرياضي عن طريق نادي ريال مدريد وتحديداً اللاعب رونالدو. ودخلت الخطوط الجوية الإماراتية شريكة مع نادي ريال مدريد، كما أن لهذا النادي متاجر كبيرة تعتبر من اكبر مصادر الدخل لكل الأندية الإسبانية وخاصة ريال مدريد وبرشلونة، كما كان لانتشار بليه ستیشن Playstaion دوراً كبيراً في توسيع القاعدة الجماهيرية للنادي حيث نقلت بلية ستیشن الكرة الإسبانية بين الأطفال بصورة سريعة وبقوا متعلقين فيها حتى في كبرهم.

كما سيقوم نادي ريال مدريد بتنفيذ مشروعاً سياحياً ورياضياً كبيراً في إمارة رأس الخيمة تحت اسم جزيرة منتجع ريال مدريد بكلفة تقدر بمليار دولار سيضم فندقاً يحتوي على (450) غرفة من فئة الخمس نجوم و(48) فيلا و(450) شقة سكنية وملعب كرة قدم يُطل على البحر يتسع لعشرة آلاف متفرج كما سيضم المشرع الذي سيتم افتتاحه عام 2015 حديقة مائية وحوض سباحة ومرسى لليخوت ومتحفاً لريال مدريد وعيادة رياضية، وقد أعلن عن

هذا كله من خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده الشيخ مسعود في خيمة حيث شكر الشيخ ريال مدريد لاختياره رأس الخيمة في دولة الإمارات العربية لإقامة هذا المشروع، وقال رئيس النادي اخترنا رأس الخيمة لقناعتنا أن دولة الإمارات تسير على طريق الازدهار، وأن الشباب سيستفيد من التسهيلات الرياضية والترفيهية، واعتبر رئيس النادي أن هذا اليوم يوم عظيم لأننا وجدنا في منطقة الشرق الأوسط منتج جيد وخاصة أنه قريب من أوروبا ومن الهند وسيقع هذا المنتج على (50) خمسون فدناً تجمع فيها الرياضة والرفاهية والصحة.

ويعتبر نادي ريال مدريد أعلى الأندية الإسبانية إيراداً في كافة أنواع الرياضات مع عائدات تصل إلى (513) مليون يورو ما يعادل (650) مليون دولار في الموسم الرياضي 2011-2012، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن عائدات أندية كرة القدم العشرين الأغنى في العالم بنسبة (10%) في العام المنصرم ليبلغ دخل هذه الأندية في موسم واحد (4.8) مليار يورو وما يعادل (6.1) مليار دولار في موسم 2011-2012. هذه الاستثمارات الواسعة والمتنوعة هي التي ساهمت بجعل هذا النادي في مصافي الأندية الأوروبية.

نادي مانشستر سيتي البريطاني

تمكن نادي مانشستر سيتي البريطاني المملوك من إمارة أبوظبي من زيادة عائداته بنسبة (51%) لتصل إلى (362) مليون دولار.

وما زال نادي ارسنال الإنجليزي الذي احتل المركز السادس في الترتيب شريكاً مع شريكة طيران الإمارات من خلال عقد جديد قيمته (150) مليون جنيه استرليني ما يعادل (235) مليون دولار ويمنح العقد طيران الإمارات الحق الحصري لظهور اسمها على قميص الفريق حتى نهاية عام 2018-2019 إضافة إلى تسمية ملعب النادي بملعب الإمارات حتى عام 2028م.

في إنجلترا مثلاً تعتبر ملكية 11 إحدى عشر نادياً من أصل (20) عشرون نادياً في الدوري الإنجليزي الممتاز تابعة لمالك أجنبي وهذا العمل امتد إلى الأندية الفرنسية، فنادي سان جيرمان الفرنسي الذي اشتراه أمير قطر تميم ابن حمد عام 2011 ثم نادي موناكو الذي اشتراه بعد سنتين رجل الأعمال الروسي ديمتري ريبو لوفليف واستفاداً من الأموال الضخمة لتعزيز صفوفهما والمنافسة على اللقب المحلي.

يقول مدير مركز الاقتصاد ديدويه بريمو يقول تدفق الأموال له أثر كبير على السوق حيث أول شيء يقوم به مالكو الأندية بشراء لاعبين وهذا يخلق عدم التوازن بين الأندية التي لا تستطيع اللحاق بها.

كرة القدم إستراتيجية سياسية تنموية

يقول فردريك بولوتتي المستشار في الاقتصاد الرياضي، كرة القدم إستراتيجية سياسية تنموية، وهناك أنواع مختلفة من الاستثمارات البعض يبحث عن الربح غير المباشر في إطار إستراتيجية سياسية كما هو الحال بالنسبة لدولة قطر مع باريس سان جرمان أما الآخرون فيلجأون إلى طريقة غير عقلانية حيث أن المهمة الأساسية لشراء أبراموفيتش وريبولفليف هو البحث عن الطيبة ولا همّ عندهما إذا كان النادي يحصل على أرباح وبالتالي لا يمكن وضع جميع المستثمرين في خانة واحدة.

البعض يحقق الكثير من الأرباح وتحديداً رجل الأعمال الأمريكي فالكولم غلايز مالك نادي مانشستر يونايتد الذي يمتاز بالدهاء وهذا ما يحلم في تحقيقه (توهير) مع انترميلان ويقول أحد مقربيه هابيل ماراثي مدرب منتخب إندونيسيا يدرك توهير تماماً بأن كرة القدم في أيامنا هذه صناعة مهمة أنها سوق مربحة على المدى البعيد سيجني أرباحاً كثيرة.

نادي برشلونة الإسباني

أبرم نادي برشلونة الرياضي وشركة قطر للاستثمارات الرياضية QSI أبرماً عقداً سيتم بموجبه وضع شعار الخطوط الجوية القطرية على قميص النادي الإسباني لموسم 2013-2014 كشريك عالمي جديد له، كما سمت شركة قطر للاستثمار الرياضي وبالاتفاق مع نادي برشلونة مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع لتكون الشريك الرسمي للتنمية البشرية لنادي برشلونة في خطوة تهدف لتعزيز المبادرات القائمة على أساس استمرار قيمتها المشتركة، وقال رئيس نادي برشلونة ساندروروسيل بالاتفاق مع الخطوط الجوية القطرية إنها علامة تجارية طموحة ذات تطلعات عالمية وملزمة دائماً بتحقيق أقصى درجات التمييز في مجالها وتلك هي الأهداف التي يصبو إليها برشلونة.

وأكد روسيل رئيس النادي بعد عمل رائع دام عامين مع مؤسسة قطر سيكون من دواعي سرورنا أن تستمر علاقتنا المشتركة من خلال الترحيب بهم كشريك لنا للتنمية البشرية. وقال الرئيس التنفيذي للخطوط الجوية القطرية أكبر الباكر نحن سعداء باتفاقنا مع نادي برشلونة النادي الأكبر بكرة القدم في العالم نالت الخطوط الجوية القطرية جائزة أفضل شركة طيران في العالم لعامين متتاليين 2011-2012 وسوف تعمل هذه الشركة

مع نادي برشلونة، كان هدفنا العمل بشكل وثيق مع النادي ولاعبيه و جماهيره لتكريس سمعة مؤسسة قطر على الصعيد الدولي وقد نجحنا في تحقيق ذلك حيث حققنا في العام الأول من شراكتنا ما يفوق توقعاتنا ونتطلع لتعميق علاقاتنا مع نادي برشلونة وجماهيره في جميع أنحاء العالم لمواصلة دورنا كشريك فخور للنادي، وقد أكدت شركة قطر للتربية والثقافة والعلوم وتنمية المجتمع عن فخرها بما حققته في السنتين الماضيتين من خلال شراكتها مع برشلونة.

إننا نعتبر الرياضة واحدة من الركائز الأساسية لإستراتيجية النماء بعيدة المدى في قطر ونحن واثقون من أن هذه الشراكة سيكون لها إسهاماً كبيراً في تحقيق هذه الرؤيا، فالخطوط الجوية القطرية تسير جنباً إلى جنب مع شركة قطر للاستثمارات الرياضية ستظل قطر ملتزمة بتقديم البرامج والمبادرات التي تشجع الناس على تبني أنماط الحياة الصحية والنشطة وذلك انسجاماً مع قيم نادي برشلونة.

وقد تعرضت هذه الشركة لنقد شديد من كرويف وقال أن هناك حلولاً عديدة أخرى بدلاً من توسيع قميص النادي بشعار الشركة التي تترأسها

زوجة أمير قطر وكرويف هو لاعب ومدرّب فريق برشلونة الإسباني لكرة القدم وانتقد هذا الاتفاق بشدة⁽¹⁾.

من خلال اطلعنا ومتابعاتنا لما يجري داخل الأندية الرياضية الكبيرة في العالم نجد أن هناك صراعاً كبيراً يدور بين رجال الأعمال المستثمرين بالكرة لشراء الأندية الرياضية وخاصة بين باريس سان جيرمان وموناكو من جهة وبين ريال مدريد وبرشلونة من جهة أخرى، ويمكننا القول أن رجال الأعمال في العالم يجدون كرة القدم منفذاً كبيراً لاستثماراتهم حيث يدفعون الكثير من الأموال لشراء الأندية الرياضية وتشير التقارير العالمية في هذا الموضوع إلى أن أكثر من عشرين نادياً أصبحت في عهدة رجال أعمال جدد وهذا دعا الاتحاد الأوروبي لكرة القدم لوضع قانون لا يسمح لأي نادي بإنفاق أكثر من إيراداته التي يحصل عليها، لكن الشكوك قائمة بين الاتحادات حول مدى تطبيق هذا القانون كما يقول المتابعين.

وفي الأردن هناك شراكة طويلة الأمد بين مجموعة المناصير للاستثمار وبين اتحاد كرة القدم الأردني حيث يقدم المناصير في العام الواحد أكثر من مليون ونصف المليون ديناراً في سبيل إطلاق اسم دوري المناصير على المباريات التي تجري داخل الأردن ويقال أن المناصير قد

(1) <http://www.almadenah.news.com>

حقق أرباحاً كثيرة من هذه الشراكة، من خلال الدعايات التلفزيونية والإعلانات في الملاعب وجميع المطبوعات.

النادي الأهلي المصري والأكاديميات الرياضية

تجاوز عمر هذا النادي القرن من الزمان، وله سمعة طيبة داخل مصر وخارجها وله شعبية كاسحة في مصر والوطن العربي أيضاً اتجه هو الآخر لعقد صفقات استثمارية لعلها تساهم في حل مشاكله الاقتصادية ففي الآونة الأخيرة تقدمت مجموعة إدارة التميز في الكويت بعرض لفتح قنوات استثمار مع النادي تبدأ بإنشاء فرع لأكاديمية الأهلي لكرة القدم في دولة الكويت، مقابل (3.5) مليون جنيه مصري ما يعادل نصف مليون دولار على مدار ثلاثة مواسم، وتأتي هذه الاتفاقية ضمن خطة كاملة لدائرة التسويق في النادي كي تعمل على زيادة تنمية موارد النادي، للإيفاء باحتياجات الفرق الرياضية بالنادي، والإنفاق على الأنشطة الاجتماعية والثقافية وخدمة أعضاء النادي بشكل عام، ويوجد لدى النادي أهداف تسويقية أخرى منها طرح المنتج الذي يحمل اسم النادي الأهلي خارج البلاد من أجل خلق روافد مالية جديدة للتمويل والتنمية، وخاصة أن مشروع الأكاديمية سوف يعمل على جلب المواهب الرياضية للنادي حتى لو كانت

من الخارج، وقد تم دراسة هذا المشروع الكبير من كافة جوانبه مما يحقق مصلحة النادي.

بشكل عام أن الأندية العربية وخاصة الكبيرة منها، ما زالت عاجزة عن عقد مثل هذه الصفقات التسويقية، خدمة لهذه الأندية، ولتعزيز قدراتها المالية والدعائية داخل البلاد وخارجها، وحقيقة ما زالت الأندية الأوروبية حائزة على حصة الأسد داخل الوطن العربي وخاصة من الدول الخليجية كما سبق وأن أشرت لبعض من هذه الأندية العالمية التي عقدت صفقات بالملايين فقط لوضع اسم الشركة على قمصان اللاعبين.

ومن المعروف أن بعض الأندية الرياضية العريقة مثل ريال مدريد وبرشلونة لديها أكاديميات رياضية لتفريخ الناشئين، وتعتبر أكاديمية برشلونة من أفضل الأكاديميات الرياضية في العالم وهي كما تشير شبكات الانترنت متفوقة إلى حد بعيد عن نظيرتها أكاديمية ريال مدريد التي تقوم على بيع اللاعبين قبل تصعيدهم للفريق الأول في أغلب الأحيان للاستفادة من المقابل المادي لشراء نجوم جاهزين. بعكس أكاديمية نادي برشلونة الذي يقوم بإعداد النجوم وتصعيدهم إلى الفريق الأول والاستفادة من فنونهم التي تعلموها في الأكاديمية.

وتشير الإحصائيات خلال الموسم 2013 إلى أن أكاديمية برشلونة قد تخرج منها 53 لاعباً يلعبون في أندية الدرجة الأولى في مختلف دوريات القارة الأوروبية، مقابل 43 لاعباً من أكاديمية ريال مدريد، وهذه الأرقام تدل على أن إنتاج أكاديمية برشلونة أكثر بكثير من إنتاج ريال مدريد لأن أكاديمية برشلونة تمتلك نجومًا أكثر في فريقه الأول ويتفوق على نادي ريال مدريد في تصدير النجوم. ومن النجوم الكبار التي خرجتها الأكاديمية نادي برشلونة هم كليوميسي وتشافي وأنيستا وجيرارد بيكيه وكارليس بويول وسيسك فابريغاس والباوفالديس وبيدرو ومايكل أرتيتا وايكاردي وتياغوموتا وبويان كريكش وبيب غوارديو وبيبي رينا هذه بعض النماذج لنجوم كرة القدم لخريجي أكاديمية برشلونة وغيرهم الكثير. في حين أن أبرز ما خرجته أكاديمية نادي ريال مدريد هم: براؤول غونزاليس وايكار كاسياس وغرايز. من خلال عرض لنجوم الأكاديميتين نجد أن الفرق كبير وواضح بين فلسفة وسياسة تكوين الناشئين في كلا الناديين. هذه النماذج من الناديين يباعوا ويشترى من الأندية المقتدرة على شرائهم، وأحياناً يباع لعام أو موسم تدريبي واحد يسترده النادي الذي كان يعلب فيه، وعلى أية حال الأمر غير متعلق بعدد اللاعبين الذين تخرجوا من الأكاديمية الواحدة بل في توفير فرص المشاركة مع الفريق الأول وهذا واضح جداً في تفوق برشلونة على ريال مدريد وأعتقد

السبب أن ريال مدريد يلجأ إلى بيع خريجه لشراء لاعبين جاهزين في حين نادي برشلونة يتمسك بخريجه إلى أن يدخلهم في الفريق الأول، كما أن برشلونة يوفر فرص المشاركة للشباب أكثر من ريال مدريد الذي يعتمد كما تشير التقارير على 70% في الصفقات التجارية للاعبين فهذه الأكاديميات أصبحت مراكز تجارية تدر على أندية أرباحاً كثيرة من خلال بيع خريجها لأندية أخرى وبأثمان باهظة.

وقد تم خلال الموسم لعام 2013 انتقالات اللاعبين والتي قدر مجموعها بحوالي ملياري يورو، حيث سيطرت الأندية الإنجليزية على سوق الانتقالات إذا جاز لنا تسميته، فكان نادي مانشستر يونايتد صاحب نصيب الأسد في هذه الصفقات ثم نادي ليفربول أما بالنسبة للأندية الإسبانية فكان نادي ريال مدريد المسيطر على الانتقالات، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) لديه تعليمات ولوائح خاصة في الانتقالات للاعبين، حيث وجه عقوبات لبعض الأندية بحرمانها من إجراء تعاقدات خلال فترتي الانتقالات لعام 2015 بداعي مخالفة هذه الأندية لوائح التعاقد مع اللاعبين بأعمار أقل من 18 عاماً من خارج قارة أوروبا.

الفصل الرابع عشر

الاستثمار والتجنيس الرياضي

الفصل الرابع عشر

الاستثمار والتجنيس الرياضي

أصبح التجنيس الرياضي واحد من الأساليب والطرق المستخدمة كوسيلة استثمارية كبيرة، وأغلب الدول تستخدم هذا الأسلوب لتطوير مستوى الرياضة في بلادها وتحقيق إنجازات رياضية باسمها، وأصبح مثار جدل كبير في الأوساط الرياضية فمنهم مَنْ يؤيد التجنيس ومنهم مَنْ يمانعه، وهل اللاعب المجنس يمتلك ولاءً لوطنه الجديد كما هو الحال عند اللاعب ابن الوطن الأصلي؟ وهل هناك ضرورة لشراء لاعب لا يمت للوطن بصلة لا لغة ولا ديناً ولا عادات ولا تقاليد تحكمه؟ وهل حقيقة أن وطناً مهما كان عدد سكانه ليس بمقدوره أن يصنع لاعباً في هذه اللعبة أو تلك؟ أسئلة كثيرة تطرح أمام القراء والمشاهدين الحجة الكبيرة التي يتبناها الفريق المؤيد للتجنيس هي اتساع قاعدة التنافس بين الرياضيين حتى داخل الفريق الواحد، ومن الممكن أن يحقق هذا اللاعب المتجنس أي الذي حصل على جنسية الدولة التي استقطبته مقابل المال إنجازات على المستوى القاري أو العالمي وحقيقة ليس للاعب المجنس همٌّ سوى ما يدفع له من أموال ليرفع اسم الدولة التي تجنس منها في المحافل الدولية وتتسع سمعة الدولة على مساحات واسعة من العالم وهذا هو الهدف المنشود الذي تسعى له الدولة المجنسة، والبعض الآخر يقول من غير المعقول

أن يشارك لاعب في بطولة ما وهو من دولة أخرى وربما من قارة أخرى ويمنح الجنسية وزجه في صفوف المنتخب وإعطائه هذه الفرصة لتمثيل الوطن رغم أن الوطن يفيض قدرات ومهارات فنية جيدة حتى ولو لم يتمكن من تحقيق إنجازات رياضية ممتازة يبقى ابن الوطن الأصلي وعلى الأقل يبقى أكثر وفاءً وانتماءً لوطنه من أي شخص آخر مهما كانت قدراته ومهاراته فيبقى الهدف الأصلي عنده هو الاستثمار وجلب المال لنفسه أكثر من انتمائه للوطن الجديد الذي ربما لا يعرف ما معنى الوطن والوطنية حلاوة الإنجازات الرياضية تبقى عظيمة ومغروزة بالنفس والتباهي بها أمام الآخرين إذا كانت من شباب الوطن الأصليين هذه المتعة عند اللاعب والمواطن يقضي عليها التجنيس وخاصة إذا كانت لغته غير اللغة الأصلية. بعض الدول تعطي اللاعب الجنسية لوقت محدد ويتم سحبها منه وبعض الدول تمنح اللاعب الجنسية ويبقى محتفظاً بها حتى لو اعتزل عن اللعب، وخاصة عند اللاعب الذي ضحى بوقته وبجهد وضحى بعمره كله في سبيل المنتخب هذا اللاعب يتم معاملته مثل أبناء الوطن ويتم إعطائه جميع حقوقه وخاصة في هذا الوقت أصبح كثير من دول العالم تسمح لأبنائها بالحصول على أكثر من جنسية في آن واحد كما هو الحال في الأردن مثلاً، لكن يبقى هذا اللاعب غير موثوق به، وخاصة إذا توجه إلى إحدى الدول المتقدمة ويقع تحت الإغراء المالي ومن ثم يستغني عن الجنسية الأولى ويحصل على الجنسية الجديدة وهذا مرتبط بالمبالغ المالية التي تدفع له، وحقيقة أن هناك صراعاً وخاصة بين الدول الغربية على اللاعبين المميزين

والأمثلة كثيرة وشاملة إلى أنواع كثيرة من الرياضات وخاصة في كرة القدم مثل اللاعب الجزائري الأصل وفرنسي الجنسية (زين الدين زيدان) والملاكم اليمني الأصل والبريطاني الجنسية (نسيم حميد) واللاعب المغربي (عبد اللطيف بنعزي) قائد المنتخب الفرنسي للركبي والجزائري (المهد باعل) نجم منتخب فرنسا لألعاب القوى (وستيفن تشيرونو) أو ما يعرف بـ(سيف سعيد شاهين) الكيني الأصل والقطري الجنسية. هذه نماذج ما زالت ساطعة أمامنا ونعرفها جيداً فالعالم أصبح مفتوحاً على بعضه وهذه الظاهرة منتشرة منذ زمن في دول العالم وما زالت سائدة، والبعض يقول بإصرار كبير إذا كان الرياضي المتجنس سيرفع من شأن البلد ويمنحه ألقاباً عالمية فمرحباً به ويتجاهل الأقاويل والأحاديث التي تنادي بضرورة أن يكون الفوز من شباب البلد التي ينتمي إليها قلباً وقالباً وليس للكسب المالي والذي سيصبح ولو بعد حين من كبار المستثمرين.

وتشير المراجع بأن روسيا أكثر الدول مصدرة إذا صح لنا التعبير للاعبين فقد هاجر منها أكثر من عشرين لاعباً وبلغارياً حوالي ثمانية لاعبين ومن الصين ستة لاعبين ومن جورجيا ستة لاعبين ومن أوكرانيا ستة لاعبين ومن أستراليا ستة لاعبين وباعتقادنا أن تواجد هؤلاء اللاعبين في الدول التي جنستهم سوف يعمل حتماً على تقدم هذه الدول بسبب قدراتهم ومهاراتهم في الألعاب التي استدعوا لها، فقطر مثلاً جنست مجموعة من اللاعبين البلغار في رياضة رفع الأثقال حيث التقيتهم شخصياً في الفندق الذي كانوا يسكنون

فيه في الدورة العربية بعمان عام 1999، وجاءت لوائح الاتحاد الدولي التي تنص على أنه لا تمييز بين الدول أو الأعضاء بسبب العقيدة أو الجنسية أو اللون، وقد اعتمدت قطر على هذه النصوص الدولية واستغلته لصالحها وجنست حوالي خمسة لاعبين في رياضة رفع الأثقال وأنشأت قاعدة لهذا الشكل من الرياضات في دولة قطر واستطاعت أن تحقق بعض الميداليات في المحافل الدولية من خلال عملية التجنيس، يقول البعض أن حالة التجنيس هي من أخطر الظواهر التي تمر بها الساحات الرياضية حيث كما يقول لو استمرت على هذه الوتيرة فسيأتي يوم تحصر فيه المنافسات الرياضية بين برائن الإغراءات والمكاسب المادية، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن ظاهرة التجنيس قد انتشرت في الفترة الأخيرة بسبب عوامل أخرى ممثلة بعدم شعور اللاعب بالانتماء لوطنه وعدم الثقة بنفسه. بسبب إهمال الدولة ذاتها لهذا اللاعب أو ذاك ولا توفر له مستلزمات البطولة، وبالتالي يكون مجبراً على الرحيل إلى دولة أخرى ينال فيها ما يصبو إليه إضافة إلى تجنيسه والكسب المالي الذي سيحصل عليه.

لقد صنعت الدول الكبرى كل شيء فهي صانعة الأعلام وصانعة التاريخ وصانعة النجوم كما تصنع المنتجات هي التي وضعت القوانين الدولية التي تسمح للاعبين المتميزين في البلدان الفقيرة للنزوح عن أوطانهم الأصلية والحصول على جنسيات هذه الدول الكبرى طمعاً في المال وتحسين أوضاعهم المعيشية، فقد منحت هذه الدول جنسياتها للكفاءات والمهارات

المتميزة من أبناء البلدان التي كانت تستعمرها في القرن الماضي، ويلعب معظم المجنسين في مختلف الألعاب دوراً مميزاً في النجاحات التي تحقّقها البلدان التي منحتهم جنسياتها. زين الدين زيدان مثلاً الذي قاد دفّة المنتخب الفرنسي تعرض الفريق بسبب إصابته وعدم مشاركته لخسارات متتالية مثلما حدث في مونديال كوريا الجنوبية عام 2002 فقد منعه الإصابة من المشاركة في مباراة الافتتاح مما أدى إلى خسارة فرنسا أمام منتخب السنغال، ومنذ خروج زيدان الجزائري الأصل والمجنس فرنسياً من المنتخب الفرنسي لم يرى النور حتى الآن.

كما يعد (أندرسون لويس دي سوزا) الملقب بـ(ديكو) البرازيلي الأصل البرتغالي بالتجنس أحد أشهر لاعبي كرة القدم في الملاعب البرتغالية، كذلك (نسيم حميد) اليمني الأصل البريطاني بالتجنس ذلك الملاك المأسورة حامل لقب المنظمة العالمية للملاكمة في وزن الريشة حيث يعتبر واحداً من أبرز علامات رياضة الملاكمة في العالم، وقد حصد العديد من البطولات العالمية تحت الراية الإنجليزية. فالتجنيس ليس وليدة اليوم بل كان منذ عام 1923 حينما بدأ المستعمرون الفرنسيون بتجنيس الجزائريين بأشكال مختلفة من الرياضات فذهبية الجزائري الوافي بوغرا في أولمبياد امستردام 1928 وذهبية وثلاث فضيات فاز بها الجزائري علي ميمون عكاشة الذي جنسه المستعمرون واستبدلوا اسمه فأسموه (آلان ميمون) منذ عام 1923 وحتى الخمسينات تشكيلة فرنسا بالكامل من الجزائريين والمغاربة... لكن عملية

التجنيس توقفت بشكل إجباري بعد استقلال دول المغرب العربي وقد ظهرت من جديد بشكله الاختياري، الأمر الذي دفع العديد من العدائين لاستغلال فرصة تمثيل بلدانهم الأصلية في بلدان أوروبية ليتخلفوا عن العودة لبلدانهم ويصبحوا في وضعية غير قانونية سرعان ما يتم تجاوزها بقانون التجنيس ويقدر عدد العدائين المغاربة المجنسين بأكثر من 120 عداء وعداءة منتشرين في (15) دولة من بينها إسرائيل. ففي دورة بطولة العالم في مدينة أدمنتون الكندية 2001 شارك في سباق المارثون الفرنسيون من أصل مغربي محمد الزاهر وعبدالحكيم باجي والعربي الزروالي وعبدالله بحار والأمريكي خالد الخنوشي والإسباني كمال زياني وهم ستة مغاربة في سباق واحد، وكانت فرنسا تعقد آمالاً كبيرة على عدائها المجنس الجزائري (لمهدي باعلا) في إطار منافسات بطولة العالم لألعاب القوى، من خلال هذا العرض نرى أن العداء الذي لا يجد له موقعا في المنتخب المغربي أو الجزائري كان يلجأ إلى المنتخب الفرنسي الذي يعتبر اليوم مزيجاً من المغاربة والجزائريين والسنغاليين وغيرهم.

ويعتبر خالد الخنوشي من أبرز المتجنسين المغاربة الذي لم يسمع به الرأي العام الرياضي في بلاده إلا بوصفه العداء الأمريكي الذي حطم الرقم القياسي العالمي للمارثون في شيكاغو عام 1999م وكان هذا السباق قد أكد أمركة هذا الشاب المغربي وهناك (رقية مراوي) فبعد مشاركات متوسطة في المنتخب المغربي توصلت إلى عروض مالية أغرتها بالتجنيس حيث تألفت

فرنسياً، وقد استخدمت فرنسا أسلوب الإغراءات المالية لتجنيس اللاعبين المغاربة. ويقال أنه ليس هناك من المواطنين المغاربة من يستسيغ التجنيس بجنسية أخرى ويترك للآخرين فرصة الفوز على بلادهم لمجرد الحصول على مكاسب مالية لكن الخبراء المغاربة يرون أن الأمر عادياً، فالعداء الذي ليس له حظ في المشاركة الدولية مع منتخب بلاده بينما الفرص سانحة أمامه للاختيار بين أن يصبح بجرة قلم فرنسياً أو إسبانياً أو أمريكياً أو إنجليزياً... الخ، من البلدان التي تدفع أكثر مالا ويرتفع فيها شأنه في عالم الرياضة منطق الواقع يخالف منطق الأخلاق. ويؤكد بعض الخبراء بألعاب القوى المغربية أن أهون أنواع التجنيس التي يمكن أن يتعرض لها بلد من البلدان النامية هو هجرة الرياضيين ويعللون ذلك بأن الدول لا تتفق في صناعة عداء دولي مقدار واحد من الألف مما تتفقه على إعداد طبيب أو مهندس ثم تتركهم يهاجرون لبلدان أخرى ترعاهم وتقدم لهم الجنسية والرعاية على طبق من ذهب، وأموال مغرية لهم بحيث يتناسون أوطانهم ومن فيها.

تقول شبكات الانترنت في كل عام يغادر العالم العربي (900) ألف شخص ويقول المدرب المغربي (عبدالقادر قاده) أن أعداد المغاربة الذين يهاجرون إلى كندا وصل إلى قرابة عشرين ألف منهم الأطباء والمهندسون والعلماء وأكاديميون الذين تتفق عليهم الدولة أضعاف ما تتفقه على العدائين، لماذا لا يتحدث أحد عن هؤلاء بينما الحديث عن تجنيس الرياضيين يملأ يومياً صفحات الجرائد وشبكات الانترنت منتقدين هذه الظاهرة ويعتبرونها

انتهاكاً لحرمة الوطنية لكنني أقول أن تعليم الأطباء والمهندسون والأكاديميون أسهل بكثير من صناعة بطل، فصناعة البطل تحتاج إلى زمن طويل وتحتاج إلى موهبة ورعاية دائمة عبر سنوات طويلة وإنني أخاطب هؤلاء الذين يقارنون بين هذه التخصصات والرياضيون أعتقد ليس هناك وجه شبه بين الاثنين، إضافة لذلك الرياضي العالمي حينما يسجل رقماً جديداً أو يبدع في مهاراته كمهارات كرة القدم أو السلة سيكون نجماً عالمياً ساطعاً تتحدث عنه كل الأوساط العالمية، في حين لا أحد يعلم عن هؤلاء الأطباء أو الأكاديميون إلا إذا اكتشف شيئاً جديداً خدم البشرية جمعاء كما هو الحال في عالمنا المصري أحمد زويل.

ومن خلال متابعتنا لهذا الموضوع الهام، نعتبر دولة قطر أحد أبرز الدول العربية التي تستقطب النجوم الرياضيين وإذا تابعنا منتخب قطر في ألعاب القوى ورفع الأثقال نرى أن أكثرهم من اللاعبين المجنسين، وكان آخرهم هو العداء الكيني السابق (ستيفن تشيرونو) والقطري حالياً (سيف سعيد شاهين) هو آخر المتجنسين الذين شهدتهم الملاعب القطرية حيث حصل على ميدالية ذهبية لقطر في بطولة عالمية لرياضة ألعاب القوى (3000م) موانع، وأعتقد أن قطر استطاعت أن تفجر بركناً كبيراً من الغضب في الأوساط الرياضية بعد سعيها لتجنيس البرازيليين (ايلتون وديدي ولياندرو) المحترفين للانضمام إلى المنتخب القطري لكرة القدم، وقد تصدى الاتحاد الدولي لكرة القدم الفيفا لهذا بقوة وبدأ يصدر التشريعات القانونية الصارمة

الرافضة للاستخدام السيئ للجنسية وقامت لجنة الفيفا برئاسة رئيسها بلاتر بوضع ضوابط لمواجهة مثل هذا النوع من مشاريع التجنيس معتبرة أن أي لاعب دولي يجب أن تكون له روابط مع البلد الذي ينتمي له، وحددت اللجنة ثلاثة معايير للسماح بالتجنيس هي:

1. أن يكون اللاعب مولوداً في بلد الاتحاد المعني بالجنسية.
 2. أن يكون والده أو والدته ولداً في بلد الاتحاد المعني.
 3. أن يكون جده أو جدته ولداً في بلد الاتحاد المعني.
- يجب أن يتوفر على الأقل أحد هذه الشروط الثلاثة كي يتجنس اللاعب وأن يدافع عن وطنه الجديد الذي جنسه، لقيت هذه العملية تأييداً كبيراً من عامة الناس.

لكن بعض المتابعين لهذا الموضوع يقولون أن اللاعب الذي يعيش في أي دولة وترعرع فيها وتطبع بعاداتها وتقاليدها وتعلم فيها لا ضير إذا تجنس منها وخاصة إذا كان مبدعاً في أي حقل من الحقول العلمية منها والرياضية. ويرى بعض المتابعون أن بعض الدول تمنح التجنيس للاعبين أجانب لا يفوقون اللاعب المحلي من ناحية المستوى والأداء والمهارة. وحقيقة أن التجنيس ما زال مأخذ الشد والجذب بين معارض ومؤيد وبين منتقد ومدافع وخاصة في وطننا العربي، وهنا لا بد من الأخذ بالاعتبار أن التجنيس ربما يهمل الرياضي المحلي وإهمال إبداعاته وطموحاته والتمسك باللاعب

المتجنس الذي سيعقد عليه آمالاً أكبر مما هو موجود، وبالتالي ستخسر الدولة الطرفان معاً المتجنس وأبناء البلد الحقيقيين. لذا لا بد من تشجيع الرياضي المحلي وتحفيزه وتطويره وإعداده إعداداً مميزاً بدنياً وفكرياً وأخلاقياً، ولدينا من الطواقم المحلية التي من شأنها أن تخلق الأبطال الرياضيين إذا ما توفرت لهم سبل تحقيق النجاح. فالمسؤولون عليهم إعداد بنية تحتية رياضية وقاعدة صلبة من الرياضيين للحاضر والمستقبل.

لا شك أن التجنيس أصبح نظاماً معمولاً به عالمياً وأصبح حاله لا تدعو للخوف أو الخجل لكن التعامل معه لا بد من التروي قبل منح الجنسية لأي لاعب، ويفضل دائماً أن تكون الأولوية للأشخاص الأجانب الذين يعيشون في البلد أصلاً، وهناك في أي دولة كان من المبدعين والموهوبين ولا يحتاجون إلا لخبراء يكتشفونهم ووضع لهم خطط وبرامج لتطوير هذه الموهبة وتحسين أدائها حيث سيستمرون مع الفريق إلى زمن طويل إلى أن يصبحوا نجومياً بارزين فيما لو وُفّر لهم مستلزمات البطولة هؤلاء أفضل بكثير من الذين نشاهدهم عبر شاشات التلفاز بحركاتهم ومهاراتهم الجذابة وحين استقطاب هؤلاء يكون قد قطعوا شوطاً كبيراً من عمرهم وربما يكون في المراحل الأخيرة من إنجازاتهم ومستوياتهم ولا يقدم للدولة التي جنسته شيئاً بالموازاة مع ما صرف عليه وعلى أسرته. وخاصة في بلادنا العربية حيث ما زالت الكرة العربية تحبو قياساً بالفرق العالمية وخاصة الأوروبية منها، وعلينا قبل كل شيء أن نعرف إمكاناتنا ونتصرف بموجبها، فعلينا خلق نظام احترافي

محلي أولاً لأن هذا يساعد اللاعب المحلي على تطوير مستواه وإذا كان لا بد من سداد فراغ ما داخل المنتخب من الممكن التفكير بتجنيس لاعب لسد الفراغ القائم ولكن يجب أن يكون الاختيار مناسباً ويخدم الفريق بشكل عام.

ويقول أحد المهتمين بهذا الموضوع إذا لا بد من التجنيس يجب أن نجس الناشئين الموهوبين لأن تجنيسهم أفضل بكثير من تجنيس لاعب في الثلاثين من عمره أو أكثر، فالمقصود بذلك هو أن يخدم اللاعب المجنس البلاد وهو في قمة عطائه وريعان شبابه وعلينا استيعاب المستجدات على الساحة الرياضية العربية منها والعالمية ومن بينها التجنيس ولا نريد أن ندفع الكثير من الأموال دون استثمارها في المكان الصحيح والناجح. فمثلاً في دورة لندن الأولمبية عام 2012 شارك في المنتخبات القطرية (12) لاعباً في عدد من الرياضات أهمها ألعاب القوى والرمية والسباحة تجنسوا بالجنسية القطرية لكن كما يبدو أن القطريين لا يريدوا أن يتعلموا من دوره بكوين الأولمبية عام 2008 حيث عاد القطريين بصفر اليمين ما استفادوا لا من المجنسين ولا الأصليين المضحك أن قطر فازت بدوره لندن الأولمبية 2012 ببرونزيتين حصل عليهما بطلان قطريان وهما ناصر العطية ومعتز برشم في الرماية وألعاب القوى فيما فشل المجنسون ولم يحصلوا على أي شيء. هذا يعطينا درساً بليغاً في عدم التسرع بالتجنيس وعدم التسرع بدفع الأموال حتى ولو كانت متوفرة لدى الدولة، فالكثير من اللاعبين قد تجنسوا وحصلوا على استثمارات مالية كبيرة ولكن دون جدوى، هذه الملاحظات وغيرها الكثير من

حق المواطن أن يعرفها ويطلع حتى على تفاصيلها، ومن حقه أيضاً أن يسمع صوته وتناقش همومه الرياضية، لأن هم المواطن هو مصلحة وطنه قبل أي شيء. وأحياناً ونتيجة لطمع اللاعب المحترف بصورة خيالية وهذا يحصل بين الأندية المحلية ويخلق مشاكل كبيرة بينها، وفي نهاية المطاف يعتبر هذا تنافساً في صرف المال الخاص بهذه الأندية في لاعبين لا يستحقون أكثر من المبالغ التي تعاقدوا عليها ويجب أن لا يسمح من خلال العقد للاعب المجنس بالانتقال لنادي آخر إلا بعد الانتهاء من عقده، وهذا يجب أن يتم الاتفاق عليه بين الأندية المتصارعة على هذا اللاعب أو ذاك. هذه الأعداد الكبيرة من المجنسين التي من الصعب حصرها، أعتقد قد نالوا الكثير من الأموال وخاصة من دول خليجية البعض منهم استفاد ورفع اسم وطنه عالياً من خلال لاعب لا يمت للوطن بصلة والبعض الآخر ما استفاد شيئاً يذكر من حالة التجنيس.

أنواع التجنيس:

النوع الأول: شراء لاعب من إحدى الدول وإقامه في صفوف المنتخب رغم عدم معرفته بلغة البلد وعاداتها وتقاليدها ودينها، كما أنه لا يعرف طبيعة اللاعبين الأساسيين ولا إمكانياتهم الفنية هذا النوع من التجنيس كما يقول محمد بن همام يفتقد للحس الوطني والعمل الجاد والمخلص من أجل البلد وسمعه ولا يعرف سوى (الدولار) وكما يقول همام أن الولاء والروح الوطنية لا تشتري بالمال كما أن هذا النوع من اللاعبين المجنسين ربما

يصدر عنه تصرفات غريبة بعيدة عن عادات وتقاليد المجتمع الذي هو فيه الآن. وإن هذا النوع من التجنيس أفقدنا التعاطف والغيرة والحماس للمنتخب الوطني الأساسي للدولة وهذا النوع من التجنيس مرفوض تماماً، ولكن ربما يكون جائزاً في حالة واحدة وهي نقص المنتخب الوطني لاعب واحد في موقع محدد في المنتخب ربما في هذه الحالة يتم تجنيسه لأن المنتخب في أمس الحاجة إليه وهو على مستوى عالٍ من الكفاءة.

النوع الثاني: أن يكون اللاعب قد نشأ وترعرع في الدولة نفسها ولعب في أنديةها ويجيد لغة الدولة وربما يكون من مواليدها لكنه لا يحمل الجنسية في هذه الحالة لا مانع من تجنيس هذا اللاعب وربما يكون غيوراً على الوطن وسمعته، وباعتقادي أن هذا النوع من التجنيس أكثر قبولاً من الحالة الأولى ولا أعتقد أن أحداً يقف ضد هذا التجنيس وإن كان فهو قليل.

بكل الأحوال التجنيس يجب أن لا يكون عشوائياً وغير مدروس، وهنا لا بد من الإشارة كما قرأت على شبكة الانترنت أن إحدى الدول الخليجية جنست أحد اللاعبين في يومين فقط وللأسف خسر الفريق أمام خصمه وما استفاد شيئاً إلا حصول اللاعب على الجنسية والأموال هذا هو التجنيس العشوائي وغير المدروس الذي أشرنا له.

هنا نطرح بعض الأسئلة المنشورة على شبكات الانترنت:

- هل يؤثر التجنيس على اللاعبين الوطنيين في صفوف المنتخب؟
 - هل يعامل اللاعب المحترف بعد التجنيس كلاعب محترف أو كلاعب مواطن؟
 - هل سيتعادل في العقد بين اللاعب المجنس واللاعب الوطني؟
 - هل سيلعب اللاعب المحترف بعد التجنيس كلاعب محترف أو كلاعب مواطن؟
 - لأي نادي سيلعب اللاعب المحترف بعد التجنيس لناديه أم سيترك ذلك لقانون الاحتراف والذي ينص على أن من يدفع أكثر يحصل على الأفضل؟
- هذه أسئلة وغيرها الكثير لا بد من مناقشتها من الأكاديميين ومن أصحاب الخبرة ومن الدول التي مارست هذا الموضوع ولجانها الأولمبية والاتحادات الرياضية كل هذه الأطراف لا بد من الجلوس معاً لا بل عقد مؤتمر دولي في هذا الموضوع لتغطيته من كل الجوانب، كي لا تبقى الأمور مفتوحة على مصراعيها ونبقى نعيش في حالة من التردد والحيرة وربما نصل إلى حالة الضياع.

التجنيس في مونديال البرازيل عام 2014

الصفة المميزة لكأس العالم لكرة القدم أن المنتخبات المشاركة والتي تأهلت للنهائي من المفروض أن تكون منتخبات وطنية، خالية من التجنيس، لكن المشرعون للقوانين حتى المدنية منها يتركون منفذاً لهم ويضعوا مواداً استثنائية لتمرير هذه الحالة أو تلك وامتد هذا إلى قوانين وأنظمة الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) مثل أن يكون والد اللاعب أو أمه وحتى جدته من مواليد ذلك البلد كي يكون اللاعب متجنساً ويحق له اللعب في هذا المنتخب أو ذاك. باعتقادي هذا تحايل على القانون ومنفذاً لإفساده.

فالأصل أن المنتخب الوطني يجب أن ينحدر أعضائه بلا استثناء من أصول ذلك البلد أو الدولة، لكن مونديال البرازيل 2014 لم يكن نظيفاً في هذا الجانب فالمنتخبات الوطنية لكثير من الدول الأوروبية والعالمية تفيض لاعبين مجنسين.

البرازيل كان من المفروض أن يكون مجموعة من لاعبيهم المجنسين بجنسيات أخرى من ضمن منتخبها الوطني مثل بيبي وهو في الفريق البرتغالي وديجو كوستا في فريق أسبانيا وجورج سمير كروز من كرواتيا. والمنتخب الأمريكي لا يملك سوى أربعة لاعبين أمريكيين فعلاً وباقي الفريق من جنسيات أخرى لا تمت للجنسية الأمريكية بصلة مثل جوزي التبتور من هايتي وعمر جونزاليس من المكسيك وتيم هارود من المجر وميكس ديكور

من المجر وغيرهم الكثير والمنتخب الألماني يملك كوكبة من النجوم المهاجرين المجنسين مثل سامي خضيرة من أصول تونسية وميروسلاف من بولندا ومسعود اوزيل من تركيا وغيرهم الكثير من اللاعبين المنحدرين من أصول غير ألمانية.

وفرنسا أيضاً ستكون أكثر الدول خسارة لو طبق قرار عدم لعب أي مهاجر في صفوف منتخبها الوطني ومن هؤلاء اللاعبين موسى سيسوكو من مالي وبول بوجبا من غينيا وكريم بنزيه من الجزائر ولويك ريمي من جزر المارتينيك في الكاريبي وغيرهم الكثير من اللاعبين المنحدرين من أصول غير فرنسية هذه بعض النماذج العالمية، وهذا الأمر ينطبق على كرواتيا وإسبانيا وهولندا والأوروغواي وإيطاليا وسويسرا والأرجنتين وغانا والبرتغال وبلجيكا. كل هذه الدول تمتلك فرقها المشاركة في مونديال البرازيل 2014 لاعبين مهاجرين من دول وأصول لا تمت للدولة التي تمثلها في دورة البرازيل بصلة.

أعتقد جازماً أن الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) يساهم بقدر كبير في إفساد هذه اللعبة الجماهيرية التي اكتسحت العالم، وجذبت أنظار الشباب لا بل سرقت عقولهم وباتوا لا يتغنون إلا بهذا الفريق أو ذاك رغم أن نصفه لا يمت للوطن بصلة من مهاجرين لسبب أو لآخر ويمنحون الجنسية ويصبحون من أكثر الناس استثماراً في شركات ممتدة على المستوى العالمي.

الفصل الخامس عشر

الرياضة في الاستثمار السياحي

الفصل الخامس عشر

الرياضة في الاستثمار السياحي

تشكل السياحة لدى دول العالم أهمية بالغة والبعض منها تعتبر عصباً أساسياً في تطوير وتحسين مواردها الاقتصادية، وأصبح هناك صراعاً كبيراً بين دول العالم لتسويق سياحتها عالمياً، باستخدام أساليب تسويقية مختلفة، لغرض استقطاب أكبر عدد ممكن من السياح، وتتغير هذه الأساليب وتتجدد من حين لآخر، ربما تلعب الظروف الدولية السياسية منها والبيئية دوراً كبيراً في استقطاب السياح، وفي بلادنا العربية علينا الاستفادة من الخبرات العالمية المتقدمة والمتطورة في هذا المجال ليتسنى لنا عرض وتسويق منتجاتنا السياحية وضرورة المنافسة في الأسواق العالمية، لا سيما أن بلادنا العربية تتمتع بإرث حضاري وأثري لا مثيل له في العالم، لذا لا بد من دراسة حاجات ورغبات الناس ومحاولة إشباعها بطريقة تلبي بوطننا العربي الكبير وشعبه، ولا يتم ذلك إلا من خلال التخطيط والتنظيم والتنفيذ الدقيق لتحقيق الأهداف المرجوة المتمثلة في زيادة نسبة النمو الاقتصادي لذا لا بد من العمل على إرضاء وإشباع رغبات السائح القادم من بلاد الدنيا إلى بلادنا ليستمتع بما حباها الله من مناظر طبيعية ممثلة بالصحراء الرملية والجبال الصخرية الشاهقة التي يعشقها الأجنبي، ومواقعها التاريخية والعلاجية والثقافية والدينية

وعلىنا أن نظهر بلادنا في ذهن السائح القادم إلينا بصورة لائقة كي نكون في صدارة السوق العالمية ومقدمته، وهذا يحتاج إلى مهارة عالية وبراعة في التصرف والأداء ولا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا كانت الخدمات السياحية تلبي حاجات ورغبات السائح وخاصة أن السياحة من أكثر الأنشطة الاقتصادية نمواً في العالم، وعندنا في الأردن يسهم قطاع السياحة بحوالي (5%) من الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة جيدة كما يقول الاقتصاديون في الأردن، لكنها دون الطموح. أعتقد أن الجهات السياحية المتخصصة تخطط تخطيطاً بعيد الأمد للسياحة لكن هل للسياحة الرياضية مكاناً في مخططاتهم؟ وهل يوجد أنشطة رياضية في المناطق السياحية التي يرتادها السياح؟ ففي الأردن مثلاً مثلها مثل بقية الدول العربية لماذا لا يتم سباق الهجن النادر حدوثه في العالم وخاصة بلادنا العربية مهياً لمثل هذا السباق لما تتمتاز به من مساحات واسعة جداً من الصحراء الصالحة لمثل هذا السباق، لا سيما أن كثيراً من السياح يعشقون مثل إحياء هذه المسابقات، لا بل سيندفع البعض من هؤلاء للمشاركة بها، ومثل هذا السباق يشجع كثير من السياح بالتردد على مناطقنا لمشاهدة مثل هذا السباق المثير والنادر عالمياً ومثل هذا السباق يشجع السائح على زيادة مدة الإقامة في المنطقة، كما هو الحال في مصارعة الثيران في إسبانيا، حيث يستقطب هذا السباق العديد من السياح من أرجاء العالم فقط لمشاهدتها والاستمتاع بأحداثها.

لدينا كثير من الرياضات السياحية كالترليج على الماء في مدينة العقبة ورياضة الغطس لمشاهدة مرجانها الجميل والرائع وصيد الأسماك التي يعتبرها السائح هواية رائعة يمارسها في وقت فراغه. وركوب الألواح فوق الأمواج، ومن الممكن استئجار قارب أو يخت والتجوال في البحر والاستمتاع بما حول البحر من جبال رملية شاهقة ساحرة بالجمال، ومن الممكن استغلال هذه المنطقة الجميلة لبناء معسكرات تدريبية عالمية، في فصل الشتاء حيث درجات الحرارة المعتدلة والمناسبة للاعبين ليس على المستوى الوطني بل على المستوى العالمي، وخاصة أن شواطئ العقبة لديها سلسلة من الفنادق الجميلة والرائعة المطلّة على البحر، ومناسبة لكل طبقات الفرق الرياضية العالمية الفقيرة منها والغنية وكل يسكن في المكان الذي يتناسب مع إمكانياته المادية. كما أن للبحر الميت ميزة خاصة به فهو المنطقة الوحيدة في العالم الذي يقع تحت مستوى سطح البحر بحوالي (400م)، وهي منطقة جاذبة للسياح وخاصة في فصل الشتاء حيث تكون درجات الحرارة معتدلة ومناسبة جداً للتدريبات الرياضية من خلال إقامة المعسكرات الرياضية على ضفاف البحر أو على قمم الجبال التي تحيط به، حيث يشعر الرياضي باسترخاء كامل والاستمتاع بوقته. وكما لا بدّ من الإشارة إلى أنها منطقة صالحة ومميزة للهبوط بالمظلات حيث أن المظلي الذي يهبط من ارتفاع (1000م) عن مستوى سطح البحر يستطيع أن يهبط مسافة أطول من ذلك بأربعمئة متر في منطقة البحر الميت بمعنى أنه يهبط (1400م) وربما هذه المسافة الزائدة تساهم بتحسين أدائه وتحسين لياقته

البدنية، فهي حقيقة منطقة مفيدة رياضياً ومفيدة سياحياً لما يحتويه من عناصر معدنية مفيدة للجسم بشكل عام وخاصة المادة الطينية التي تساهم بإزاحة الطبقة الجلدية الميتة إن وجدت عن جسم الإنسان.

كما يمكن إقامة معسكرات ومنتجعات تدريبية عالمية في جبال عجلون الشاهقة وداخل غاباتها الجميلة خلال فصل الصيف حيث درجات الحرارة المعتدلة والمناسبة للفرق الرياضية، هذه مشاريع استثمارية سياحية ورياضية لا يقوى على الاستثمار بها وتهيئتها إلا الدولة أو اتحاد كرة القدم، أو إعطائها لمستثمرين لديهم القدرة على توفير المستلزمات الأساسية للمعسكرات الرياضية، نعم لدى الأردن ثروات طبيعية رائعة وجميلة يمكن استغلالها رياضياً، وسياحياً، وستكون بالتأكيد مكان جذب سياح من أقاصي الدنيا وخاصة إذا توفرت مستلزمات البقاء ولو بضعة أيام، ولا يغيب عن بالنا أيضاً الصحراء الواسعة بجبالها الرملية المذهلة في منطقة وادي رم وأحياء بعض المسابقات في تلك المنطقة دعني أسميه (مارثون الصحراء) أو سباقات (الهجن الدولية) وتحديد موعد دائم سنوي لهذا السباق على غرار سباق السيارات وأنا متأكد سيحضر لهذا السباق كمشاركين ومشاهدين وسائحين بالآلاف سنوياً لدى الأردن مواقع رائعة ولا بدّ من ناس يحركون هذا الواقع الفاتر أو ربما الميت، وزارة السياحة عليها دور أساس في هذا الجانب لا بد من تحريك ذاتها وطاقاتها لإحياء هذه الرياضيات السياحية الجاذبة للناس من كل أنحاء العالم. وكثير من السائحين يعشقون ركوب الخيل ويستخدمونه

لاكتشاف ما هو مخفي في الجبال والصخور وهذا على المستوى العالمي وليس فقط المحلي. أيضاً هناك سياحة ركوب الدراجات الهوائية وسياحة الطيران المظلي والطيران الشراعي، ثم سياحة الصيد وصيد الأسماك هذه كلها رياضات جاذبة للسياح للاستمتاع بالمسابقة والاستمتاع بالتجوال كسياحة في نفس البلد المقام فيه المسابقة. لذا يمكننا القول أن السياحة الرياضية لها جانبان: (1)

الأول: الجانب الرياضي: ونعني به الذهاب إلى دولة ما للقيام بممارسة نوع معين من الرياضة إما أنها موجودة فقط في ذلك البلد كمصارعة الثيران في إسبانيا مثلاً، حيث يستقطب هذا الشكل من الرياضة آلاف المعجبين والمتابعين كما سبق وقلنا.

الثاني: الجانب السياحي: حيث يقوم السائح باللعب وممارسة الرياضة المحببة له في نفس البلد الذي يزوره، أو مشاهدة منازل أو (منافسة) في رياضة معينة كما هو الحال في منازل المحترفين في الملاكمة والمصارعة أو مشاهدة كأس العالم بكرة القدم.

وهناك رياضة الفورمولا، هذا النوع من السباق جاذب جداً للسياح والزوار، فالبحرين مثلاً أصبحت أحد المعالم الأساسية لزيارة السياح وهذا يشكل انفتاحاً عالمياً كبيراً ويأتي مثل هذا السباق السياح من مختلف الشعوب والجنسيات الذين يرفعون رايات بلادهم وهذا الأمر نشاهده دائماً كمتابعين

(1) ar.m.wikipedia.org/wiki

ومتفرجين، ولا أبالغ إذا قلت أن الفورمولا ملتقى لكل الحضارات الإنسانية والثقافية وتقول إحدى شبكات الانترنت أن آخر سباق للفورمولا بالبحرين حضره أكثر من سبعين (70) ألف متفرج على مدار أيام السباق، ومن المعروف أن هذا السباق يحضر لمشاهدته كل أفراد الأسرة للاستمتاع بأحداثه.

وتشير التقارير إلى ارتفاع الاقتصاد البحريني على أثر قيام المسابقة الدولية عام 2008 مثلاً بلغت عائدات المملكة البحرانية حوالي (548) مليون دولار توزعت على رحلات الطيران في فترات السباق ومداخل الفنادق والمطاعم والمصاريف الشخصية للزوار الذي وصل إلى (1630) دولاراً لكل شخص و(5.33) مليون دولار عائدات تذاكر السباق و(9.7) مليون دولار عائدات النقل التلفزيوني.

وقد حققت السياحة الرياضية في البرازيل خلال دورة كأس العالم 2014م رقماً قياسياً من حيث حجم المبالغ التي أنفقها السياح وال جماهير التي زارت البرازيل خلال المونديال حيث أنفق السياح والمشجعون الأجانب الذين زاروا البرازيل (974) مليون دولاراً أمريكياً وهو رقم قياسي حسب ما أفاد به البنك المركزي البرازيلي وكشفت وزارة السياحة البرازيلية من خلال تقاريرها على الانترنت على أكثر من (800) ألف سائح أجنبي زار البلاد خلال المونديال.

أشكال السياحة الرياضية

- السياحة لحضور حدث رياضي في دولة ما.
- السياحة للمشاركة في نشاط رياضي.
- السياحة لأماكن اشتهرت باستضافة بطولات رياضية.
- السياحة للمشاركة في مؤتمرات رياضية.
- السياحة للمشاركة في بطولات رياضية عالمية أو قارية.

لحد الان وللأسف الشديد لا أعتقد أن السياحة الرياضية لا تدخل ضمن التخطيط الإستراتيجي للدولة على مستوى الوطن العربي وهذا نتيجة لضعف الثقافة الرياضية على المستوى الشعبي والرسمي، وعلى الرغم من الارتباط الوثيق بين الرياضة والسياحة إلا أن هذا الجانب ما زال مفقوداً وغير مفعّل وخاصة في بلادنا.

بات من المؤكد أن على وزارة السياحة في أي بلد من بلدان العالم أن تخطو خطوات واثقة للأمام، مستغلة كل معلم من معالم السياحة لتحقيق إنجازات واستقطاب الناس أكثر مما هو عليه الآن، وهذا يتطلب من الجهات المعنية أن تهيئ كوادر متخصصة قادرة على العطاء في مجال السياحة وخاصة السياحة الرياضية وبقدرة عالية، إضافة إلى خلق الظروف المناسبة في الجانب السياحي لإيجاد فرص عمل تحد من البطالة والفقر، إضافة إلى الدور

الأساس للسياحة في إنعاش الاقتصاد الوطني مما ينعكس على مستوى الفرد المعيشي. لذا لا نبالغ إذا قلنا أن الإنسان هو حجر الزاوية في صناعة السياحة وهذا مرهون كما ذكرنا بكفاءة العاملين بالقطاع السياحي، وقدرتهم على استقطاب العديد من المسابقات الرياضية في نفس المنتجع السياحي وإجراء المنافسات حتى بين السياح أنفسهم وهذا ما شاهدناه في كثير من المناطق السياحية، باستقطاب الفنانين والرياضيين وقيامهم باستعراضات رياضية وفنية تستقطب أنظار السياح يستمتعون بأوقاتهم ويجعلهم يمددون فترة إقامتهم. ولا يغيب عن بالنا أن هناك تنافساً شديداً بين دول العالم على استقطاب السياح لمنتجعاتهم السياحية، لذا لا بد من توفر في أي مكان سياحي كل مستلزمات الراحة والاستجمام وهذا يعتمد على شكل الفعاليات الترويحية والاستجمامية التي توفرها إدارة هذا المنتجع السياحي أو ذاك مع توفير كل المنتجات والزخارف المحلية للسياح.

وهذا ما هو حاصل بيننا نحن حينما نذهب لأي بلد لغرض الراحة والاستجمام نعود ونتحدث لبعضنا أن هذا المكان أفضل للسائح من المكان الفلاني، وجاء هذا التقييم بناءً على الفعاليات والمهارات التي يتم عرضها أمام السائحين فمنها ما كان مهارات فنية وغناء، ومنها ما هو مهارات رياضية يرافقها أداء فنياً رائعاً جاذباً للمشاهد أو السائح.

هذا الاهتمام العالمي الكبير بالأحداث الرياضية بحاجة ماسة إلى التنظيم والتنسيق الدائم ما بين الجهات المعنية بالسياحة والجهات المعنية بالرياضة، وضرورة توفير المستلزمات المادية الكافية لهذا التفاهم الذي يحتاج إلى أناس أصحاب خبرة ميدانية لديهم القدرة على التعامل مع الآخرين، لأن السياحة الرياضية أصبحت حقيقة ثابتة في دول العالم المتقدم ومورداً اقتصادياً لا ينضب، لا بل من أكثر القطاعات القدرة على توليد فرص عمل جديدة، وهي القدرة أيضاً أي السياحة الرياضية على تشجيع السلوكيات الجيدة التي تخدم قطاع السياحة من خلال المحافظة على المواقع الأثرية والتقاليد الرياضية المستقطبة للناس من أرجاء المعمورة.

المراجع

- الجمعية العلمية للبحث العلمي/ البحث العلمي ودوره في قضايا الاستثمار في الأردن، 2007.
- المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا/ الأمانة العامة/ مشروع سيناريوهات الأردن/ 2010.
- إبراهيم بطارسة/ جاؤوا من البتراء/ 2014.
- الإستراتيجية الوطنية للشباب في الأردن 2009-2005.
- خالد مقابلة/ التسويق الفندقي/ دار وائل للنشر/ 2011.
- جريدة الرأي الأردنية - 28/أيار/2014.
- جريدة النهار الجديدة الجزائرية - 12/ديسمبر/2009.
- جريدة الخبر الجزائرية - 12/ديسمبر/2009.
- جريدة الرأي الأردنية، 3/شباط/2012.
- جريدة الرأي الأردنية - 2/آب/2014.
- جريدة الرأي الأردنية - 13/جزيران/2013.
- جريدة الرأي الأردنية - 13/3/2014.

- سميح مسعود/ التنمية العربية في ظل الربيع العربي/ مركز الرأي للدراسات، المؤسسة الصحفية الأردنية/ 2014.
- شبلي الخوالدة، الاستثمارات في البحث العلمي، مجلة تصدرها الجمعية الأردنية للبحث العلمي عدد 2، 2010.
- كمال الدين عبدالرحمن وآخرون/ الجودة والعولمة في إدارة أعمال الرياضة باستخدام اساليب إدارية مستحدثة/ دار الفكر العربي/ مصر/ 2004.
- كمال جميل الربضي/ الرياضة في متاهات السياسية/ دار وائل للنشر والتوزيع/ 2002.
- كمال جميل الربضي / الرياضة الفلسطينية نور يقهر الظلام / مطبعة الجامعة الأردنية/ 2014.
- عبدالرحمن أبكر الياسين / العولمة والأمن / دار طويق للنشر والتوزيع / 2001.
- مصطفى عبدالله خسيم / العلاقات الدولية والألعاب الأولمبية / مكتب الإعلام والتوثيق باللجنة الأولمبية الليبية / 2010.
- عطالله الرمحين وآخرون / الإعلام والنظريات الاجتماعية / دار الحامد / 2014.
- هارفر د بيزنس رفيو / القيادة الإدارية / ترجمة هشام عبدالله/ دار البشير.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- <http://orgaan.com/article>
- <http://www.bbc.co.uk/arabic/sport>
- <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?seria>
- <http://www.ajlounnews.net/index.php?modu>
- <http://forum.coora.com>
- <http://www.oprah.com/oprahshow/phil.knight-Explains-Nike-Nam-and-Logo>
- <http://fooot.new.blogsport.com>
- <http://www.hrdiscussion.com/hruol.html>
- <http://www.startimes.com/f.aspx>
- <http://fpachive.mydannews.com/ar/articles>
- <http://puma.com>
- <http://alrai.com>
- Tmpl=component & Print – 1 & Layout
- <http://www.alraimedia.com>
- www.google.com
- www.dp-news.com
- www.alaqsasport.ps
- www.alghad.com/articles
- www.chashy.melan/ar/articles/post

- <http://bbc.co.uk/arabic/business/2013>
- <http://arab.rbth.com/sport/2014>
- Ar.m.wikipedia.org/wiki.
- <http://www.mop.gov.Jo/arabic/pages.pho>.
- <http://ar.wikipedia.org/wiki>
- <http://www.elaph.com/web/sport2010>
- <http://www.hrdiscussion.com/hruol.htm>.
- <http://www.w-tb.com/wtb/vbu/show/hread.php>
- www.traidnt.net
- <http://www.satelnews.com>
- <http://alraiadey.com/news>
- <http://www.almadenahnews.com>
- <http://www.maghress.com>
- <http://qafilah.com>
- <http://www.bunut.net>
- <http://www.alyaum.com/article>

SPORT
INVESTMENT IN ECONOMIC
DEVELOPMENT

Prof. KAMAL J.RABADI

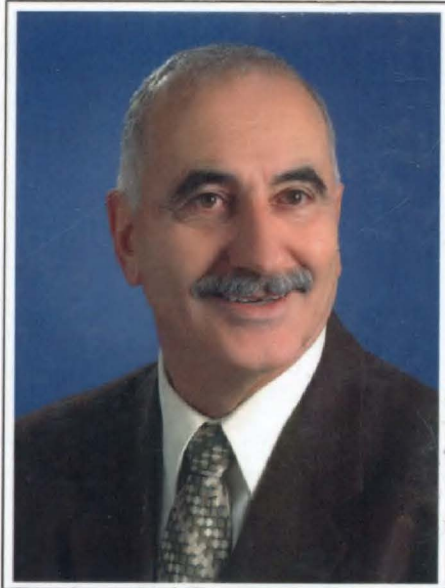
University of Jordan

Physical Education

2015

SPORT

INVESTMENT IN ECONOMIC DEVELOPMENT



PROF. KAMAL J. RABADI

University of Jordan
Physical Education
2015

صدر للمؤلف

- طرق التعليم في ألعاب القوى.
- دراسات في فنون الرمي.
- الرياضة في السياسة الدولية.
- الرياضة في متاهات السياسة.
- الرياضة لغير الرياضيين.
- الجديد في ألعاب القوى.
- المبادئ التقنية والتعليمية في رمي الرمح.
- الإصابات الرياضية وطرق علاجها.
- الرياضة الفلسطينية نور يقهر الظلام.
- التدريب الرياضي في القرن الحادي والعشرون.
- الاستثمار الرياضي في التنمية الاقتصادية.
- الوثب العالي.

ISBN 978-9957-91-228-4



9

789957

912284

دار وائل للنشر والتوزيع



تطلب منشوراتنا للعام 2015 من:

الأردن
مكتبة وائل - عمان - شارع الجمعية العلمية الملكية - مقابل البوابة الشمالية للجامعة الأردنية
هاتف: 96265335837 - فاكس: 96265331661 - ص ب 1746 الجبيهة. Sales@darwael.com

الأردن
دار وائل للنشر والتوزيع - العبدلي - مقابل مجلس الأمة - بجانب الخطوط الجوية الملكية الأردنية
هاتف: 9626590005 - فاكس: 96265661996 - Wael@darwael.com

الجزائر
الدار الجامعية للكتاب - ولاية بومرداس - هاتف: 21324872766 - maunivliv_dz@yahoo.fr

السعودية
مكتبة جرير - ليست مجرد مكتبة - الرياض - المركز الرئيسي - هاتف: 96614626000 - الرياض شارع العليا وكافة فروعها.

السعودية
مكتبة كنوز المعرفة للطبوعات والأدوات المكتبية - جدة - الشريعة - شارع ستين هاتف: 96626514222 - فاكس: 96626516593 - info@konozb.com

السعودية
دار الناشر الدولي - الرياض - حي الملك فهد - هاتف: 96612071186 - فاكس: 96612070587 - ippd@live.com

السعودية
مكتبة للنبي - الدمام - هاتف: 966569793594 - فاكس: 96638432794 - mb.book.sa@gmail.com

السعودية
المكتبة العصرية - جدة - هاتف: 96626730658 + 96626730658 - فاكس: 966126739554 - al_asria@hotmail.com

ليبيا
مكتبة أجيال للمكتبة العلمية - خلف الأكاديمية الليبية - جنزور - هاتف: 218925365281 - elakrami196698@yahoo.com + 218914787128

ليبيا
دار الرواد - طرابلس - ذات العماد - هاتف: 218213350332 - فاكس: 218213350016 - daralrowadbooks@gmail.com

ليبيا
مكتبة طرابلس العلمية العالمية - هاتف: 218213601583 - فاكس: 218213601585 - tripoli.bookshop@hotmail.com

ليبيا
مكتبة الشهيد عبد الرحمن - مصراته - هاتف: 218913137257 + 218913166076 - فاكس: 218925758030

العراق
مكتبة الذاكرة - بغداد - الأعظمية - هاتف: 96414259987 - فاكس: 9647800740728 - info@althakera-bookshop.com

العراق
مكتبة التفسير - أربيل - القلعة - هاتف: 9647508180866 - tafseeroffice@yahoo.com

العراق
مكتبة دجلة للطباعة والنشر والتوزيع - بغداد - شارع السعدون - هاتف: 96417187092 - فاكس: 9647705855603 - dijla.bookshop@yahoo.com

مصر
مكتبة مديبولي - القاهرة - 6 ميدان طلعت حرب - وسط البلد - تلفاكس: 20225756421 - فاكس: 20225752854 - info@madboolybooks.com

مصر
القاهرة - مجموعة النيل العربية - شارع عزت سلامة - متفرع من شارع عباس العقاد - هاتف: 20226717135 - فاكس: 20226717134 - info@arabnilegroup.com

الإمارات
مكتبة الفلاح - العين - ص ب 16431 - هاتف: 9717662189 - فاكس: 97137657901 - مكتبة الفلاح - دبي - ص ب 20438 - هاتف: 9712630618 - فاكس: 97142630628

الإمارات
مكتبة دبي للتوزيع - دبي وكافة فروعها في الإمارات - هاتف: 97143339998 - فاكس: 97143337800

قطر
مكتبة جرير - ليست مجرد مكتبة - الدوحة - طريق سولي - تقاطع رمادا - هاتف: 9744440212

الكويت
مجموعة يكون للتجارة العامة - الكويت - هاتف: 96522667778 - فاكس: 96522667779 - arahman70@hotmail.com + 96597150400

الكويت
مكتبة دار ذات السلاسل - الكويت - هاتف: 9652428204 - فاكس: 96522438304 - ths@thatsalasail.com.kw

رام الله
دار الشروق للنشر والتوزيع - هاتف: 97022965319

الغليل
مكتبة دنديس - الخليل - هاتف: 970599319922 - فاكس: 9722224123 - info@dandis.ps

سوريا
دار النجد للنشر - دمشق - الجمارك - الحزة - هاتف: 963112135414 - فاكس: 963112118277 - munajed@mail.sy

لبنان
دار الكتب العلمية - بيروت - تلفاكس: 9615804811 + 9615804810

موريتانيا
المكتبة التجارية الموريتانية الكبرى - نواكشوط - هاتف: 2225253009 - ص ب 341